قصة السد العالي

طاهر أبو فاشا

قصة الاستعمار

طاهر ابو فاشا

هدية من الفنان التشكيلي
أبو العينين
إهداء
إلى الشعب العربي الذى أنجب الطولات
وإلى كتائب الخدمة العامة
ونحو تأكيد أنفسنا وتعميق
الوعى بمشاكلنا ..
أقدم
قصة السد العالى

إن الشعب العربي
في الجمهورية العربية بأقليميها
يقف وراء برامج التصنيع
والتنمية الاقتصادية ويؤيدها
بوعي واقتناع .. ويدرك
أن نجاحها هو التأمين الحقيقي
لأبنائهم ، وهو الضمان
الأصيل لمستقبلهم
جمال عبد الناصر

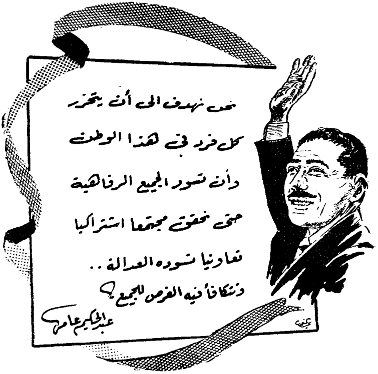
نحن نهدف الى أن يتحرر
كل فرد في هذا الوطن
وأن تسود الجميع الرفاهية
حتى نحقق مجتمعا اشتراكيا
تعاونيا تسوده العدالة ..
وتتكافأ فيه الفرص للجميع
عبد الحكيم عامر

مقدمة بقلم العميد
محمد السيد عبد الرحمن

تكاد قصة السد العالى تكون تلخيصاً للأحداث التى مرت بنـــا فى السنوات السبع الماضية ... وفى فصول هذه القصة تطالعنا الأحداث بشرح واف لموضوعية الثورة ، وتحديد واضح لمضامينها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع — تلك التى تمسح اليوم خريطة الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها : المصرى والسورى .

كان مشروع السد العالى هو الراية التى التقطتها ثورة ٢٣ يوليو ، ولما يمض على قيامها شهور ، فعبأت له الكفايات ، وحشدت له الإمكانيات ، وتناولته البحوث ، والدراسات من جميع زواياه : الفنية والاقتصادية ، والمالية ... وانتهى الخبراء العالميون إلى رأى موحد أجمعوا فيه على سلامة المشروع من جميع نواحيه .

وقال خبراء البنك الدولى للإنشاء والتعمير : « إن السد العالى سيحتل مكاناً ملحوظاً فى اقتصاد الاقليم المصرى ، وأنه سيرفع الدخل الزراعى بمقدار ٤٠ ٪ ، كما أنه سيزيد دخل الحكومة إلى جانب الحصيلة المنتظرة من بيع الأراضى المستصلحة وأنه سيبلغ بالدخل القومى زيادة سنوية تزيد على ثلث تكاليف المشروع . فضلا عن نحو عشرة مليـــارات كيلو وات ساعة من الطاقة الكهربية التى هى عصب الصناعة وقرروا

— خبراء البنك الدولى — أن دخل المشروع سيتيح للإقليم المصرى الاضطلاع بأعبائه المالية ، والوفاء بالتزاماته . »

وظهر أن البلاد مقبلة على عهد مثمر للإنتاج والبناء القائم على سياسة الحياد الايجابى ، بعد أن أرغم الاستعمار على توقيع اتفاقية أكتوبر عام ١٩٥٤ . وتحقق الجلاء . وانحلت جميع الصور التى فرضتها معاهدة ١٩٣٦ ،

واستيقن الاستعمار أن مصر (الاقليم الجنوبى) جادة فيما هى بسبيله وأنها تعنى الاستقلال الاقتصادى الذى يكمل ويدعم استقلالها السياسى .

لقد عرفت طريقها ، ووضعت يدها على المفتاح .

الامتداد الزراعى ، والنمو الصناعى ...

والسد العالى يحقق لنا الغايتين معا ... فى مائه الرى اللازم للامتداد الزراعى ، وفى تياره القوة اللازمة للنمو الصناعى .

والتصنيع هو حجر الزاوية فى بناء الاستقلال لأنه نقطة الانطلاق بطاقات البلاد بعيداً عن مناطق النفوذ ... وفى هذا يقول أحد دهاقين الاستعمار (اللورد كرومر) : « إن أى مصنع يقام فى البلاد المتخلفة . يغلق أمامه مصنع فى انجلترا . »

ومن هنا كان السد العالى معركتنا ضد الاستعمار بل هو صميم المعركة

وزحف الاستعمار ، وأطبق على مشروعنـا القومى من جبهتين .

ا ـــ مؤامرات وعراقيل كان يحاول وضعها فى وجه المشروع من الجنوب .

ب ـــ شروط وقيود يلفها فى ورقة بسبعين مليون دولار .

وكان الاستعمار يثير البلاد الشقيقة التى تعيش معنا فى حوض النيل . ويحـــاول إفساد العلاقات الأزلية بيننا وبينهم . . ثم يعلق ـــ بعـد هـذا ـــ مساعدته لنا على تسوية خـلافاتنا معهم . وليس بيننا وبينهم خلاف إلا ما يفتعله هو .

ولم يكن مفهوما ـــ ولا معقولا ـــ أن يمـد الغرب يده إلينـا بالمعونة فى الوقت الذى يمد فيه يده الأخرى بالدسائس ، ولهذا ظهرت رائحة المطامع والأغراض فى عروضه لتمويل المشروع ، وتبين أنهـا لم تـكن شيئا لوجه الله ، وظل سبعة أشهر طوال وهو يحاول أن يلقمنا شروطه ، وكانت إرادتنا أقوى من محاولاته ، فوضع فلوسه فى جيبه . وتراجع عن تمويل المشروع .

وجرت الحوادث بسرعة مذهلة .. جرت من السد العـــالى إلى العدوان الثلاثى مارة بسحب عروض التمويل ، ومحاولة التشكيك فى سلامة اقتصادنا ، إلى تأميم القناة ، إلى تجميد الأرصدة ، إلى مؤامرة المرشدين ، إلى مؤتمر لندن ، إلى هيئة المنتفعين ، إلى الأمم المتحدة ..

إلى هجوم إسرائيل .. إلى الإنذار المشترك .. إلى العدوان .

وارتطم الاستعمار بإرادة الحياة فى الاقليم المصرى . وخرج ذليلا بعد أن فقد ذيله فى بور سعيد على حد تعبير خروشوف .

أما نحن فقد خرجنا من المعركة وقد ازدادت الأرض صلابة تحت أقدامنا ، وكانت جميع أعمال السد العالى قد توقفت قبيل العدوان .. فلما انتهت حرب السويس لم تقف البلاد لتلتقط أنفاسها ، أو تلعق جراحها ، وانما انطلقت بكل ما فى إرادتها من إصرار إلى استئناف معركة البناء .

وكان السد العالى قمة المعركة ..

وكان البــدء فى تنفيذه شروط المنتصر التى أملاها الشعب العربى فى الإقليم المصرى على التاريخ .

واليوم . ونحن نكتب هذه السطور يطلق الرئيس جمال عبد الناصر اشارة البدء فتنطلق جميع القوى الخلاقة فى بلادنا العربية لترويض الطبيعة ، وتطويعها لخدمة الحياة .

لقد كان النهر يتحكم فينا . ونحن اليوم نتحكم فيه .

كان النيل أكبر منا . ونحن اليوم نرتفع إلى مستواه

* * *

وبعد . فليس السد العالى معركة طبقية فى بلادنا ... إنه معركة كل عربى ضد الفقر ، والجهل والمرض ... والاستعمار .

إنه التوسع الزراعى الذى كانت تحده مياه الرى .
إنه التطور الصناعى الذى كانت تحده القوة المحركة .
طريقنا إلى الرخاء ... سبيلنا إلى العدالة الاجتماعية .
إنه مشروع الفلاح ، والعامل ، والتاجر ، والموظف .

ستمتد آثاره إلى كل قرية ، ستدخل كل بيت . وبهذا تحقق الثورة مفهومها الاجتماعى فلن تكون الثورة ثورة إلا إذا دخلت حياتنا ، ولامست معيشتنا ، وطورت تفكيرنا وغيرت نظرتنا إلى الحياة .

وما دمنا نشترك جميعا فى الإفادة منه فيجب أن نشترك جميعا فى بنائه
إن كل مواطن مدعو للاشتراك فى كتائب الخدمة العامة .

إن السد العالى يحتاج إلى المال ، والعمل ، والثقافة ، والاقتصاد ، والفن .. وفى هذه الميادين متسع لجهود المواطنين .. جميع المواطنين .

إنها مسئولية الشعب قبل أن تكون مسئولية الحكومة .
مسئولية هذا الجيل أمام الأجيال القادمة .

ومن أجل هذا .

ومن أجل أبنائنا .

ونحو تعميق الوعى بهذا الواقع الجديد . نقدم « قصة السد العالى » ؟

عميد :

يناير ١٩٦٠

قصة السدّ العالى
إن أغانى العمال عند الكيلو "٦,٥" هى
نشيد الحرية الذى تتدفق به مياه
السد العالى مكتسحة امامها كل ما
يدبره الاستعمار .
وللسدّ العالى قصة
نتعقب احداثها فى
هذه الفصول

ماذا يقول التاريخ؟

"مصر هبة النيل" هيرودت

تعلم المصريون فن الحياة من نهر النيل ... فهو الذى صنع الحياة ، وبنى الحضارة ، وعرّف المصريين بنفسه يوم فاض ، ويوم غاض فعاشوا على الأمل فيه ، والخوف منه ، وجعلوا منه إلهاً يعبدونه خوفاً وطمعا ، ويقدمون له القرابين ، ويقيمون له الأعياد . وهكذا كان « حابى » منذ جرت به دموع إيزيس حزناً على أخيها وزوجها أزوريس .

وكانوا يحتفلون بهذه الذكرى فى شهر بؤونة من كل عام ... « ليلة الدمعة » أو « ليلة النقطة » — كما عرفت أخيراً نسبة إلى دموع إيزيس التى كانت تسيل بها مياه النهر فتسبب الفيضان . أو كما تقول الأسطورة ثم كانوا يحتفلون بمقدمه فى موسم الفيضان مرة أخرى حيث يستقبله أجدادنا بالصلوات والتسبيحات :

تباركت يا « حابى » .
إنك تظهر لتعيش مصر .
إنك تروى الحقول التى خلقها « رع » .
وعند ما تنزل إلى الأرض .
تمد الحيوانات بالحياة .
وتمد الارض بالمياه .
أنت صديق الخبز .
أنت سيد السمك .
يا خالق الحنطة والشعير .
ياحامى الفقير ، والمحتاج .
إنك إذا غبت ارتمت الآلهة على وجوهها .
وهلك الرجال والنساء .
وإذا ظهرت على الأرض ترنم بمجدك الهواء .
وأصبح جميع الناس سعداء .
لأنك تمدّ الحب بالقوة ، وتجعلة ينمو وفيراً .
فتمتلىء المنازل بالأطعمة .
والمخازن بالغلال .
وكل مكان بالعمل .
تباركت ياحابى .
لك الإكرام .

كذا كان وفاؤهم للنيل . إذ وفى لهم النيل ... فهو الذى أوجد كل شىء فى مصر .. بل أوجد مصر نفسها ... اقتطع واديها من الصحراء . واقتطع دالها من البحر المتوسط . وجرى ذلك قبل ميلاد التاريخ بمئات الألوف من السنين حين جعل النهر يفتت صخور الهضبة البركانية فى الحبشة ، ويحمل ذراتها من الجنوب ، ويدفعها أمامه ، وينطلق بها فى عنف وقوة ، حتى إذا وصل إلى مصر بعد هذه الرحلة الطويلة هرم وشيخ ، ووهنت قواه عن حملها ، فتركها ترسب بمافيها من المواد التى لا تتوافر فى رملة الصحراء ، والتى لا بد منها لحياة الزراعة كالبوتاس ، والسلوفات وإكسيد المنجنيز ... وكانت هذه هى حاجة التربة فى مصر إلى نحو قرن من الزمان عند ما كانت الأرض تزرع زرعة واحدة . فلما بدأ الرى المستديم ينهك التربة اكتشف المصريون فقرها إلى شىء لم تكن تفتقر إليه وهو النترات ... ونحن نعوض ذلك بالتسميد .

فأنت ترى أن نهر النيل قد أوجد كل شىء فى مصر حتى أرضها الزراعية ، وحاصلاتها ، وأنواع الحيوانات بها . بل وأعمال الناس ، وعلاقاتهم ، وأخلاقهم ، والنظم السياسية ، والاجتماعية أيضا .

ثم خلع النيل على مصر (الاقليم الجنوبى) صفاته : الثبات ، والصبر ، والعراقة ، والبقاء . والشخصية التى لم تمحها غير الدنيا ، وأحداث الزمان .

فمنذ أكثر من عشرة آلاف عام وقعت حادثة كونية فى بلادنا كان لها أثر حاسم فى ربط إنسان ماقبل التاريخ بالنيل .. كانت الصحراوات

حولنا غياضاً تسكنها الطيور ، وتمرح فيها الحيوانات . ثم أقلعت السماء ، وجفت الصحراء ، وهاجرت منها الحياة ، وهبط أجدادنا الأوائل إلى الوادي حيث التقوا لأول مرة بالنيل .

وقد غنى الإنسان فى مصر بالزراعة عن التنقل لصيد الحيوان ، فى مرحلة الصيد ، أو لانتجاع المرعى ، فى مرحلة الرعى ، واستقر باسرته وحيواناته التى استأنسها بجوار الأرض يفلحها ، ويزرعها ، ويعيش عليها هو وأفراد أسرته ... ومالبث أن استقرت إلى جواره أسر أخرى جمعتها الأرض الطيبة ، وضرورة التعاون فى البيئة الزراعية الأولى وولدت أول صورة للمجتمع فى الإقليم المصرى : مجتمع مؤلف من جماعات ترتبط حياتها بالأرض تعمل فيها ، وتعيش عليها ... وتدافع عنها .

وفى هذه الفترة قلد المصرى يده وهو يحفر بها فاخترع الفأس من الحجر والخشب ثم استعمل النحاس وكبرت الفأس فصارت محراثاً ... واخترع المنجل محاكاة لفك الحيوان ... كما اخترع الشادوف ، وآلات التذرية . أما آلات الدراس . فقد صرفته أظلاف حيواناته ، وحوافرها عن التفكير فى اختراع النورج . فكان إذا أراد دراس المحصول وضعه فى طريق حيواناته لتقوم حوافرها بفصل الحبوب ولا تزال هذه الطريقة متبعة فى بعض الواحات ، وبلاد النوبة .

ومنذ هذا العهد واجهت الإنسان فى مصر المشاكل التى نواجهها اليوم ... مشاكل ترتبت على نظام النهر الذى منح الحيــــاة . وحـدد حجمها فى مصر .

كان هنـــاك فيضان يتهدد قراهم ... وكان لابد لأهل القرية أن يتعاونوا فى جلب الأتربة وتكديسها لإنشاء التلال المرتفعة ليبنوا فوقها أكواخهم على مرتفع يأمنون معه غوائل الفيضان .

ودعاهم هذا إلى التعاون مرة أخرى فى تقوية الجسور ، وتعليتها ، ومراقبتها كلما دهمهم النيل بأحد فيضاناته العالية ... ثم استطردوا من ذلك إلى شق الترع والقنوات ، وإقامة الجسور بين الحياض فنشأت الفنون التى تتعلق بهندسة الرى وقياس الأرض ،وتقسيم السنة إلى فصول متساوية (الفيضان ، والبذر ، والحصاد)

وعلمتهم ظروف النهر كيف يخزنون المحصول فى فصل الحصاد ليكفيهم بقية العام ، كما علمتهم التجارب كيف يحفظونه من التلف ، ويتبادلونه بطريق المقايضة — قبل أن يضع أمنمحعت الثالث أول عملة عرفها التاريخ — وما إلى ذلك من شئون الحيـــاة الزراعية التى تستلزم فرض النظام والطاعة على الأفراد لخدمة المجتمع . وهكذا أصبحت الحكومة ضرورة من ضرورات الحياة فى الاقليم المصرى

بينما كان إنسان أوربا لا يزال يعانى مرحله الصيد ، أو الرعى ، وهما مرحلتان لا تعطيان استقراراً ، وبالتالى لا تؤسسان حضارة

وكما منح النيل مصر الحياة ، والاستقرار منحها طريقا للمواصلات السهلة بين أجزاء الوادى والدلتا . لأن التيار يجرى من الجنوب إلى

الشمال ... بينما تهب الرياح من الشمال إلى الجنوب ، فتعلموا صناعة السفن تنزل إلى الشمال مع التيار ، أو تصعد إلى الجنوب مع الرياح الشمالية ، فاتصل بعضهم ببعض ، وتبادلوا المحاصيل ، وتبادلوا الأفكار أيضا ...

ولم تلبث القرى أن اتحدت فى مجموعات مستقلة . كل مجموعة منها مقاطعة يجمعها نظام واحد ، وإله واحد ... ثم جعلت المقاطعات القوية تضم إليها المقاطعات الصغيرة حتى انتهى الأمر إلى مملكة الجنوب بتاجها ، وآلهتها ، ومملكة الشمال بتاجها وآلهتها . ولم يكن عسيراً على النيل الذى صنع كل هذا أن يتم الخطوة الأخيرة ويوحد القطرين فالتقى الوادى والدلتا وتكونت أول وحدة سياسية منذ أكثر من خمسة آلاف عام .

* * *

ومنذ هذا العهد السحيق اتصل الإنسان فى مصر بالطبيعة اتصال من يريد تهذيبها ، وتطويع قواها لخدمة مصالحه ، وظهرت أولى محاولاته . لضبط مياه النيل ، وأقدم ما انتهى الينا فى هذا الشأن قنوات الملك مينا ... وتقول الأساطير : إن الفراعين الأوائل قد حولوا مجرى النيل إلى الشرق حيث كان يجرى مكان الاهرام الحالى ليبعدوا عنه خطر الرمال . فقد كانوا يعانون من تطهير مجراه منها وربما قالوا : إن هذا هو السبب فى إقامة الإهرامات . فهى قد أقيمت

ـــ أساساً ـــ لحفظ مجرى النيل من هذه الرمال ... أو لعل هـذا هو السبب الاقتصادى إلى جانب الأسباب الدينية المتعلقة بنظرية الخلود وعودة الروح التى كانت من معتقدات أجدادنا القدماء .

وقد يـكون هذا كله أو بعضه غير صحيح ، ولـكن مجرد وجوده فى أساطيرهم دليل على أن فـكرة ترويض النهر كانت موجودة عندهم ، وأنهم لما أعجزهم تنفيذها على خريطة الواقع نفذوها فى عوالمهم المتخيلة.

وفى عام ٢٦٠٠ ق.م أيام الأسرة السادسة قام المهندس المصرى « أونا » بشق طريق للسفن بين صخور الشلال الأول بعرض ٣٤ قدماً ، وعمق ٢٤ قدما .

ويروى هيردوت العجائب عن خزان الفيوم الذى أقامه المهندسون المصريون فى عهد امنمحعت الثالث . وهو الذى سماه الإغريق فيما بعد بحيرة موريس .

فنى مقابل ممفيس القديمة ، وإلى الجنوب قليلا تتسع السلسلة الليبية ، وتنبسط تحت أقدامها واحة الفيوم المنخفضة . وكانت مياه الفيضان تنحدر إلى المنخفض فتحيله بحيرة تتسرب مياهها بعد الفيضان دون أن ينتفع بها . ففـكروا فى الإفادة من هذه الأراضى المنخفضة التى تغمرها مياه الفيضان فأقاموا السدود بين وادى النيل ومنخفض الفيوم ليصبح خزاناً ينتفع بمائه على مدار العام ، وأنشئوا عليه ترعة لتخزين المياه ، وأخرى للصرف منها إذا كان إيراد النهر غـــير واف

بحاجة الزراعة . وكان هذا الخزان معجزة للفن الهندسى ، فهو أقدم خزان فى العالم وهو أول محاولة بشرية لفكرة السد العالى وهى «التخزين المستمر» .

وفى عهد امنمحعت هذا أنشىء أول مقياس للنيل على صخور قلعة سمنه القديمة عند الجندل الثانى ليسجل عليه منسوب الفيضان ليكون الأساس الذى تقدر الحكومة عليه الضرائب تبعاً لما يعطيه الماء من حجم الزراعة دون ظلم أو ارهاق للفلاحين . وكان عهد امنمحعت هذا هو عهد الفلاح الذهبي بما استصلح فى عهده من الأراضى ، وبتنظيم وسائل الرى ، وعدالة فرض الضرائب حتى وصفه معاصروه بأنه الملك الذى كسا الوجهين حلة خضراء .

وترك لنا أجدادنا غير أثر يدل على أن مشكلة اختلاف إيراد النهر كانت تشغل بالهم ... ومازال مقياس الروضة قائما إلى اليوم يؤدى مهمته كيوم كان .

* * *

فنحن – اذن – حين نتجه إلى معالجة اختلاف إيراد النهر لا ننشىء فكرة جديدة ، وإنما نحقق حلم الأجداد ، ونستأنف ما بدءوه منذ خمسة آلاف عام .

وقد كان ممكنا أن تستمر سياسة ترويض النهر التى بدءوا بها ، وأن تأخذ سبيلها إلى التقدم ، والتطور خلال هذه القرون الخمسين ،

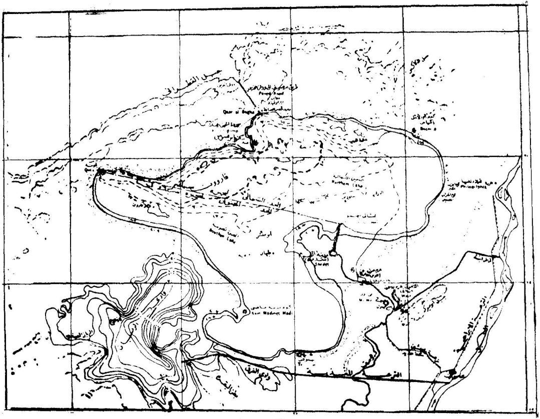

بحيرة موريس

ولكن توالى الغزوات على مصر ، ووقوعها فريسة للدخلاء كان له أثره ليس فى الوقوف بهذه الأعمال حيث كانت . بل وفى طمسها والقضاء عليها أيضاً .

ومهما يك من شىء فإن ظروف الحياة قد حددت العلاقة بين النيل والإنسان فى الإقليم المصرى بصورة لا تراها بينه وبين الإنسان فى أى إقليم من الأقاليم التى تقع فى حوضه ... بل إن النهر نفسه لم يملك مقوماته كنهر إلا بعد أن استقامت له الطريق إلى الإقليم المصرى بين سلسلتى جبال النوبة ، ثم حيث انبسط له الوادى شيئاً فشيئاً حتى انفرع إلى إلى فروعه السبعة التى كانت قبل أن يستقر على فرعى دمياط ورشيد .

ولم ترتبط بالنيل الحياة فى أى إقليم كما ارتبطت به فى مصر، ولم يحدث فى طول التاريخ وعرضه أن كانت مياهه مشكلة بالنسبة لإقليم من الأقاليم التى تقع فى حوضه باستثناء الإقليم المصرى .

ولكن الاستعمار يثير المشاكل حيث لا مشاكل .

فقد حدثت فى أوائل القرن السادس عشر أحداث جسام ... سقطت مصر فى يد السلطان الدموى سليم الأول ، ودخل الشرق العربى فى ظلمات الحكم العثمانى ، وكانت التجارة فى هذا العصر قد نمت بين الشرق والغرب ، وداعبت خياشيم أوروبا رائحة البهار والتوابل ، والأفاوية ، والعطور وجذبته إلى الشرق البعيد منسوجاته ، ومجوهراته ، وصمغه وعقاقيره . ولم يكن للتجارة بين الشرق والغرب طريق غير منطقة

الشرق الأوسط ... طريق مصر ، وطريق الشام ثم سفائن العرب فى خليج العرب والبحر الأحمر . وكان للماليك من هـذه الطرق مورد لا ينفد . ولـكن ما كاد القرن الخامس عشر ينطوى حتى بدأ هـذا المورد يغيض . فقد اكتشف البرتغاليون رأس الرجاء الصالح بعـد سلسلة من المغامرات الملاحية بدأها الأمير هنرى الملاح ، واستمرت بعده حركة الـكشف حتى وصل الملاح البرتغالى برثلميوديازعام ١٤٧٧ إلى الطرف الجنوبى لأفريقيا بعد أهوال جعلته يسميه رأس الزوابع. وهو الذى سمى بعد ذلك — تفاؤلا — برأس الرجاء الصالح ، ثم تحقق النصر النهائى قبل أن ينطوى هـذا القرن بسنوات عنـــد ما فتح فاسكو دى جاما طريق الهند ماراً برأس الرجاء الصالح .

ومنذ هذه العهود بدأ الاستعمار يعـــرف طريقه إلى أفريقيا . ويضغط على المنطقة ، ويحتكر تجارة الشرق .

وإذ كان غرب إفريقيا هو أقرب أجزائها فى طريقهم إلى رأس الرجاء الصالح فقد كان أول ما تعرض للإصابة بداء الاستعمار ، ولم يكونوا قد اكتشفوا كنوز إفريقيا بعد فلم يكن أمامهم ما يسلب غـــير الإفريقيين أنفسهم فاكتفوا باختطاف الآدميين والاتجـــار بهم فى أسواق الرقيق التى تطورت فى أمريكا إلى حد كانت الأطفال فيه تباع بالرطل .

ثم تكشفت القارة العذراء عن كنوزها ، وزحفت عليها شركات

الاستغلال بكل ما فيها من شراسة وضراوة ، ولم تنجح الشركات فى إدارة المستعمرات واستغلالها معـــاً فتولت إدارتها الحكومات الاستعمارية .

وفى إفريقيا ثروة يسيل لها لعاب الاستعمار ... فيها ٩٩ ٪ من اليورانيوم ، وفيها ٩٨ ٪ من الماس ، وفيها ٨٠ ٪ من الكوبالت . وفيها ٧٠ ٪ من زيت النخيل ، وفيها ٥٠ ٪ من الذهب ، وفيها ٢٥ ٪ من المنجنيز ، وفيها ٢٠ ٪ من النحاس ، وفيها ٢٠ ٪ من الصفيح ، وفيها الصمغ ، والبترول ، وريش النعام ... وفيها بعد هذا كله الذهب الأبيض ... القطن .

ومصر — الآن — خامسة الدول التى تنتج القطن . ولكنها أولاها فى انتاج النوع الممتاز المعروف بطول التيلة اذ تنتج من هذا النوع نحو ٦٠ ٪ من الانتاج العالمى .

* * *

وقد ثبت أن المصريين كانوا يعرفون زراعة القطن منذ أقـــدم العصور ، ولكن زراعة الكتان كانت معتمدهم فى منسوجاتهم بصفة عامة ... وفى أواخر القرن الثامن عشر بدأت زراعة القطن بصفة خاصه أيام الحملة الفرنسية .

وفى خلال الأعوام ١٨٦٣ — ١٨٦٥ م اندلعت نيران الحرب الأهلية فى أمريكا ، وأحدثت ظروفهـــا رواجاً ملحوظاً للقطن

المصرى . فاتسعت زراعته ، وتضاعفت أسعاره أربع مرات ، وارتفعت صادراته من أربعة ملايين إلى أحـــد عشر مليون جنيه ، ومنذ هذا العهد اتبه الاقتصاد المصرى إلى القطن كسلعة لها مكان ممتاز فى الأسواق .

وفى أثناء الاستعمار الانجليزى لمصر كان الغزالون فى لانكشير ومنشيستر هم الذين يرسمون سياسة مصر الزراعية ، وسياستها المائية لأن القطن — كما هو معروف — يحتاج للرى الدائم ... ومن هنا بدأ الاستعمار الانجليزى يضع أنفه فى مشروعات الرى فى مصر والسودان وأوغنده ... ثم جاء الاستعمار الأمريكى ليضع أنفه فى مشروعات الرى فى أثيوبيا .

والغرض الذى تستهدفه المؤامرات الآنجلو أمريكية من وراء ذلك هو تفتيت جبهة الشعوب التى تعيش فى حوض النيل ، وافتعال أسباب الخلاف بينها ، وقطع روابط المودة الطبيعية الأزلية بين مصر والسودان ، ومحاولة تأزيم الموقف حتى يجعلوا من مياه النيل مشكلة دولية يتسربون من خلالها إلى المنطقة بقرار توصية من هيئة الأمم حتى يصبغوا على تدخلهم صفة المشروعية ، ويمكنوا لنفوذهم واستغلالهم فى النهاية .

ولو أنك استقرأت واقع الأقاليم التى تقع فى حوض النيل لعرفت إلى أى حد تفتعل المشاكل ، وتختلق أسباب الخلاف .

فني أوغنده (حيث المنابع الاستوائية للنيل فى هضبة البحيرات) لا يدخل النيل فى حساب الحياة. فهناك الأمطار التى تسقط طول العام، والتى تكفل للسكان ما يزيد عن حاجتهم من الأعشاب، والمراعى، والغابات الشجراء التى تنبت الأبنوس، والموز، والكاكو ... وحتى بعد أن أدخل الإنجليز زراعة القطن على التلال، والأحراش إذ لا يدخل فى نطاق المعقول أن تكون المياه مشكلة فى أرض لا تكف السماء فوقها عن المطر، ولا يكاد يتميز فيها فصل الرطوبة، وفصل الجفاف ... ولكن الاستعمار الإنجليزى يناطح كل هذه الحقائق لسبب بسيط هو احتواء هذه المنطقة على منابع النيل الاستوائية التى هى مورد الماء للاقليم المصرى أيام انخفاض النيل، وهذا هو التفسير الوحيد لدعوى الانجليز أن أوغنده نفسها فى حاجة إلى مياه النيل.

فاذا تركنا أوغنده، واتجهنا شمالا فسنصادف الغياض، والمستنقعات فى منطقة السدود التى يفقد فيها النيل نصف إيراده من المناطق الاستوائية، ويتعادل هناك موسم المطر وموسم الجفاف، وتعيش القبائل على الرعى وصيد جاموس البحر، والزراعة قليلة ... وعلى أى حال فالمنطقة لا تتوافر فيها كل ظروف الحياة ولا تنبت فيها غير نباتات المستنقعات كالبردى، والبوص، وأم الصوف. ولا ينتظر لهذه المنطقة حياة زراعية مستقرة الا بعد تنفيذ المشروعات المائية التى ستقوم بها الجمهورية العربية المتحدة فى هذه المنطقة بالاشتراك مع حكومة السودان طبقا لاتفاقية مياه النيل الأخيرة.

فاذا صعدنا إلى الشرق حيث مصادر مياه الفيضان فى الهضبة الحبشية، وجدنا إقليما تتوج الثلوج مرتفعاته بينما تكون الحرارة مميتة ، والرطوبة خانقة ، والتربة موحلة ، والغابات متشابكة فى السفوح السفلى ، والأراضى الغدقة .

وتهب على الحبشة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية فتحمل إليها أمطار الصيف الشديدة الغزارة والتى تعطى النيل ثلثى إيراده من الماء . وليس هنـــاك أراض زراعية بالمعنى المعروف عندنا ، ولهذا كانت الزراعة وأنواع المحاصيل نمطاً وحده فى أثيوبيا . حيث تتدرج الزراعة هناك تبعا للمرتفعات والمنخفضات . من السفح إلى القمة : فى السفوح الحارة المرطوبة ينمو الخيزران ، والمطـــاط والبن . والقطن أيضا ، وقصب السكر ، وفى المناطق المتوسطة الدفيئة يزرعون الدخـــان ، والحبوب ، وفى المناطق المرتفعة تنبسط المراعى ، ويزرع القرطم .

هـذه هى طبيعة الغلة التى فرضتها المرتفعات والمنخفضات ، وهى ظروف لاحيلة للانسان فيها . وليست الزراعة على طريقة « المصاطب » إلا محاولات أمريكية تتمخض عنها النقطة الرابعه ، ومن ورائها خبراء أمريكا الذين يمزجون السياسة المسمومة بمـاء النيل .

ومشروع خزان « تانا » الذى يلوحون به اليوم هومشروع أمريكى قديم قدمته أمريكا منذ عام ١٩٢٧ إلى الرأس تفرى ، وهاجمته بريطانيا فى هذه الآونة بعنف ، وأطلقت عليه صحافتهـــا ... ثم اتفق اللصان فعادت انجلترا بعد ذلك وأيدت المشروع . !

ويوفر خزان تانا — إذا تم — ملياراً واحداً من الماء لأثيوبيا لا نعتقد أنها فى حاجة ماسة إليه ولكنه يغرق الكنائس والديورة والأماكن المقدسة الشهيرة فى الحبشة والواقعة فى جزر البحيرة وعلى حفافيها ... وفى بعض هذه الكنائس تابوت العهد الذى يقال : إن النجاشى قد استولى عليه من هيكل سليمان بالقدس حيث احتفظ به فترة فى جزيرة تانا قرقوس ثم نقل إلى أقسوم .

على أن هذا المشروع ليس شيئا بجانب الوهم الاستعمارى الذى يوسوس لهم بتحويل مجرى النيل الأزرق . مع أن الطبيعة هى التى فرضت مسايل الأنهار والنهيرات فى هضبة الحبشة التى تنحدر فى الشرق انحداراً شديداً إلى البحر الأحمر ... بينما انحدارها من جهة الغرب والشمال يتدرج شيئاً فشيئاً إلى سهل السودان ... وهذا مهم جداً لأنه عين اتجاه النيل الأزرق ومسايل الروافد التى تصب فى النيل .

يضاف إلى ذلك أن الأرض صخرية ليس من السهولة أن تستبدل فيها مجارى الأنهار التى كونتها المياه الدافقة منذ أقدم العصور .

* * *

ونستخلص من كل ما تقدم أن مياه النيل لا يمكن ان تشكل مشكلة فى هذه المناطق الغنية بأنهارها ، ونهيراتها ووديانها ، وأمطارها الدائمة ، أو الصيفية الغزيرة .

ولكن بعد أن يلتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق مكوناً ذلك المثلث المعروف بأرض الجزيرة — تبدأ العلاقة بين النيل والإنسان

تتخذ لها وضعا آخر يتحدد ، ويقوى كلما اتجهنا إلى الشمال .

* * *

وجنوب السودان يقع فى المنطقة الاستوائية ، وشمال مصر يقع فى منطقة البحر الأبيض وماعدا ذلك منهما يقع فى المنطقة الصحراوية ، ومن هنـــا كانت العلاقات الأزلية بين مصر والسودان سواء فى ذلك مصر الفرعونية ، أو مصر العربية .

وقد كانت الزراعة فى السودان وبخاصة كلما اتجهنا إلى الجنوب تعتمد على الأمطار وحدها ، وكانت تنتج الصمغ والسمسم . والذرة ، والدوم إلى جانب المراعى ... وفيما عدا ذلك كانت توجد قطع ضيقة متناثرة من التربة الطمية تزرع بماء النيل ... فالحياة هنا لم تتوقف ـــ أساساً ـــ على النيل ، وإنما تتوقف عليه مشروعات التوسع الزراعى ، أو استكمال الرى بالقدر الذى تحتاج اليه بعد الأمطار .

ولهذا قدرت حاجة الفدان فى الإقليم المصرى بمقدار ۸۰۰۰ متر مكعب من الماء سنويا بينما يحتاج الفدان الواحد فى السودان الى ۲۰۰۰ متر مكعب سنويا فى المتوسط .

وليست كذلك الحال فى مصر فان الحياة هنا تتوقف ـــ أساسا ـــ على النيل ، وترتبط به .

والسودان أمطاره صيفية غزيرة تقل كلما اتجهنا إلى الغرب والشمال ... ومصر أمطارها شتوية قليلة وخاصة كلما اتجهنا شرقا ... وتنعدم كلما اتجهنا إلى الجنوب وهى على أى حال من القلة بحيث يستحيل الاعتماد عليها ... ومن ثم كان اعتماد مصر اعتماداً كليا على مياه النيل ...

ولكن النيل مصدر غير ثابت الإيراد ... تتحكم فى إيراده عوامل طبيعية تتعلق بالحرارة ، والضغط ، والرياح ... والأحوال الجوية فى جنوب المحيط الأطلسى ، وهى مسائل كونية لا قبل للإنسان بها ، ولا سبيل إلى التحكم فيها . ولم يصل علماء الظواهر الجوية إلى التنبؤ بحالة الفيضانات قبل وقوعها بصورة يمكن الاعتماد عليها .

وقد قامت محاولات لضبط دورات زمنية للفيضانات العالية . فقد لوحظ أن الفيضانات تتوالى مرتفعة فى مدى ثلث قرن ... ثم تتوالى منخفضة فى الثلث التالى ، ثم ترتفع ... وهكذا . أى أنه يأتى عالياً ومنخفضاً على التعاقب فى دورات زمنية كل واحدة منها ثلاثة وثلاثون عامـــا .

ولكنها قاعدة منقوضة بالاستثناء . ثم هى تستند إلى ظواهر قد تتكرر ، وقد لا تتكرر .

وصحيح أن الفترة من ١٨٦٩ إلى ١٩٠١ كانت فيضاناتها عالية إلا أن ذلك لم يكن مطردا ، فقد وقع خلالها ثلاثة فيضانات منخفضة ، وفيضان متوسط ...

أما الفترة التى تلتها (١٩٠١ — ١٩٣٣) فقد كان المفروض — بناء على هذه القاعدة — أن تكون كلها سنوات انخفاض . ولكننا نلاحظ فيها أحد عشر فيضانا عاليا ، وستة فيضانات متوسطة .

وإذا كان ارتفاع الفيضان أو انخفاضه سنة يهز الوجود المصرى

هزاً عنيفاً فما بالك إذا توالت سنوات الفيض أو سنوات الانخفاض وهو أمر محتمل الوقوع .

فقد تأتى فيضانات عاليه متوالية فيكون الهلاك . أو تتوالى سنوات منخفضة فتكون المجاعة . كما حدث فى عهد زوسر « من ملوك الأسرة الثالثة » عندما توالت سنوات الرخاء السبع ، ثم أعقبهن السبع العجاف الشداد ، فمس مصر القحط ، وكان غلاء يوسف الذى تضرب به الأمثال .

وإذ كان المصريون فى هذه الأيام يعتقدون أن النيل يفيض من الشلال الأول فقد أرسل الملك زوسر إلى حاكم الشلال ليسأل الإله خانوم إله الشلال : كيف يسمح بحدوث هذه الفواجع ؟ ثم شخص بنفسه إلى جزيرة أنس الوجود حيث قابله الإله خانوم وأخبره أن سبب انخفاض النيل هو انصراف الناس عن عبادته . . فأمر الملك زوسر بتقديم القرابين إلى المعابد باسم الإله خانوم بانتظام .. وعندئذ ارتفع النيل ، وغطى الأرض ، وارتفع الغلاء .

وحدث فى عام ١٠٣٦ م أثناء خلافة المستنصر أن النيل لم يرتفع سنوات متوالية فجف الزرع ، وقحط الناس ، وأفحش الغلاء ، وعظم الكرب ، وأكل الناس لحوم القططة والكلاب .

قالوا : وإذ علم المستنصر أن مياه الفيضان تأتى من بلاد الأحباش دعا إليه بالبطريرك ـ وهو يومئذ الأب ميخائيل ـ فبعثه بهدية سنية

إلى ملك الأحباش الذى أحسن استقباله وسأله عن سبب قدومه ، فقدم إليه هدية المستنصر ، وأخبره بما حل بمصر وأهلها من الضنك والجوع بسبب نقص ماء النيل .. وذكر له أنه أتى ليستعينه على إيجاد طريقة لمنع هذه الغوائل عن البلاد وأهلها .

وتقول الرواية : إن النجاشى أمر بفتح سد فى إحدى الجهات التابعة لبلاد الحبش فجرت المياه إلى أرض مصر ، وزاد النيل فى ليلة واحدة ثلاثة أذرع ، واستمرت الزيادة حتى رويت البلاد ، وربا الزرع ، وارتفع البلاء .

وليس بنا أن نناقش تفاصيل هذه الروايات ، فليس يعنينا إلا إلا إبراز الأصل الذى قامت عليه وهو ارتباط إيراد النهر بظروف غيبيه غير مستقرة لا يطرد فيها نظام ثابت معلوم .. فليس من النادر أن يأتى غريقا ، وليس من النادر أن يأتى حريقا ونحن نتلقى فجآته كما نتلقى القضاء المحتوم الذى لا نملك معه غير التسليم .

ولكن . إذا كانت طاقة الإنسان محدودة فإن العقل البشرى ليس له حدود والحاجة تفتق الحيلة كما يقولون .

وإذا كان العقل البشرى لا يستطيع تغيير الطبيعة ، فإنه يستطيع ترويضها وتطويعها لحاجاته فى حدود ما تمنحه أو تمنعه .

وما احتاج الإنسان إلى ترويض الطبيعة كما احتاج إلى ذلك مع النيل باعتباره مصدر الحياة فى مصر حتى يأمن غوائله ، وينتفع بمياهه إلى أقصى حد نظراً لاختلاف إيراده الفصلى والسنوى على السواء .

وماذا تقول الأرقام؟

قدر إيراد النهر السنوى — فى المتوسط — بثمانين مليار متر مكعب من المـــاء عند خزان أسوان « المليار ألف مليون »... وقدر متوسط الإيراد — أيضا — بأربعة وثمانين ملياراً ... وقد أخـــذ الجانب السودانى بالتقدير الثانى ، على الرغم من أن الرقم الأول هو متوسط الايراد السنوى لأربعة وثمانين عاماً — بينما التقدير الثانى هو متوسط الإيراد فى (١) سنوات القرن الحالى ... ومن البديهى المعروفة أنه كلما زاد عدد السنوات فى حساب الإيراد كلما كان ذلك أدعى إلى الاطمئنان إلى دقة المتوسط .

وينبنى على ذلك فرق فى فائض الإيراد بعد خصم فواقد التخزين ، وما تحصل عليه الجمهوريتان بمقدار أربعة مليارات ... ومن ثم كانت هــذه النقطة موضع الخلاف ، ولكن سلامة القصد جعلته خلافاً غير ذى موضوع ... فقد توصل الجانبان إلى تقسيم فائض الإيراد بالنسبة لمتوسطـــه ... فاذا زاد الايراد عن المتوسط فهى المناصفة ، وإذا شح الإيراد فالأمر يومئذ موضوع بحث الهيئة الفنية الدائمة المشتركة التى نصت الاتفاقية الأخيرة على تكوينها .

---

(١) اتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩ .

وتبلغ الرقعة المزروعة فى الإقليم المصرى حاليـــا ستة ملايين ، ومائتى ألف فدان .

ويحتاج الفدان الواحـد ـــ فى المتوسط ـــ إلى نحو ٨٠٠٠ متر مـكعب من المـاء . ومعنى هذا أن حاجة الاقليم المصرى الحالية تبلغ نحو ٤٨ مليار متر مكعب من الماء . فاذا أضفنا إليها احتياجات السودان الحالية ـــ أى قبل تنفيذ مشروع الروصيرص ـــ وتقدر بثلاثة مليارات ونصف مليار ... أو بأربعة (١) مليارات كانت النتيجة ٥٢ ملياراً ... أى أن النشاط البشرى يستغل نحو ٦٠ ./. من ميـاه النهر ، ويذهب الباقى هدراً إلى البحر المتوسط فى كل عام

وليس هذا هو كل وجوه المشكلة .

فالأربعةوالثمانون مليارآ التي قدرت ايراداً سنويا للنهر ليست رقما مطرداً فى كل عام ، وانما هى متوسط الايراد السنوى فى مدى أربعة وثمانين عاماً تقع بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٥٤ وقد ارتفع الإيراد فى بعضها إلى إلى ١٥١ ملياراً بزيادة نحو ضعفى القدر المطلوب (١٥١ ـــ ٥٢) ، وانخفض فى بعضها إلى ٤٢ ملياراً أى بنقص نحو ٢٠ ./. عن القدر الضرورى على فرض أننا استطعنا أن نستغل الإيراد كله . وهـــو مستحيل ... قبل إنشاء المشروعات القائمة الآن ، وبعد انشائها أيضا

(١) اتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩

لأن نظام التخزين عندنا سنوى يحتم فتح السدود أثناء الفيضان حتى تندفع المياه الحمراء إلى البحر، خشاة طمس أحواض الخزانات بالأطماء.

فليس هناك تخزين مستديم للمياه الحمراء إلا بواسطة السد العالى.

وتقدر حاجة الزراعة فى مصر فى الفترة الواقعة بين فبراير، ويوليو. وهى المعروفة بالفترة الحرجة بنحو ٢٢ مليارا من الأمتار المكعبة من الماء... ولكن النهر قد يأتى فيضا فى هذه الفترة لدرجة تهدد بالاختناق كما حدث عام ١٣٠٣ وعام ١٨٧٤ و١٩٣٨ و ١٩٤٦ و١٩٥٤ و١٩٥٨. والمثال التقليدى لذلك ما حدث عام ١٨٧٨ — ١٨٧٩ فقد بلغ إيراد النهر فى هذه الفترة ٣٦ مليارا بزيادة تبلغ ١٤ مليارا.

ومن ناحية أخرى نراه يأتى فى بعض السنين شحيحا لدرجة تهدد بالاحتراق كما حدث عام ١٢٠١ وعام ١٢٠٢ و١٨٩٩ و١٩٤١ و١٩٥١ والمثال التقيدى لذلك ما حدث عام ١٩١٣ فقد بلغ إيراد النهر فى هذه الفترة ٧ مليارات فقط. أى بنقص يبلغ أكثر من ثلثى حاجة البــــلاد الضرورية (١٢ — ٧).

لذلك كان اختلاف إيراد النهر مشكلة فى مصر، ومصر بالذات دون غـــيرها من الأقاليم التى تقع فى حوض النيل الذى يبلغ ١٠ ٪ من مساحة أفريقيا — ولأمر ما كانت مشروعات ضبط مياه النيل موضوعاً يشغل بال المصريين منذ الأزل دون غيرهم من سكان حوض النيل.

* * *

وغبرت القرون والسلطة للنيل وحده، وتضاعف سكان الإقليم

المصرى ، وأصبحت الزراعة الواحدة لا تنهض بحاجة البلاد ، وأصبح التوسع الزراعى ضرورة ، ولما كان التوسع الأفقى تحده كميات المياه فقد اتجهوا إلى التوسع الرأسى أى مضاعفة إنتاج الوحدة من الأرض ... وكانت سياسة الاستعمار الانجليزى تتفق مع إتاحة الرى الدائم لمصر لانتاج القطن الذى يغذى الالكشير ، ومناسجها فى وقت سيطرت فيه الآلة على الإنتاج الكبير .

ولهذا نلاحظ أن الجانب الزراعى فى مشروع السد العالى هو الذى تفتق . أما الجانب الصناعى وهو توليد الكهرباء [illegible] المياه فى سد أسوان فقد ظل معطلا منذ [illegible] أنشىء السد فى عام ١٩٠٢ ... وحتى بعد أن [illegible] عام ١٩٣٣ [illegible] تعلية الخزان فإن المشروع لم يتحرك إلا على الورق فقط حتى إذا جاءت الثورة بعثت فيه الحياة وعرف طريقه إلى الوجود .

وكانت القناطر الخيرية قد أقيمت منذ منتصف القرن الماضى لتغذية ترع الوجه البحرى ولكن الأمر ظل خاضعاً لتذبذب الايراد المائى ، ولهذا اتجه المهندس لينان باشا إلى بعث المشروع الفرعونى القديم « خزان موريس » بمنخفض الفيوم .

وفى أثناء الاحتلال الإنجليزى ظهرت نظرية تخزين المياه فى مجرى النهر نفسه ... ووضع بالفعل مشروع لإقامة سد عند جبل السلسلة فى سهل كوم أمبو ... وهكذا ولدت فكرة خزان أسوان ، وشكلت

لجنة من المهندسين المصريين لاختيار موقع السد ، واتجهت إلى اختيار شلال أسوان .

وفى عام ١٨٩٤ استدعيت لجنة دولية لدراسة المشروع ، ولكنها اختلفت فى الرأى ، وانقسمت على نفسها واخيرا وضع المشروع المعدل للتنفيذ ... واستبعد الاستعمار الإنجليزى المهندسين المصريين الذين قاموا بالأبحاث والدراسات المستفيضة الدقيقة حتى يستأثر الأجانب بفضل إنجازه . فلما أنجز فى عام ١٩٠٢ ظهرت فيه عيوب فنية تكلف إصلاحها أكثر من نصف تكاليف السد نفسه . فقد تكلف أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات بينما بلغت تكاليف اصلاح هذه العيوب قرابة ثلاثة ملايين بحساب العملة فى هذا التاريخ .

ومع هذا فقد كان سد أسوان — فى هذه العهود — من أعظم الأعمال العالمية ... وكانت طاقته مليارا واحدا من الأمتار المكعبة ... فارتفعت بعد التعلية الأولى عام ١٩١٢ إلى مليارين ونصف مليار . وفى عام ١٩٣٣ تمت التعلية الثانية وأصبحت سعة الخزان خمسة مليارات .

* * *

وفى عام ١٩٠٣ قامت بعثة من نظارة الأشغال العمومية لدراسة أعالى النيل ، ووضعت مذكرات بمشروعات مياه النيل من المنبع إلى المصب لسد حاجة مصر مع مراعاة مصالح السودان .

وظهرت فكرة تخزين المياه فى أراضى مديرية النيل الأبيض ... وهى التى عرفت بعد ذلك بخزان جبل الأولياء .

وفى مايو من عام ١٩١٤ قدمت وزارة الاشغال مشروع إقامة خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض. وقدرت تكاليفه يومئذ بمليون ونصف من الجنيهات. ولكن اندلاع الحرب العظمى وقف المشروع حتى إذا انتهت ظهر من جديد.

وكان خزان جبل الأولياء مثار جدل عنيف، ومناقشات فنية، ومالية، واتخذت معارضته وتأييده، لونا حزبيا صارخا. وترددت الوزارات بين قبوله ورفضه حتى اقره مجلس الوزراء فى أوائل يناير عام ١٩٣٢، ووافق عليه برلمان صدقى المعروف.

وفى عام ١٩٣٧ تم إنشاء الخزان على النيل الأبيض لتخزين مليارين ونصف مليار وارتفع المخزون الصيفى بذلك إلى ٧,٥ مليارات (خزان أسوان + خزان جبل الأولياء) وكان لابد — لأجل الانتفاع بهذا المخزون الصيفى — من اقامة شبكة من القناطر لتغذية الترع وتنظيم الصرف، وضمان ملء الحياض فقويت القناطر الخيرية، ثم انشئت قناطر الدلتا لتحل محلها، وبنيت قناطر إسنا وأسيوط، ونجع حمادى، وزفتى، وإدفينا وبهذا أمكن الانتفاع بهذا المدخر (٥ مليارات من خزان أسوان + ٢,٥ مليار من خزان جبل الأولياء) لتكملة الايراد الطبيعى فى الفترة الحرجة إلى ٢٢ مليارا وهو ما يعادل حاجتنا السنوية فى هـــذه الفترة.

ولكن هـذه المشروعات جميعاً لم تحل المشكلة إلا حلا جزئيا ...

فقد بقيت . مخاطر الفيضانات العالية ، والمنخفضة كما كانت ... وظلت مياه الفيضان تتدفق إلى البحر هباء فى كل عام ، وقد يتعذر ملء خزانى أسوان وجبل الأولياء فى السنين الشحيحة الإيراد ... فلو دهمتنا سنوات انخفاض متوالية — وهو أمر محتمل — لكانت الكارثة .

ذلك أن جميع المشروعات المقامة على النيل - التى تعالج مياه الفيضان - تعتمد على التخزين السنوى للصرف منه فى الفترة الحرجة فقط ، وفى نفس العام ... أى أن ماندخره عقب الفيضان يصفى تماما فى نهاية السنة ... فهو حساب سنوى يفتح كل عام وينتهى قبل بداية العام الجديد لنفتح حسابا جديداً مع النهر لا نعرف مقداره قبل وقوعه وهكذا نقع تحت رحمة الظروف والأقدار .

وأنت تعرف أننا نترك مياه الفيضان تجرى إلى البحر سواء كان الفيضان عاليا أو منخفضاً ثم بعد أن تخف حدة الفيضان نبدأ فى تخزين المياه ، وقد نجدها بعد ذلك بالقدر الكافى وقد لا نجدها ... ورغمنا على تنظيم التخزين بهذه الطريقة الطمى الذى تحمله مياه الفيضان ، والذى يخشى معه أن ترسب الأطماء فى أحواض الخزانات عندما تخف سرعة المياه ، فتقل سعة الخزانات عاما بعد عام ، وتطمسها فى النهاية رواسب النهر التى تقدر بنحو ٦٠ مليون متر مكعب ... أى أن خزان أسوان يطمس تماما بعد نحو ٨٠ عاما لو فرضنا أنه استطاع أن يحجز مياه الفيضان .

ولهذا السبب تفتح جميع عيون خزان أسوان فى أغسطس وسبتمبر أثناء عنفوان الفيضان حتى تمر المياه الحمراء ، ولا يبدأ ملء الخزان إلا

فى أوائل أكتوبر عندما يبدأ الفيضان ، وبالتالى يقل الطمى العالق بالمياه ... أما مياه الفيضان نفسها فسبيلها البحر فى كل عام .

وإنها لمأساة حقا أن نترك هذه الثروة لتذهب إلى البحر بدداً مع وجود أكثر من عشرة ملايين من الأفدنة صالحة الزراعة من تربة مصر التى لا نستغل منها غير ٤ ٪ .

وقد وضع مشروع لضبط مياه النيل وهو المعروف ببرنامج ١٩٤٩ ويشمل سد شلالات أوين على بحيرة فكتوريا ، وقنطرة كيوجا ، وخـــزان ألبرت ... ولا يمكن الانتفاع بهذه المشروعات ما لم تتم قناة جونجلى والإضاع ما سوف تخسره فى هذه الخزانات فى منطقة السدود بسبب البخر والتسرب .

وينبغى لك أن تلاحظ أن هذه الخزانات تقوم على النيل قبل اتصاله برافده من الحبشة أى أنها فى منأى عن ميـــاه الفيضان بأطماها .. ولهذا كانت هذه المشروعات للتخزين المستمر لزيادة الإيراد الصيفى فقط .

وهنـاك مشروعات أخرى للتخزين السنوى مثل خزان مروى عند الشلال الرابع للوقاية من الفيضانات العالية ، وزيادة الإيراد . ومثل خزان وادى الريان .

وقد تكون هذه المشروعات حيوية ، وضرورية ومكملة لمشروع

السد العالى . لأن النيل يفقد فى منطقة السدود نصف إيراده من المصادر الاستوائية أى حوالى ٢٠ ٪ من الإيراد الكلى للنهر — ولكنها مع هذا لا تعالج المشكلة علاجا جذريا لأنها لا تعالج مياه الفيضان ...

فشاريع أعالى النيل الأربعة الأولى تقع فى المنطقة الاستوائية . أى قبل أن يلتقى النيل بروافده الحبشية التى تحمل إليه مياه الفيضان ... فاثرها قاصر على تخزين المياه الاستوائية دون مياه الفيضان .

وخزان مروى المقترح خزان سنوى .. فالتخزين الموسمى شأنه فى ذلك شأن خزان أسوان وخزان جبل الأولياء ... وقد مر بك أن هذه الخزانات لا تملأ من مياه الفيضان بسبب الأطماء .

وما يقال عن هذه الخزانات يقال ايضا عن خزانى الروصيرص وتانا ...

وهكذا نجد أن هذا البرنامج المقترح لا يعالج مشكلة مياه الفيضان الضائعة ، مشروع واحد هـــو الذى يعالج مياه الفيضان : التخزين المستمر ... السد العالى

ومع هذا فقد قدرت تكاليف هذا البرنامج (برنامج ١٩٤٩) بمبلغ ١٠٥ ملايين من الجنيهات (فى بعض التقديرات ١٦٠ مليونا) بسعر تلك الأيام ، وهو مبلغ مرتفع جداً خصوصا إذا لاحظت أن ذلك هو تكاليف البناء فقط دون تكاليف المشاريع الإصلاحية التى

تترتب عليه . بينما يتكلف بناء السد العالى بمرحلتيه الأولى والثانية ۹۳ مليون جنيه (۳۱ بناء المرحلة الأولى + ٦٢ بناء المرحلة الثانية) ونحن نتكلم عن تكاليف البناء .

وفرق بين المشروعين فهذا للتخزين السنوى أو المستمر الذى يقتصر على المياه الاستوائية دون مياه الفيضان ، وهذا للتخزين المطلق ... والسد العالى يستغرق بناؤه نحو عشر سنوات ، ومشروع ١٩٤٩ يستغرق خمس عشرة سنة . فضلا عن العقبات السياسية والفنية والمادية التى تقف فى وجهه سواء من حيث الاتفاق على التعويضات كما هى الحال فى سد شلالات أوين ، أو من حيث الاتفاق على مناسيب التخزين كما هى الحال فى خزان بحيرة ألبرت ، أو من حيث تناقص سعة الخزان على مر الأعوام نتيجة لرسوب الأطماء فى حوضه كما هى الحال فى خزان مروى .

يضاف إلى ذلك أن هذه المشروعات جميعا لا تحمى البلاد من الفيضانات العالية التى نحاول أن نتقيها بتعلية الجسور وتقويتها كل عام.

لذلك كله لم يكن هناك سبيل لتأمين حياتنا غير الاتجاه إلى التخزين المستمر حتى نضمن تصرفاً ثابتا فى كل عام بصرف النظر عن ارتفاع الإيراد فى بعض السنوات أو انخفاضه ... وذلك بتخزين كل ما يزيد عن الحاجة فى السنين العالية للسحب منه فى السنوات المنخفضة ، واستغلال الكميات التى كانت تذهب إلى البحر هباء كل عام فى توسيع الرقعة المنزرعة .

ومع أن فكرة التخزين المستمر لمياه النيل قد تخلقت ، ووضحت ، وحددتها جميع الظروف ... إلا أنهـا ظلت مثالية تغذى الآمال ، والأحلام ...وحتى بعد عام ١٩٤٩ عندما انعقد مؤتمر السدود والقناطر ببلجيكا . وعرض عليه مشروع التخزين المستمر لمياه النيل ... وخرج المشروع وقد خطا خطوة نحو الواقعية بعد أن أقره مؤتمر السدود .

واذا كانت الظروف التى أشرنا إليها تقتضى المبادرة إلى إنشـاء السد العالى للتخزين المستمر فقد جـدت بعد ذلك ظروف أصبح المشروع معها ضرورة لابد منها . فقد شرع السودان فى السنوات الأخيرة فى تنفيذ سياسة اقتصادية تعتمد على التوسع السريع فى الزراعة .. وبدأ فعلا فى الأعمال التحضيرية لإقامة خزان الروصيرص على النيل الأزرق لتنفيذ مشروع المناقل المعروف للتوسع الزراعى فى مساحة ٨٠٠ ألف فدان جديدة تعتمد فى ريها على هذا الخزان .

وخزان الروصيرص هذا من الخزانات السنوية . . أى أنه سيعتمد على المياه الصيفية ، وسعته ثلاثة مليارات من هذه المياه ، والمقرر أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى تنتهى فى عـام ١٩٦٣ وبها يستطيع حجز مليار من الماء .

والمرحلة الثانية تنتهى فى عام ١٩٧٠ وبها يحجز الخزان مليارين آخرين .

والمقول أن المرحلة الأولى من هذا المشروع ستتم فى عام ١٩٦٣ وسيترتب عليها تعذر ملء الحياض فى الوجه القبلى الأمر الذى يحتم ضرورة تحويلها إلى رى دائم ، ويحتاج ذلك — فى تقدير الخبراء المصريين — إلى تدبير ٥ر٣ مليار من المياه الصيفية ، كما يترتب عليه حصول عجز فى ملء خزان أسوان يبلغ ٥ر٢مليار فى متوسط السنين

ويرى الخبراء أنه لتلافى آثار خزان الروصيرص على الاحتياجات الزراعية فى الوقت الحاضر يتحتم تنفيذ مشروع لتدبير (٥ر٣ مليار + ٥ر٢) .

ويجب أن يوضع فى الاعتبار أن تكون إمكانيات المشروع المقترح بحيث تقى البلاد من الفيضانات العالية بالقدر الذى تسهم به الحياض فى الوقت الحاضر

والمعروف أن المرحلة الأولى من مشروع السد العالى تكفل تحقيق هذين الغرضين معاً فضلا عن المزايا الأخرى التى تتعدى حدود تغطية آثار مشروع الروصيرص .

هذا . ومن الناحية الاجتماعية نجد أن السد العالى هو العلاج الذى لا علاج غيره للمشكلة الرئيسية التى توشك أن تنقلب إلى أزمة . . وهى مشكلة القوت فى مصر .

والتشخيص الاجتماعى للواقع المصرى يقول : إن الضائقة التى أخذت بخناق البلاد فى غفلة العهود البائدة ترجع إلى زيادة السكان فى

مصر على أرض ناشئة الصناعة ، محدودة المساحة المزروعة ، واطراد هذه الزيادة بصورة لا تلاحقها خطى التوسع الزراعى الذى تحده المياه، ولا خطى التوسع الصناعى الذى تحده القوة المحركة .

وعلى الرغم من الثورة الصناعية التى تمسح وجه الجمهورية الآن فإن واقع الاقتصاد المصرى ما زال يعتمد على الزراعة كمصدر لقوت أكثرية السكان .. وعليها تدور عجلة الاقتصاد المصرى فى كثير من قطاعاته الأخرى كالصناعة والتجارة .

وقد بلغت شريحة الزراعة فى الاقتصاد المصرى ٤٠٪ بينما كانت لا تزيد شريحة الصناعة عن ١٢٪ والتجارة والخدمات العامة ٤٨٪

فاذا عرفنا أن التجارة والخدمات العامة ليست إنتاجا وإنما هى مداولة فى أغلب صورها وقفنا على الواقع الذى كان .. وهو أن الزراعة ما زالت هى المحور الذى يدور عليه الاقتصاد الوطنى .. ويحسبك أن تعلم أن ٨٨٪ من صادراتنا كانت من المحاصيل الزراعية، والباقى خامات ومواد نصف مصنوعة بينما تكون المواد المصنوعة نحو نصف وارداتنا .

وتجهد الثورة جهدها لإحداث الانقلاب الصناعى فى البلاد حتى تحقق لها موارد أخرى فوق الزراعة ، وحتى تخرج من حدود التفكير الزراعى الى العقلية الصناعية المتطورة .

ومن المتوقع زيادة الدخل القومى بمقدار ١٣٠ مليون جنيه فى

هـذه السنوات من انتـاج مشروعات السنوات الخمس للتصنيع الذى سيخلق فرصا جديدة للعمل أمام نصف مليون من المواطنين منهم ١٢٠ الف عامل صناعى . والباقون سيعملون فى الخـدمات والقطاعات الأخرى التى تخدم مصانع المشروع (تبلغ ١٢٨ مشروعا) فى نواحى التوزيع ، أو الانتاج ، أو النقل .

ولـكن نصف مليون من العمال ليس كل فائض الأيدى العامـله فىالاقليم المصرى ،

وتقول الأرقام : إن سكان مصر فى عـام ١٩٠٧ كانوا أحد عشر مليونا و٣٠٠ ألف فبلغوا فى عام ١٩٥٤ اثنين وعشرين مليونا ، وإن مساحة الأرض المزرعة فى عام ١٩٠٧ كانت خمسة ملايين و٤٠٠ ألف فدان فبلغت فى عام ١٩٥٤ ستة ملايين ومائة ألف فدان .

ومعنى هذا أن زيادة السكان فى مصر قد بلغت فى مدى نصف قرن ١٠٠٪ بينما لم تزد المساحة المزرعة فى المدة نفسها عن ١٣٪

وتتوقع الإحصائيات استقبال نصف مليون مصرى فى كل عام .. أى بمعدل ٦٠ فرداً فى كل ساعه . ولـكن هذا المعدل غير ثابت . فنحن نتزايد بمعدل يتزايد هو الآخر . وكانت نسبة الزيادة فى أوائل هذا القرن ١ر١٪ من عدد السكان فأصبحت فى السنوات الأخيرة ٥ر٢ ٪

ومع استمرار التخلف الصناعى . وانجماد الرقعة الزراعية ،

وزيادة السكان المطردة — ظهرت جميع أعراض المشاكل التي خلفتها الرجعية والاستعمار .

شعب فقير يعيش على أرض غنية ، ومجتمع ٨٠ ٪ من أفراده أميون ، ومتوسط عمر الفرد فيه ٢٣ سنه ، ومتوسط الأمراض التي يحملها الفرد ثلاثة أمراض ونصف ، ومتوسط دخله جنيهان في الشهر (وصل الآن متوسط الدخل الشهرى للفرد إلى أربعة جنيهات) وهذا إذا وزع الدخل العام على جميع أفراده بالتساوى فكيف إذا كانت مسافات الفوارق بين أفراده وطبقاته كما تركها الإقطاع ، والاحتكار ، ومصاصو الدماء . ؟ !

هذه هي التركة التي خلفها لنا العهد البائد . !

وهنه هي المشكله . أربعة وعشرون مليونا لا توجد أمامهم الفرص الكافية للعمل فتتجه أغلبيتهم إلى الريف . لا لأن الزراعة في حاجة إلى جهدهم العضلي ، ولكن لأنهم فلاحون وليس أمامهم غير الأرض المحدودة . ومن هنا كان التعطل بجميع صوره وألوانه : الظاهر ، والمستتر ، والكلى ، والجزئى ، والموسمى .

وتتضح زيادة الأيدى العامله من الإحصائيات التي قدرت للسنوات العشر الواقعة بين الأعوام ١٩٢٧ و٣٧ و٤٧ و١٩٥٧ م.

ففى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٧ كانت زيادة الأيدى القابلة للعمل بمعدل خمسين ألفاً في كل عام لم تستوعب الصناعة منهم غير ٧٠٠٠ ، والباقون كان مصيرهم إلى الريف لا لأن الزراعة في حاجة إليهم ، ولكن لعجز الميادين الأخرى عن امتصاصهم .

وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ كان معدل الزيادة السنوية فى الأيدى العاملة تسعين ألفاً ... وفى هذه الفترة كانت ظروف الحرب العالمية الثانية فأمكن امتصاص أكثرهم للعمل فى ميادين التجارة ، والنقل والخدمات العامة ، والقاعدة البريطانية التى كانت بالقناة فلما انتهت الحرب بدأت حركة النشاط تفتر شيئاً فشيئاً وكانت النتيجة تعطل نحو ٣٨٠ ألف عامل .

ولم ينشر بعد معدل زيادة الأيدى العاملة فى الفـــترة الواقعة بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ولكن المقدر لهذه الزيادة ١٣٠ ألف عامل فى كل عام ... وستكون الزيادة فى السنوات العشر القادمة أكثر من ذلك بنفس النسبة المركبة التى يتزايد بها عدد السكان .

ومن هنا . كان جنوح بعض كتابنا إلى نظرية «مالتس» . وتقول هذه النظرية : « إن الموارد الطبيعية لأية دولة تزيد بنسبة حسابية بينما عدد سكانها يتزايد بمعدل هندسى . ويترتب على ذلك — بعد فترة معينة — أن تصبح الموارد غير كافية للسكان . الأمر الذى يؤدى إلى المجاعات والحروب » .

ومن هنا كانت الدعوة إلى تحديد النسل ... ولكننا لا نرى هنا الرأى ، ولا نريد أن نذهب هذا المذهب . وقد يكون تحديد النسل علاجاً لحالات فردية معينة . ولكنه لا يكون علاجا لمشكلة أمة لأن زيادة السكان تستتبع زيادة الأيدى العاملة . والأمر يتوقف على توجيه

الاقتصاد المنتج لا يجاد العمل وخلق الفرص المتكافئة — ومن أسباب قوتنا فى هذه المنطقة أننا دولة تتكون من نحو ثلاثين مليونا من العرب.

فالأمر فى فهمنا لا يعدو العمل . وليس انعكاسه على السكان إلا مظهراً من مظاهر هذه المشكله .

ولما كان مجال الزراعة يضيق بمن فيه من العمال . كان لا بد من توسيع هذا المجال الزراعى ، وخلق فرص جديدة للعمل فى القطاعات الأخرى ... والصناعة بالذات .

انقلاب زراعى . ودونه توفير المياه .

وانقلاب صناعى . ودونه توفير القوة المحركة .

وقد رسم لنا نهر النيل الحل الطبيعى للشكلتين معاً ... فنى مائه الرى اللازم للزراعة ، وفى تياره الطاقة اللازمة للصناعة .

وهكذا تبلورت المشاكل جميعا عند نقطة واحدة ... التخزين المستمر لمياه النيل ... مشروعنا القومى الكبير : السد العالى

وإذا كانت العناصر الطبيعية قد فرضت المشاكل ، فهى — أيضا — قد فرضت الحلول ، وحددت الاتجاهات ، وعينت الطريق .

ويتردد اسم دانينوس وجاليولى عند التنظير للسد العالى .

والحقيقة أن التخزين المستمر ليس فكرة أحد بالذات . . النهر نفسه هو الذى وضع المصريين أمام هذه الفكرة ، وأملاها عليهم ، وظلت حلم الآباء والأجداد منذ ارتبطت حياتهم بمياه النيل إلى أن حققها الشعب العربى فى مصر لما أصبح أمره فى يده

وقد تحركت الفكرة فى عام ١٩٤٧ ولكن حكومات هذه العهود كانت فى مستوى دون مستوى السد العالى .

ففى يوليو من عام ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على طرح عملية كهربة خزان[1] أسوان فى مناقصة عالمية .قالوا : وكان المهندس الزراعى

---

(١) وكهربة خزان أسوان مشروع صناعى لا يمكن أن يسمح به الاستعمار ، ولا الحكومات التى تحكم فى ظل الاستعمار ولهذا نرى أن هذا المشروع لم يتحرك حتى بعد قرار مجلس الوزراء .. إلى أن حققته الثورة فى هذا العام .

أدريان دانينوس يتردد على وزارة الأشغال للحصول على بيانات للدخول في هذه المناقصة .

وكان « تفتيش عام ضبط النيل» قد انتهى من إصدار الجزء السابع من كتاب « النيل » ، واشتمل هذا الجزء على بحث مستفيض موضوعه التخزين المستمر بالبحيرات الاستوائية .

وفى هذه الآونة كان مهندسو وزارة الأشغال ، والتفتيش العام لضبط النيل يقومون بدراسات واسعة لاستغلال مياه النيل ، فجعل المسيو دانينوس يناقش المختصين فى هذه الدراسات وتداعت الأفكار وأوحت بمشروع إنشاء سد هائل عند أسوان للتخزين المستمر والاستغناء به عن مشروعات التخزين بالبحيرات الاستوائية .

كانت الفكرة فى مبدأ أمرها خيالية .. تشوبها المثالية .. فمن أين لنا بهذا الحوض الذى يتسع لحجز جميع مياه النيل ، فضلا عن خطر الأطماء على حوض هذا الخزان الخيالى .

ومع هذا فلم يقطع دانينوس اتصالاته برجال وزارة الأشغال ، والتفتيش العام لضبط النيل ، وانتهوا إلى إمكان إدماج هذا المشروع بمشروعات البحيرات الاستوائية .

وأسرع دانينوس فاتصل بالمهندس الإيطالى « جاليولى » وأسرع هذا بالحضور إلى مصر .

وفى يوم ٨ أكتوبر عام ١٩٤٧ سجلا عقداً بمحكمة مصر المختلطة ثم أتبعاه بملحق فى ١٥ أكتوبر من العام نفسه واتفقا فى هذا العقد

على أن يتعاونا معا فى تحضير المشروع وتقديمه إلى الجهات المختصة .

وما لبثا أن دب بينهما الخلاف ، وتنازعا ملكية فكرة المشروع.. فالسيد دانينوس يرى أنها فكرته ، وأنه هو الذى أوحى بها ، وأنه استدعى جاليولى للمعاونة فى تحضيرها فقط .. والسيد جاليولى يرى أنها فكرته هو ، لأنه المهندس المختص بينما دانينوس مهندس زراعى وليس معنى أنه أوحى بالفكرة أنه اخترعها لأن فكرة التخزين المستمر موجودة منذ أكثر من خمسة آلاف عام .. ولم يصل بهما النزاع إلى حل ، فانتهى الأمر بهما إلى القضاء .

كانت الفكرة يومئذ بدائية يعترض تنفيذها عقبات تتعلق بصعوبة تخزين مياه الفيضان ، فضلا عن الصعوبات الهندسية والفنية فى بناء مثل هذا السد .

وبينما كان دانينوس وجاليولى يتنازعان ملكية فكرة هذا المشروع كان مهندسو وزارة الأشغال يدرسون محاولات التغلب على هذه العقبات .

ولما انعقد مؤتمر السدود والقناطر فى بلجيكا عام ١٩٤٩ وضعت وزارة الأشغال المصرية هذه العقبات أمام اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر وكانت النتيجة بالنسبة للشكلة الأولى إمكان التغلب عليها بعمل سعة إضافية بالخزان لرسوب الأطماء . وهو ما يعرف بالتخزين المفقود زيادة على سعة الخزان نفسها المعدة لاحتياجات الزراعة وهو مايعرف بالتخزين الحى .

وبالنسبة للشكلة الثانية كانت النتيجة إمكان التغلب عليها أيضا ، بإنشاء السد المطلوب من ركام الصخور بدلا من المبانى وهو النوع المعروف بالسد الركامى .

وكان الأمر يقتضى ـ اذن ـ أن تبادر الحكومات ـ التى كانت قائمة ـ إلى تجنيد الكفايات للقيام بالدراسات والأبحاث الفنية حتى يأخذ المشروع سبيله إلى الوجود .

ولكن كان هذا وهما من الأوهام . لأن سياسة البلد لا تتجزأ . ولا يمكن أن تكون فاسدة فى قطاع ، وسليمة فى قطاع ما دامت تنبع من مصدر واحد . . وكانت أقدار البلد ـ يومئذ ـ تتلاعب بها أوضاع خلق الاستعمار أسباب وجودها ، ثم مد لها أسباب البقاء . وكان العهد كله بناء يريد أن ينقض لتقوم على أنقاضه إرادة الملايين . .

ولهذا نجد أن الثورة قد احتضنت المشروع ولما يمض على قيامها شهران وبضعة أيام .

* * *

ففى يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٢ قدمت إلى الحكومة فكرة المشروع .. وكان طبيعيا أن تتبناه الثورة ، وسرعان مادبت فيه الحياة ، وتناولته سلسلة متصلة الحلقات من الدراسات ، والأبحاث المختلفة ، وتعهدته اللجان الفنية من أساتذة الجامعات والمهندسين العسكريين ومهندسى وزارة الأشغال .

وفى أكتوبر من هذا العام تألف المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، وانتقل المشروع اليه بوصفه مشروعا إنتاجيا وامتحن أمام الخبراء المصريين مرة أخرى فى مجلس الإنتاج ، وخرج من الامتحان وقد تأهل لمرحلة جديدة من الدراسات والأبحاث .

دراسات تتعلق باختيار الموقع .

وبعثات فنية تدرس المنطقة على الطبيعة .

وسلاح الطيران يقوم بعمل الصور الجوية .

ومصلحة المساحة تضع الخرائط والمصورات المساحية ..

ومصلحة الرى تقوم بعمل مساحة هيدروجرافية لقاع النهر .

وبعثات فنية كثيرة بعضها يقوم بعمل الأخرام لكشف الحالة الباطنية ومعرفة مناسيب ونوع الصخور التى سترتكز عليها الأساسات وبعضها لإختبارات التسرب ، وبعضها لمسح المنطقة جيولوجيا . كما درست الأطماء ، وكميات الرواسب ، والنحر ، والعلاقة بين سدأسوان والسد العالى . وتقدير تعويضات حلفا وبلاد النوبة .

وقد استغرقت هذه الأبحاث والدراسات — فى النطاق الاقليمى والعالمى — خمس سنوات ، وتكلفت مليونا وثلاثمائة ألف جنيه . وهى أرقام قياسية بالنسبة لضخامة المشروع .

وتتضح هذه الحقيقة من مقارنة هذه الدراسات بأمثالها فىالسدود العالميـة الكبرى كسد بكره بالهنـد ، وسدى بولدر ، وجـراند كولى

بالولايات المتحدة ، فقد استغرقت مباحث الأول ثماني سنوات والأخيرين خمسة عشر عاما ، وتكلفت ملايين الجنيهات .

وقد تداعت خطوات الدراسة . فما كاد الخبراء العرب يضعون الهيكل التخطيطي حتى تم التعاقد مع شركة هوختيف الألمانية لتقديم تقرير عن المشروع من النواحي الفنية ، والاقتصادية ، وبرامج الإنشاء . ووضع تصميم تخطيطي للمشروع .

وفي مارس عام ٥٣ تقدمت شركة هوختيف بالتصميم المبدئي للشروع على أساس إمكان بنائه في تسع سنوات ، وإمكان الاستفادة منه في مشروعات التوسع الزراعي بعد أربع سنين .

ولكن المهندسين المصريين اكتشفوا أن هذا التصميم مبني على أساس خاطيء لأنه يعتمد على البحث الجيولوجي الذي قام به الدكتور هنكي خبير الشركة وكان قد ذهب في تقديره إلى أن قاع النهر الصخري يقع على عمق أمتار قليلة — الأمر الذي يتناقض مع نتيجة اختبارات قاع النهر التي قام بها المهندسون العرب ، في هذه المنطقة .

وبناء على ذلك قامت الشركة الألمانية بتعديل التصميم .

ورأى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج عرض التصميم المعدل على الخبراء العالميين .

وفي ابريل عام ٥٣ اجتمع الخبراء العالميون في الاقليم المصري ، وبعد أن قاموا بفحص التصميم المعدل ودراسة الموقع ، ومراجعة

الأبحاث التى تمت — أوصوا بإجراء بعض الأبحاث التكميلية لتحديد مناسيب سطح الجرانيت وبحث موقع الكلابشة على بعد ٤٨ ك م . جنوب أسوان لأن المجرى يضيق فى هذا الموقع كثيراً مما يسهل عملية البناء ، ولاحتمال الوصول إلى القاع الصخرى على عمق بسيط .. واتفقوا على الاجتماع بالقاهرة فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ لدراسة المشروع على ضــوء نتائج هذه الأبحاث .

وفى الموعد المحدد اجتمع الخـــبراء الدوليون بإدارة السد العالى بمجلس الإنتاج وقاموا بدراسة المشروع من جميع نواحيه ، وزاروا المنطقة ، وقارنوا بين الموقعين المقترحين : الكيلو ٦,٥ وموقع الكلابشة

وفى يوم ٤ ديسمبر عام ١٩٥٤ أصدروا تقريراً موحداً أجمعوا فيه على صلاحية المشروع وسلامته من جميع الوجوه ... كما انعقد اجماعهم على تفضيل موقـع الكيلو ٦,٥ لأسباب يطول شرحها . وأوصوا فى النهاية بالشروع فوراً فى حفر الأنفاق الجانبية لتحويل مجرى النهر (استبدلت بها القناة فى التصميم النهائى) . كما اوصوا بوضع مواصفات أجزاء المشروع المختلفة ، وأقروا برنامجا للتنفيذ يستغرق عشر سنوات .

وفى عام ١٩٥٥ تم التعاقد مع الخـــبراء العالميين الذين قاموا بهذه الدراسات للاستعانة بهم فى مراحل التنفيذ مقابل ٣٥٠٠ جنيه سنوياً لـكل خبير منهم ... وعلى أن يسرى العقد طول مدة البناء .

كما تم التعاقد مع بعض الشركات لدراسة مداخل ومخارج الانفاق ...

أو لعمل التجارب لضمان ثبات السد الجزئى الأمامى واتزانه أثناء مرور مياه الفيضان فوقه فى وقت الإنشاء ... أو لعمل تجارب حقن التربة بموقع السد لمعرفة مدى تأثير الحقن فى إغلاق مسام التربة ، وتحديد كميات ونسب وأنواع مواد الخلط المناسبة التى ستحقن بها التربة ... أو لإجراء تجارب تكثيف الرمال بقاع النهر .

وفى هذه الآونة ظهرت قصة عروض تمويل المشروع ، وظهرت أصابع الاستعمار فى الجنوب ... وبدأت معركة السد العالى .

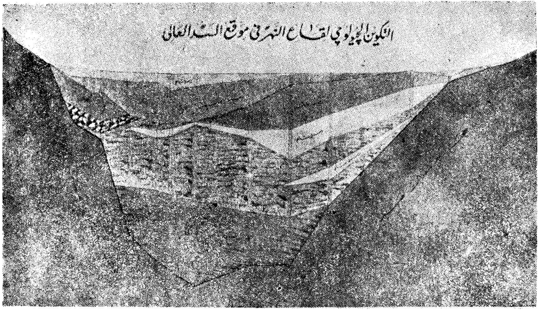
التكوين الجيولوجي لقاع النهر في موقع السد العالي

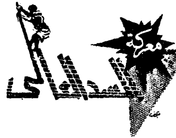

عقبات تتصل بالنواحى الفنية فهى من صنع الطبيعة .

وعقبات أخرى تتصل بالنواحى السياسية فهى من صنع الانسان.
ولعل المعركة السياسية كانت أقسى من معركتنا مع الطبيعة . . لأن الطبيعة لا تعرف الخداع والطمع، وهى إذا ناصبتك العداء لا تضع على وجهها قناع الصديق ..ثم هى تسمح لك بتكييف حياتك للانتفاع بها ، وتطويع عناصرها الجبارة لخدمة أغراض الحياة .

فنحن فى بناء السد لا نخوض معركة مع الطبيعة وحدها ، وانما نخوض معركة الاستعمار أيضا .

وقد هاجمنا الاستعمار فى جبهتين .. وفى وقت واحد .

١ — فى الجنوب حيث نجح لفترة طويلة فى عزل الشقيقين ، وافتعال الجفوة بين الاقليم المصرى والسودان .

٢ — وكانت الجبهة الثانية عروض التمويل التى يسممها بشروطه وقيوده .

ومن العجيب أن يكون السد العالى مشكلة مائية بيننا وبين السودان وهو الذى يحل جميع المشاكل التى تتعلق بمياه النيل .

ولكنه الاستعمار صانع المشاكل .. فهو يتدخل من وراء الستار فى أثيوبيا والسودان .. أو يتدخل مباشرة حين يتكلم باسم أوغنده ، أو حين يحاول فرض قيوده فى عروض التمويل .

* * *

وقد مر بك أن مياه النيل لا تشكل مشكلة فى أوغنده لأن السماء فوقها لا تكف عن المطر صيفاً ، وشتاءً . ولا فى أثيوبيا لتوافر نهيراتها ، ووديانها ، وأمطارها الصيفية الغزيرة فضلا عن طبيعة أرضها ، وزراعتها فى المرتفعات والمنخفضات .

أما السودان فلا تدرى كيف يكون السد العالى مشكلة بيننا وبينه وهو الذى يتيح للسودان توسعا زراعيا يزيد عن التوسع الزراعى الذى يتيحه لمصر بنسبة ٧ إلى ٤ ويزيد المساحة المزروعة بالسودان بنحو ٢٠٠ ٪

فالسد العالى يتيح لمصر التوسع الزراعى فى نحو مليونى فدان .. بينما يتيح للسودان التوسع الزراعى فى ثلاثة ملايين وربع مليون فدان

ثم ان السد العالى يضمن احتياجات الرى لأراضى السودان المزروعة حتى فى أقل السنين إيراداً .

ويمنح السودان القدرة على التوسع فى زراعة الأقطان طويلة التيلة

وهو يمكنه من الانتفاع الكامل بالسدود التى يقوم البلد الشقيق بإنشائها .. واستغلال مساقطها المائية ، وضمان ملء خزاناتها من المياه الرائقة نسبيا مما يبعد عن أحواضها خطر الانطمار بالرواسب .

وهو بعد هذا يزيد الدخل القومى للسودان من الزراعة وحدها بمقدار ۲۰۰٪ فكيف بعد هذا كله يكون السد العالى مشكلة بيننا وبين اخواننا السودانيين ؟.

لقد كنا نفهم أن يشترك معنا السودان فى تكاليف المشروع مادام يقتسم معنا فوائده . لا أن يكون السد العالى مشكلة بيننا وبين السودان وإذا كان السد العالى سيغرق ١٥٠ كيلومتراً من أراضى السودان فسوف يغرق ٣٥٠ كيلو مترا من الأراضى المصريه . . فضلا عن التعويضات التى قررنا مبدأها منذ أول لحظة . وانتهينا إليها فى اتفاقية نوفمبر ١٩٥٩

وهنا حقيقة ينبغى لنا أن نبرزها ، وأن نسترعى إليها الأنظار .. وهى موقع مصر الذى تنفرد به دون جميع الأقاليم التى تقع على النيل .. ذلك أن مصر تقع على أحباس النيل السفلى ،، كما أن حق ارتفاقها للنيل أمر مضت بتسجيله الأجيال والقرون .

وتنبنى على هذه الحقيقة حقيقة أخرى وهى أن مصر تتأثر بالمشروعات المائية التى تقام إلى جنوبها بينما لا يتأثر الجنوب بالمشروعات التى تقام فى مصر .. لأن المشروعات التى تقوم فى الجنوب تستغل الميـــاه قبل وصولها إلى مصر . . بينما المشروعات التى تقام فى الأراضى المصريه لا تستغل المياه إلا بعد أن تغادر الأقاليم الجنوبية فى طريقها إلى المصب ،، إلى البحر .

ومن هنا ترتب لمصر حق فى قبول أو رفض أى مشروع يقام على النيل فى غير أراضيها ، ويمكن أن يؤثر على هذه الحقوق .. كما أنها غير ملزمة بالدخول فى مشاورات مع الأقاليم الجنوبية فى مشروعات الماء التى تقوم بها فى أراضيها .. اللهم إلا فى صورة واحـــدة وهى تأثر بعض أراضى الأقاليم الجنوبية بطغيان المياه المخزونة .. وفى هذه الحالة يكون للأقليم الواقع فى الجنوب التعويض الذى يتواضع عليه العرف الدولى أو ينتهى إليه الاتفاق .

ذلك هو الوضع الطبيعى بيننا وبين السودان ، وهى قضية تحلها جلسة واحدة فى مفاوضات ودية بين الأخوين إذا توافر لها حسن النية ، وارتفعت عنها أصابع الاستعمار .. وبخاصة إذا لاحظنا أن المشروع لا يفيد مصر وحدها ، وإنما يفيد السودان فائدة تزيد فى حجم الاقتصاد الزراعى عن الفائدة التى ستجنيها مصر .

وعندما وضعت مصر مشروع السد العالى ، وضعت حكومة السودان مشروع الروصيرص. وكان طبيعياً أن تتصل مصر بالسودان فى شأن خزان الروصيرص . فهو خزان يقام الى جنوب مصر ، وقد يؤثر على حقوق مصر المائية ، بل هو يؤثر عليها بالتأكيد .. وكان طبيعيا أن تتصل حكومة السودان بمصر فى شأن الســـد العالى لا من ناحية السياسة المائيـة ولـكن من ناحية تعويضات أراضى حلفا التى سيغرقها السد العالى .

وللأسف تعثرت المفاوضات بين حكومتى مصر (الجمهورية العربية المتحدة) والسودان ، وتعرضت العلاقات المصرية السودانية

لمؤامرات الاستعمار الانجليزى ثم الأمريكى بعد أن طرق الدولار — فى هذه الآونة — باب السودان .

وكان الاستعمار فى هذه الفترة يعلق تمويله لمشروع السـد على الاتفاق بيننا وبين السودان ، وفى الوقت نفسه يثير السودان ضد السد العالى ، ويطلق عليه كتابه وإذاعاته وتوزع السفارة البريطانية فى الخرطوم المطبوعات لإثارة السودان ضد مصر . . ولم يستح رجل كسلوين لويد أن يعرض على جمال عبد الناصر وساطته لحل المشاكل بيننا وبين السودان . . وهو فى الوقت ذاته يخلق المشاكل ويثيرها على الحدود ، والمياه .

ففى فبراير عام ١٩٥٨ أثيرت أزمة الحدود فى منطقة حلايب التى تلاصق البحر الأحمر ، والمناطق الواقعة داخل الحدود المصرية . .

فقد أعلنت حكومة السودان ـ فى ذلك العهد ـ تقسيم الدوائر الانتخابية السودانية ، وأدخلت فى تقسيمها الأراضى المصرية الواقعة شمال خط العرض ٢٢° ، وأرسلت الحكومة المصرية مذكرة تلفت نظرها إلى أن هذه المناطق أراض مصرية ، وليس لحكومة السودان أن تدخلها فى دوائر الانتخابات السودانية .. ولم ترد حكومة السودان على مذكرة مصر ، فقدمت مصر مذكرة أخرى فى ١٣ فبراير تستعجل رد السودان لأن ظروف الاستفتاء على الوحدة بين مصر وسورية تقتضى إنهاء هذه المسألة بسرعة حتى يدلى المصريون هناك بأصواتهم ... ولم ترد حكومة السودان — ايضا — وكنا قد وصلنا ليوم ١٦ فبراير ولم يبق على استفتاء الوحدة غير خمسة أيام . فأرسلت مصر مذكرة ثالثة تحيط فيها علم

حكومة السودان بأنها سترسل الى هـذه المناطق لجان الاستفتاء الذى سيجرى يوم ٢١ فـبراير ومعها نقطة بوليس حدود للمحافظة على النظام أثناء إجراء الاستفتاء .

وثارت زوبعة ... وصوروا الأمر على أن عبـد الناصر يغـزو بجيوشه السودان ... ولم تكن جيوشاً ولم يكن السودان ... فهى نقطة بوليس ... وفى أرض مصرية .

وفى يوم ١٧ فبراير اتصل رئيس وزراء السودان بوزير الخارجية المصرى وطلب منه إرجاء أمر مشكلة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ... وفى الوقت نفسه تحركت قوات سودانية إلى المنطقة — الأمر الذى يعد خرقا لاتفاقية ١٨٩٩ ، واعتداء على السيادة المصرية ، وطلب السفير المصرى فى الخرطوم من حكومة السودان سحب قواتها إبقاء على ما بين الشعبين من روابط .

وظهرت أصابع الاستعمار ، وتبين أن وزارة الخارجية البريطانية كانت على اتصال بهذا النزاع ، وتطور الموقف ... وطلبت مصر تمكين المواطنين من مباشرة حقوقهم فى الاستفتاء على أن تحل المسألة بعد ذلك ... وطلب السودان نفس الطلب ... وظهرت آراء تدعو إلى عدم إجراء استفتاء ولا انتخاب فى المنطقة .

وكان موقفا عجبا .

وحضر وزير الخارجية السودانى إلى القاهرة . وقـدم له وزير الداخلية فى مصر الخرائط الرسمية التى أصدرتها حكومة السودان نفسها

فى هـذا العام (١٩٥٧) وعليها الحدود الدولية ، والحددود الإدارية وهو ما تقول به مصر .

وكنا يومئذ يوم الخميس ٢٠ فبراير وكان لابد أن تنتهى المسألة فى ساعات لأن الاستفتاء سيكون فى اليوم التالى ... وبدأت المشكلة تتخذ لها طابعاً معيناً ، وجعلت تتحسس طريقها إلى مجلس الأمن حيث يستطيع الاستعمار أن يوسع الشقة بين الشقيقين .

وهنا قطعت مصر الطريق على الاستعمار وأصدرت بيانا أعلنت فيه تأجيل تسوية الموضوع ... وقال البيان : إن مصر التى تضامنت مع السودان فى سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار فإنما تهدف إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين ... كما أن مصر لن تستجيب للاستفزازات التى حاولت أن تصور الوضع بشكل تدخل مسلح لغزو الأراضى السودانية فى الوقت الذى لا توجد لهـا فيه على الحدود الجنوبية إلا دوريات الحدود المعروفة .

وإن الحكومة المصرية لتعلن مرة أخرى أن القوات المصرية المسلحة لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائما سند للسودان ضد العدو المشترك .

* * *

وفى يوليو سنة ١٩٥٨ أى بعد أربعة أشهر من أزمة الحدود ثارت أزمة جديدة .

ففى يوم ٢ يوليو ١٩٥٨ رفعت حكومة السودان منسوب المياه أمام

خزان سنار لرى المرحلة الأولى من مشروع المناقل ... وفى يوم ٩ يوليو قدمت الجمهورية العربية المتحدة إلى حكومة السودان مذكرة توضح فيها الأضرار التى تصيب المزروعات المصرية . فضلا عما فى ذلك الإجراء من خروج على أحكام اتفاقة مياه النيل (لسنة ١٩٢٩) .

وفى يوم ١٩ أغسطس ٥٨ بعثت الحكومة السودانية بردها على المذكرة المصرية . وقد جاء فى هذا الرد : « أن حكومة جمهورية السودان لم تعترف فى أى وقت من الأوقات بأن اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ ملزمة لها . فقد أبرمت تلك الاتفاقية بين بريطانيا ومصر كجزء من مساومة سياسية دون اعتبار لمصالح السودان ... وعندما أعلن استقلال السودان فإن حكومتى العهد الثنائى طلبتا من حكومة جمهورية السودان أن تبين لهما ما إذا كانت تود أن تلتزم بالمعاهدات والوفاقات التى أمضتاها نيابة عنها ، أو طبقتاها قبل الاستقلال حتى تنظر فيها ، وتقرر ما إذا كانت تود الالتزام بها . ؟

غير أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لم تتقدم باتفاقية ١٩٢٩ لحكومة السودان كإحدى الاتفاقيات الملزمة لها . ولذلك فانه من الجلى الواضح أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لم تكن تنتظر من حكومة جمهورية السودان أن تعطى أى اعتبار لتلك الاتفاقية . . ولعل من الأسباب التى سبق ذكرها ما يكفى لأن يبين لماذا ترفض حكومة جمهورية السودان بنود اتفاقية ١٩٢٩ كأساس لما تقوم به أو تمتنع عنه من أعمال .. ولذا فان أى اتهام بخرق اتفاقية دولية مرفوض من أساسه . »

وإذن فقد ألغى السيد عبد الله خليل اتفاقية مياه النيل إلغاء . . ومن جانب واحد ، واستناداً إلى :

ا — أن الجمهورية العربية المتحدة لم تتقدم بعد استقلال السودان باتفاقية ١٩٢٩ كإحدى الاتفاقيات الملزمة لها .

ب — أن الاتفاقية أبرمت بين مصر وبريطانيا كجزء من تسوية سياسية لم تلاحظ فيها مصالح السودان .

فأما عن النقطة الأولى فليس صحيحاً أن هذه الاتفاقية قد عقدت أساساً بين مصر والسودان ، ولم تكن مصر طرفا فى اتفاقية ١٩٢٩ ولم يكن السودان فيها طرفا آخر .. بل كانا طرفا واحداً فى اتفاق لتنظيم الالتزامات المائية بين دول عديدة ما زال الاستعمار يسيطر على الكثير منها بصورة أو بأخرى .. فلو تحلل السودان من هذه الاتفاقية لانحلت القيود التى تلزم الاستعمار ببنود الاتفاقية لصالح السودان نفسه .

وأما أن الاتفاقية أبرمت كجزء من مساومة سياسية لم تلاحظ فيها مصالح السودان .. فصحيح أنها أبرمت كجزء من تسوية سياسية ولكن ليس صحيحا أنه لم تراع فيها مصالح السودان .. بل العكس هو الصحيح .. والظروف السياسية التى تمت فيها الاتفاقية توضح أنها عقدت أساساً لرفع القيود عن حدود المساحات الزراعية فى السودان بل ان هذه النقطة بالذات كانت بنداً من بنود الانذار الذى وجهته بريطانيا إلى مصر فى نوفمبر من عام ١٩٢٤ .

ففي يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . وبينما كان السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان خارجاً من مكتبه بوزارة الحربية أطلق عليه الرصاص ومات متأثراً بجراحه فى اليوم التالى .

وفى يوم السبت ٢٢ نوفمبر أقفل جنود السوارى الإنجليز الطريق من قصر الدوباره إلى رياسة مجلس الوزراء ، وخرج اللورد اللنبى — مندوب بريطانيا السامى فى مصر يومئذ — فى ملابسه الحربية ... تحف به مظاهرة عسكرية ودخل على سعد زغلول فى مكتبه برئاسة الوزراء وقرأ عليه بالانجليزية إنذاراً بريطانيا سلمه نسخة منه .

وأهم مطالب هذا الإنذار :

١ — أن تدفع الحكومة المصرية فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٢ — ان تنسحب جميع وحدات الجيش المصرى بالسودان خلال ٢٤ ساعة

٣ — ان تزيد المساحة المنزرعة فى أرض الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى عدد غير محدود من الأفدنة .

وحرر على الشمسى — وكان وزيرا للمالية — شيكا بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه ، وأرسله سعد زغلول فى كتاب يعترض فيه على بقية المطالب التى تضمنها الإنذار

وكان رد المندوب السامى البريطانى هو احتلال جمرك الاسكندرية

كتقدير أولى — على حد تعبيره .

واستقال سعد ... واعتكف فى فندق مينا هاوس حيث صرح بأن : « الغلطة التى وقعنا فيها أننا صدقنا أننا مستقلون » وألف الوزارة أحد باشوات هذه العهود ... أحمد زيور

وزارة الإنقاذ ... أو وزارة إنقاذ ما يمكن إنقاذه كما كانوا يسمونها فى هذه الأيام

وبادر المندوب السامى البريطانى فأرسل إلى الوزارة الجديدة بمطالب أخرى جديدة .

وأرسل اليه زيور باشا :

« أتشرف بان أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط دون قيد مذعنة إلى حكم الضرورة ... »

ثم أرسل إليه مذكرة أخرى يطلب فيها إعادة النظر فى مسألة مياه النيل .

وأرسل المندوب السامى الانجليزى مذكرة يقول فيها إنه أمر بتشكيل لجنة من الإخصائيين لوضع القواعد التى بمقتضاها يمكن تنظيم حالة الرى

وفعلا تألفت اللجنة .

وفى فبراير عام ١٩٢٥ بدأت عملها ، وقامت بزيارة المناطق المختلفة على النيل فى الاقليم المصرى وفى السودان وظلت تجمع المعلومات ،

وترتب الحقائق . واستأنست بتقرير لجنة أخرى كانت قد تألفت عام ١٩٢٧ من ثلاثة أعضاء اختارتهم حكومة الهند ، وجامعة كبردج ، والولايات المتحدة ، وعرفت باسم لجنة مشروعات النيل .

وأخيراً قدمت اللجنة تقريراً مطولا تناول ظروف الزراعة ، وتاريخ الرى بالسودان .

ويقول هذا التقرير : إنه ليس بالسودان مساحات صالحة للرى الصناعى غير أرض الجزيرة .. أما ما عدا ذلك من أراضى السودان فهو يروى بالأمطار ، ولا يقبل الرى الصناعى .

وقد فكر فى إمكان رى جزء من أرض الجزيرة فى عام ١٩٠٥ يبلغ ١٠٠٫٠٠٠ فدان .

وفى عام ١٩١٢ أعد مشروع لرى ١٠٠ ألف فدان بواسطة ترعة تستمد مياهها من التصرف الطبيعى للنيل الأزرق .

ولكن فيضان عام ١٩١٣ — ١٩١٤ — وكان شحيحاً جداً — أثبت أن هذا التوسع فى رى أراضى الجزيرة يضر بمصر فى بعض السنين، وأن الأمر يستلزم مشروع خزان لرى الجزيرة — وزيادة المساحة المزرعة بها لتغطية نفقات الخزان دون حاجة إلى أخذ مياه النهر فى دور انخفاضه .

* * *

وانتهت اللجنة من تقريرها المطول إلى النتائج الآتية :

١ — تختص مصر بالانتفاع بتصرف النيل الطبيعى فى الفترة الواقعة

بين يومى ١٩ يناير و١٥ يوليو من كل عام .

٢ — لا تبدأ ترعة الجزيرة فى استمداد مائها من التصرف الطبيعى للنهر إلا فى يوم ١٦ يوليه .

٣ — تحديد موعد ملء خزان سنار فى نوفمبر طبقاللبرنامج المقرر فى كتاب ضبط النيل .

٤ — كل توسع للرى بالطلبات يقوم به السودان أثنـــاء فترة الفيضان يجب اعتبار مائه مستمداً من خزان سنار .. أى يطلق لمصر من ماء هذا الخزان على سبيل التعويض مقدار يساوى ما استعمله السودان فى زيادة الأراضى المنزرعة .

وكان المفروض أن تصبح هذه النتائج بنودا لاتفاقية مياه النيل .. ولكن الظروف السياسية حالت دون تنفيذها .

فى هذه الاثناء حـــل زيور باشا مجلس النواب ، وجاء مجلس نواب آخر لم يعمر غير يوم واحد ، وانشقت الوزارة على نفسها ، وخرج منها الأحرار الدستوريون ، وانفرد بالحكم حزب الاتحاد الذى كان يمثل القصر .

وثار الشعب ، وطالب بالدستور ، وأجريت الانتخابات، وقامت أول وزارة ائتلافية ، ورأس الحكومة عدلى يكن ، ورأس البرلمان سعد زغلول . . والمعروف أن سعـداً كان يعارض الانذار البريطانى وبنوده التى تشتمل على هضم الانجليز لحقوق مصر المائية لحسابهم فى زراعة القطن بالسودان .. ولهذا لم يكن منتظراً أن تمر اتفاقية النيل

فى هذا العهد . . ومع هذا فلم تلبث الوزارة أن ارتطمت بصخرة المفاوضات . وسقطت الوزارة .

وجاءت وزارة ثروت . . وفى هذه الفترة مات سعد زغلول . . ولكن الوزارة لم تستطع أن تبرم اتفاقية النيل لأنها ارتطمت هى الأخرى بصخرة المفاوضات .

واستقال ثروت وجاءت وزارة ائتلافيـــه فى عام ١٩٢٨ لتصادفها ازمات متواليـه . . انتهت بالانشقاق ، وتصدع الائتلاف ، وسقطت الوزارة .

وجاءت اليد الحديديه .

وزارة محمد محمود الأولى .

وفى عهد هذه الوزارة حل البرلمان ، وعطل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد .. وفى عهدها امتدت موجة القيود الاستثنائية ، وفصل الطلاب وسجن الأحرار .

وفى عهدها وقعت اتفاقية النيل . التى ظلت معلقة طوال هذه المدة منذ انتهت لجنة مياه النيل من تقريرها عام ١٩٢٥ .

وقد تمت هذه الاتفاقية فى صورة مذكرتين (١) متبادلتين بين محمد محمود باشا واللورد جورج لويد مندوب بريطانيا السامى فى مصر يومئذ ولوحظ أن المذكرتين قد صدرتا فى يوم واحد — ٧ مايو عام ١٩٢٩ .

---

(١) أنظر نص المذكرتين فى ملاحق هذا الكتاب .

وتعتبر هذه الاتفاقية المنظم الوحيد لميـــاه النيل .. قبل اتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩ —وهى كما ترى مبنية على تقرير لجنة مياه النيل ١٩٢٥ .. وتقرير هذه اللجنة قام أساساً فى جو من الاستجابة للضغط الانجليزى إثر مصرع السردار .. فكيف يقول السيد عبد الله خليل إنها أبرمت كجزء من تسوية لم تلاحظ فيها مصالح السودان . . مع أنها — كما ترى — قد أبرمت كجزء من تسوية للضغط على مصر ورفع المساحة المزروعة فى أرض الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى غير حد كما مر بك فى نص الإنذار الانجليزى .. لما فى ذلك من التوسع فى زراعة القطن بالسودان الذى كانت الشركات الانجليزية تضع أيديها على أقطانه .

ولقد أثار إلغاء هذه الاتفاقية ثائرة الرأى العام فى مصر والسودان على السواء . فالشعب العربى فى مصر ، والشعب العربى فى السودان يعرفان أن مصالحهما لا يمكن أن تتناقض .. وأن أى تناقض يظهر على السطح إنما هو شيء مفتعل يرجع إلى المستشارين الانجليز ، وأصابع الاستعمار التى تتحرك فى الظلام .

ولقد نجح الاستعمار — لفترة طويلة — فى إساءة العلاقات بين البلدين الشقيقين .. وكانت جفوة .. وكانت عزلة — فى وقت كان الاقتصاد السودانى يختنق فيه بقيود المساعدات الأمريكيه .

وضغط الشعب السودانى على حكومة عبد الله خليل .

وطالبت المعارضة بتحسين العلاقات بين مصر والسودان ، وتهيئة الجو للمفاوضات .

وعندئذ فقط بدأت تصريحات رجال الحكومة السودانية تتوالى .. أن السد العالى لن يضر السودان ... بل على العكس ... سيزيد نصيبه من الماء ، وكل ما فى الأمر أن ينال أصحاب الأرض التى ستغمرها المياه فى حلفا التعويضات العادلة ...

وكان السيد عبد الله خليل فى هذه الأيام قد سافر إلى الحبشة فحرص المسئولون على تأكيد أن سفره لاعلاقة له بمياه النيل ... وإنمـــا هو للاستشفاء ... الاستشفاء فى الحبشة . !!

وأراد جمال عبد الناصر أن يضرب الحديد وهو ساخن .

وكان السيد على عبد الرحمن وزير التجارة — يومئذ — ورئيس حزب الشعب الديمقراطى يزور فى هذه الأيام الاقليم المصرى فعرض عليه الرئيس جمـــال عبد الناصر حل المشاكل المعلقة بشرط أن تكون هناك نية حقيقية للوصول إلى حل ... وخرج على عبد الرحمن ليصرح أنه لمس لدى الرئيس شعوراً صادقا لحل المسائل المعلقة وتقوية الروابط بين الشعبين الشقيقين .

ووصل أمين السيد رئيس مجلس الشيوخ السودانى — يومئذ — ومن أقطاب حزب الشعب الديمقراطى أيضا ...وهوشخصية مقربة إلى السيد على الميرغنى ... وقيل — فى هـــذه الأيام — إنه يحمل رسالة خاصة إلى الرئيس جمال عبد الناصر .

واذيع أن السيد عبد الله خليل سيحضر إلى القاهرة لإجراء المحادثات الرسمية لتصفية المسائل المعلقة .

وفجأة . قامت الثورة السودانية بقيادة الفريق ابراهيم عبود .

ووقف الرأى العام لحظة وقد فغرفاه ... وبدأت موجة من التشاؤم تغزو أفكار الذين أسرعوا بتحليل الموقف قبل أن تكتمل فى أيديهم عناصره .

وكان منطق هؤلاء يدور حول حوادث الأيام السابقة ... فقد كانت هناك جفوة ، وكانت هناك عزلة ... ثم بدأت الاتصالات ، ووضعت الأسس لحل جميع المشاكل ... ثم بقيت الناحية الرسمية ، الخطوة الأخيرة ... وعندئذ يقع « الانقلاب » . ! فما معنى هذا ؟!

ثم يضيفون إلى ذلك أن هناك وزيرين من وزارة عبد الله خليل يشتركان فى حكومة الثورة وهما السيد / زيادة ارباب وزير العدل ، والسيد / سانتينو نج وزير شئون الجنوب ... ويرتبون على ذلك أن الثورة قامت لتحول دون تسوية المشاكل . وتحسين العلاقات ... أى انها انقلاب رجعى ، وحركة يوجهها الاستعمار .

وخطأ هذا التحليل مبنى على مجرد الشروع فى المفاوضات ... وهو مقدمة لا تعطى هذه النتيجة التى انتهوا إليها ... لأن المفاوضات بين مصر والسودان ليست شيئا جديدا منذ قامت حكومة السودان ، وفى كل مرة كان يسبقها مباحثات تمهيدية ... وكانت تدعو إلى التفاؤل أيضا وإلا لما وقعت المفاوضات ، ومع هذا كله فقد فشلت جميعها لأسباب يعرفها الشعب فى السودان — يضاف إلى ذلك أن جميع الأزمات التى تعرضت لها العلاقات بين مصر والسودان وقعت فى عهد هذه

الحكومات ... فهى التى خلقت أزمة الحدود فى منطقة حلايب ، وأرسلت بالفعل القوات المسلحة السودانية إلى هـذه المنطقة ... وهى التى فتحت المياه لترعة الجزيرة يوم ٢ يوليو ١٩٥٨ أى قبل الموعد الذى تحدده الاتفاقية بأسبوعين وهى التى ألغت اتفاقية ١٩٢٩ وخلقت أزمة المياه .

والتحليل الصحيح هو الذى يرجع إلى حقيقة الوضع فى السودان . فهو الذى يحدد الموقف بالضبط .

فقد كانت الأوضاع الاقتصادية قد ساءت فى السودان ، وانتهزتها أمريكا فرصة وعرضت إحـدى معوناتها « الأمريكية » إياها ، على حـكومة السيد عبدالله خليل التى قررت قبولها بشروطها ، وانفجر الرأى العام فى وجه السيد عبد الله خليل ، وواجهته معارضة عنيفة ، وخاصة بعد أن عرف أن هذه المعونة الأمريكية سيخصص جزء منها للاستيراد ... وعلى المستوردين فى السودان أن يحصلوا من مكتب المعونة الأمريكية على تراخيص الاستيراد — الأمر الذى اعتبره الشعب السودانى فرض وصاية أمريكية على تجارة السودان الخارجية .

ووجهت اتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها حاولت شراء بعض النواب حتى لا يعارضوا المعونة الأمريكية .. ووجه مبارك رزوق اتهاماً لإحدى السفارات الغربية الكبرى بتقديم عشرة آلاف جنيه رشوة لبعض النواب لتاييد أحد الأحزاب الحاكمة حتى تمر اتفاقية المعونة ... واحتجت السفارة الأمريكية ... وأعلن مبارك رزوق أنه على استعداد للوقوف أمام المحكمة لاثبات هذا الاتهام .

وتأزم الموقف ، واشتد سخط الرأى العام ... وعطل البرلمان إلى ٧ ديسمبر، واستقال بعض الوزراء حتى يتمكن السيد / عبد الله خليل من تشكيل وزارة جديدة على النحو الذى يريد .

ولكن الجيش السودانى أنهى ذلك الوضع . وقضى على جميع المحاولات .

فنى الساعة الثالثة من صباح الاثنين ١٧ نوفمبر قامت الثورة بقيادة الفريق ابراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة ، وأعفى الوزراء من مناصبهم ، وعطل الدستور المؤقت ، وحل البرلمان ، وتألف المجلس الأعلى ليكون السلطة العليا فى السودان برئاسة الفريق عبود وعضوية ١٢ من كبار الضباط ، وتألفت حكومة الثورة فى السودان من سبعة وزراء عسكريين وخمسة من المدنيين .

وأصدرت الثورة السودانية بيانا تحدثت فيه عن أسباب قيامها ، وأعلنت أن سياسة الحكومة الجديدة هى تأكيد علاقات المودة بين الدول بصفة عامة ... والدول العربية بصفة خاصة ، والجمهورية العربية المتحدة بصفة أخص .

وأعلن الفريق ابراهيم عبود أن الخلافات بين السودان والجمهورية العربية المتحدة هى خلافات مفتعلة .

وفى يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً جامعاً فى المؤتمر الرابع للتعاونيين استغرق إلقاؤه ثلاث ساعات ونصف ساعة . وشرح فيه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية... وتكلم بالأرقام ، وتحدث

بالحقائق المجردة ، فتناول مشاكلنا ، وقضايانا ... وتكلم عن رواسب الماضى وهاجم الترف، ودعا إلى الجد فى مواجهة معركة البناء... ثم تحدث عن موقفنا من الثورات العربية ...

قال الرئيس : « إن دسائس الاستعمار لما فشلت فى الشمال اتخذت لها طريقا من وسط إفريقيا . . فى السودان . . ومنذ عام ١٩٥٦ وصحف الانجليز تطالب بالتدخل فى مياه النيل .

وحينما قال عبود : إن المشاكل بيننا وبين السودان مفتعلة كان يعلم ويقول الحقيقة ، لأن الأزمة فعلا مفتعلة ، ونحن نلقى إلى البحر فى كل عام ٣٠ مليارا من مياه النيل .. فالماء يكفينا ويكفى السودان .

ونحن نسكن مصر منذ الأبد . . وهم يسكنون السودان منذ الأبد .. ولن نخرج من مصر ، ولن يخرجوا من السودان . فنحن أخوان متجاوران . ومهما حاول الاستعمار فسنظل جيرانا إلى الأبد . وإذا اختلفنا اليوم فسنتفق غداً ، وإذا افترقنا شهراً فسنلتقى بعده حتما ، لأن مصالحنا مشتركة »

وتحدث الرئيس عن الضغط التجارى : « بدءوا يمنعون الاستيراد من الجمهورية العربية المتحدة حتى تمتنع الجمهورية العربية المتحدة من الاستيراد من السودان . ويكسب الاستعمار من وراء ذلك .

وكان الميزان التجارى السودانى مدينا للانجليز بنحو ١٧ مليون جنيه .. فقد كان السودان يستوردمنهم بخمسة وعشرين مليوناً . وكانوا يستوردون من السودان بثمانية ملايين من الجنيهات ثمناً القطن .

ويقول الرئيس :

ثم جدت مشكلة المياه . وأثر كل ذلك علينا وعلى السودان .. وبدأ الشعب السودانى يثور نتيجة هذه السياسة ، وتلك الجفوة المفتعلة... وأخذت مصر المبادرة ، وتكلمتُ مع عضو السيادة أثناء زيارته لمصر عن حل هذه المشاكل . . بشرط أن تكون هناك نوايا صادقة لحلها ، وعند ذلك ترسل مصر الدعوة لحكومة عبد الله خليل..

فاذا لم يتوافر حسن النية فلا داعى لكل هذا .

وأرسلت مصر دعوة لعبد الله خليل .. فنحن نريد حل المشاكل ولم يتحدد موعد لوصوله .

وفجأة قام جيش السودان الوطنى بالثورة .

وكنا أول من أيد هذه الثورة . لأننا نعلم أن جيش السودان جيش وطنى . . وقد قالت وكالات الأنباء من أول يوم : إنه انقلاب غربى ، ومدبره الغرب . . ولم أصدق . . لأننا نعرف السودان ، ونعرف السودانيين ، ولا يمكن أن يكون جيش السودان أداة فى يد الغرب . وكلنا يعرف من هو قائد ثورة السودان . . ويعرف أنه رجل وطنى يثور من أجل السودان ، وحريته وبقائه خارج مناطق النفوذ الذى كان قد بدأ يتسرب إليه فى أشكال مختلفة . » .

ويقول الرئيس : « وعندما أذيعت أنباء ثورة السودان شعرت هنا بشىء من الوجوم . . ولكنى أنا لم يخالجنى أدنى شك لأنى أومن أن التاريخ لن يمشى إلى الخلف أبداً . وبهذا أعلنا أننا نؤيد ونساند الثورة الوطنية فى السودان ، وقادة الثورة السودانيين ، وشكرنا لهم

إشارتهم إلى أن الخلاف بيننا مفتعل ، وإشارتهم إلى أنهم سيعملون بالتضامن مع الدول العربية ، والجمهورية العربية المتحدة .

ومع هـــذا بدأت دسائس الاستعمار ... ونحن نكشفها ، ولن يستطيعوا أن يوقعوا بين مصر والسودان .

وبالأمس أعلنت حكومة السودان أنها فتحت باب الاستيراد من مصر ... ونحن اليوم هنا فى الاقليم المصرى نقرر فتح باب الاستيراد من السودان ... أعلنوا ذلك ولم يكونوا قد اتصلوا بنا ، ونحن نعلن ذلك ولم نتصل بهم بعد ... ولكن الخطوة بدأت من الخرطوم فأزالوا الوضع المفتعل ، وتحققت كلمة قائد الثورة السودانية : إن الجفوة المفتعلة تحل بكلمة سهلة إذا زالت أسباب الافتعال .

الاستعمار هو الذى يخلق المشاكل ، وجو القلق ، وعدم الثقة ... بالدس ، والتفرقة حتى يبسط نفوذه .

* * *

وهكذا سارت الأمور .

وأعلنت حكومة الثورة السودانية ترحيبها بالسد العالى ، وبأجراء مفاوضات بشأن مياه النيل بين مصر والسودان وحدهما ... كما بدأ مجلس الوزراء السودانى يبحث المسائل المرتبطة بالرى وشئون التجارة ، والإقامة ، والجنسية ، والجوازات ... وغيرها من المسائل المعلقة بين البلدين تمهيداً لحلها فى مفاوضات سهلة سريعة .

وحاول الاستعمار أن يضع أنفه فى مباحثات مياه النيل بعد أن تبين له أن العقبات التى كانت تحول دون نجاح هذه المباحثات قد زالت

تلقائيا . وبعد أن رأى مسألة التبادل التجارى التى كانت معلقة بين البلدين تحل دون مفاوضات أو مشاورات .

ولكن حكومة الثورة السودانية قطعت عليه الطريق ... وأعلن ابراهيم عبود أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يسمح السودان بتدخل بريطانيا فى موضوع ميـــاه النيل ... أو أى أمر آخر يخص السودان .

وأعلن وزير الرى السودانى أن مياه النيل ظلت منذ فجر التاريخ مسألة تهم مصر والسودان وحدهما ... ولهذا لن يقبل السودان إشراك الانجليز فى محادثات مياه النيل ... وقال : إن بريطانيا قد اشتركت فى مثل هذه المحادثات باسم السودان فى الماضى ... أما فى الوقت الحاضر فستدور المحادثات بين مصر والسودان وحدهما لأن صفة بريطانيا فى تمثيل السودان قد زالت ولم يعد لها حق فى الاشتراك فى مؤتمر مياه النيل .

وأعلن وزير الاستعلامات السودانى أن السودان قد رفض طلب بريطانيا الاشتراك فى مباحثات مياه النيل ... وهكذا بدأت تصريحات الجانبين تمهد الطريق أمام مباحثات ناجحة تنهى الوضـــع المتجمد ، وتزيل الجفوة المفتعلة ، وتعيد العلاقات الطبيعية بين الشقيقين .

* * *

وفى يوم الأربعاء ١٠ اكتوبر من هـذا العام (١٩٥٩) وصل إلى القاهرة الوفد السودانى للمباحثات برياسة محمد طلعت فريد وزير الاستعلامات ، وعضوية مقبول الأمين الحاج وزير الزراعة والرى ، ومحمد احمد عروة وزير التجارة والصناعة ، وعبد الماجد أحمد وزير

المالية ، ووكيلي وزارتي المالية ، والخارجية ، والسفير السوداني في القاهرة ، وخبراء الري السودانيين .

بينما كان الجانب العربي مكونا من زكريا محي الدين رئيسا ، وأحمد الشرباصي وزير الأشغال المركزي ، والدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد المركزي ، وحسن عباس زكي وزير الاقتصاد التنفيذي وحسين صبري ذو الفقار نائب وزير الخارجية ، ومحمود سيف اليزل خليفة السفير العربي في السودان ، وفهمي احمد مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية — أعضاء .

وكان محمد طلعت فريد يحمل رسالة شخصية من الفريق ابراهيم عبود إلى الرئيس جمال عبد الناصر .

واستقبل الرئيس أعضاء المباحثات ليقول لهم : « إنني لا أرضى أن تتحقق لمصر مصلحة على حساب السودان .. وإنني أرجو أن تسيروا بهذه الروح في مفاوضاتكم . كما أنني على استعداد لأن أحسم بهذه الروح أي خلاف يقع بين وفدي المفاوضات ... وإن بابي مفتوح أمامكم دائما . فاذا بدا لكم في أية مرحلة من مراحل المفاوضات أن أي تدخل مني يؤدي إلى نتيجة فاني أرجو أن تجيئوا إلي . »

وبدأت المباحثات في جو يدعو إلى التفاؤل ، وسارت الأمور في طريقها ...

وتألفت لجنة لمياه النيل ، وأخرى للتجارة والشئون المالية .

وفي يوم الأربعاء ٢١ اكتوبر طار وزير المالية السوداني إلى

الخرطوم ليعرض ما انتهت إليه المفاوضات ، واجتمع مجلس الوزراء السوداني سبع ساعات كاملة ، وعاد وزير المالية إلى القاهرة يحمل تعليمات حكومته .

واستؤنفت المباحثات ، وظهر أن هناك خلافاً في الرأي حول تقدير تعويضات حلفا — الأمر الذي دعا محمد طلعت فريد ، والمقبول الأمين إلى السفر إلى الخرطوم . وعاد الوزيران يحملان تفويضا نهائيا بتحكيم الرئيس جمال عبد الناصر .

وشهد يوم الأحد أول نوفمبر ٥٩ اجتماعا حاسماً في منزل الرئيس جمال عبد الناصر ووضع الجانبان أمام الرئيس خلافهما على تقدير تعويضات حلفا ، ووقف الرئيس بينهما ، وتوسط مسافات الخلاف بين الأرقام . فكان حله وسطا بين طلبات الجانبين ، وكانت موافقة بالإجماع ، وتصافحت الأيدي ... وقال الرئيس : مبروك .

ووقعت الاتفاقية ظهر يوم الأحد ٨ نوفمبر ١٩٥٩ . وقعها زكريا محي الدين عن الجمهورية العربية المتحدة ، ومحمد طلعت فريد عن حكومة السودان .

وتنتظم هذه الاتفاقية ثلاثة اتفاقات (١) :

١ — اتفاق مياه النيل والتعويضات والسلفة المائية .

---

(١) أنظر نص اتفاقية المياه والتعويضات في ملاحق هذا الكتاب.

٢ — اتفاق التجارة والدفع .

٣ — اتفاق تنظيم الجمارك بين البلدين .

والذى يعنينا - هنا - هو اتفاقية مياه النيل ، وقد التقت وجهات النظر على تنظيم الاستفادة بمياه النيل بصفة دائمة تتسم بالشمول ، وملاحظة جميع الاحتمالات . إذ أن اتفاقية ١٩٢٩ لم تنظم الإفادة بمياه النيل إلا جزئيا ، وفى حدود الإمكانيات التى كانت .

واتفق الطرفان على الحقوق المكتسبة حاليا . وأن ما يستخدمه كل من الإقليم المصرى ، وجمهورية السودان من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب له قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط مياه النيل ، وزيادة إيراده . وهو ٤٨ مليارا من الأمتار المكعبة من المياه للإقليم المصرى وأربعة مليارات للسودان مقدرة فى الحالتين عند أسوان .

ولما كان متوسط إيراد النهر ٨٤ مليارا فأن ما نخسره من مياه النيل يعادل ٣٢ مليارا أى أكثر من ثلث الإيراد . ولكن السد العالى حين يحجز هذه الكميات الهائلة من المياه فى بحيرته العظمى يفقد عشرة مليارات من المياه بسبب البخر فى هذه المنطقة .. وعلى هذا يكون صافى الفائدة ٢٢ مليارا . اتفق على أن يكون نصيب السودان منها ١٤,٥ من مليارات ، ونصيب الاقليم المصرى ٧,٥ مليار .. فيكون حق السودان الكلى بعد إنشاء السد ١٨,٥ مليار ، وحق الاقليم المصرى ٥٥,٥ مليار .

وعالجت الاتفاقية ذبذبة الإيراد السنوى للنهر . ذلك أن الـ ٨٤ ملياراً من المياه ليست إيرادا سنويا ثابتا، وإنما هى متوسط إيراد النهر فى نصف قرن من الزمان . ويندر جداً أن يكون إيراد النهر فى سنة مساوياً لمتوسط إيراد النهر المقدر بالإيراد الكلى لنصف قرن مقسوماً على عدد السنوات . وقد رأينا إيراد النيل يرتفع عام ١٨٧٨ — ١٨٧٩م إلى ١٥١ ملياراً كما رأيناه ينخفض عام ١٩١٣ إلى ٤٢ ملياراً .

راعت الاتفاقية جميع هذه الظروف فاتفق الطرفان على تحديد فترات من بدء تشغيل السد العالى ليكون تقدير متوسط الصرف السنوى محل مراجعة الطرفين. فاذا زاد عن المتوسط فإن صافى هذه الزيادة يقسم مناصفة بين الجمهوريتين وإذا نقص عن المتوسط فعلى الهيئة الفنية المشتركة الدائمة أن تضع النظام الذى تتبعه الجمهوريتان لمواجهة هذه الحالة بما لا يوقع ضرراً بأى طرف منهما .

وتضمنت الاتفاقية برنامج مشروعات أعالى النيل للانتفاع بمياه بحر الجبل التى تضيع فى مستنقعات منطقة السدود بسبب البخر والتسرب وتقدر بنصف إيراد النهر من تلك المنطقة . وترمى هذه المشروعات إلى توفير نحو ١٦ مليار متر مكعب من المياه تقتسمها الجمهوريتان كما تتحملان تكاليفها مناصفة ..

ولوحظ فى الاتفاقية سيادة الروح التعاونى فى النواحى الفنية ، والاقتصادية المائية أيضا .حيث أصبح نصيب السودان بعد الاتفاقية ١٨,٥ (٤ + ١٤,٥) . ولما كانت هذه الكميات تروى أكثر من مليونى فدان جديدة تتطلب المال ، والجهد والأيدى العاملة ،

ويستغرق ذلك سنوات لا يكون السودان فيها بحاجة إلى كل هذه المياه لذلك نص الاتفاق على إمكان تنازل السودان عن مليار ونصف مليار للإقليم المصرى على سبيل السلفة . ولفترة تنتهى عام ١٩٧٧ .

ووضعت الاتفاقية احتمالات تطلع البلاد الواقعة على النيل إلى نصيب من مياهه .. ونص الاتفاق على أنه فى هذه الحالة يدور بحث مشترك ، ويتخذ البلدان موقفا موحداً . فاذا انتهى الرأى إلى تخصيص جزء من المياه لهذه المطالب فانه يخصم مناصفة من نصيب كل منهما .

وانتهى الأمر فى تعويضات حلفا إلى الاتفاق على مبلغ ١٥ مليون جنيه تدفع على أربعة أقساط فى أول يناير من كل عام ابتداء من يناير عام ١٩٦٠ .

ووافق السودان على إنشاء السد العالى ، ووافقت الجمهورية العربية المتحدة على إنشاء خزان الروصيرص .

ولقيت الاتفاقية تأييداً جارفا فى الجمهوريتين الشقيقتين .

وأسدل الستار على هذه النهاية الموفقة .

وانحلت المشكلة التى ظلت عشرات السنين صخرة تتحطم عليها المفاوضات ، وترتطم بها حكومات الأحزاب ، وحققت سياستنا الثورية المعنى الذى أشار إليه الرئيس فى أكتوبر من هذا العام : « إننى لا أرضى أن تتحق لمصر مصلحة على حساب السودان » فهى حقوق وجوار ، وقرابات وعلاقات أزلية ، ومصالح مشتركة .

وبهذا الفهم ساندت مصر الثورة ـ السودان فى طريقه إلى الحرية فوقعت اتفاقية الحكم الذاتى للسودان ولما يمض على الثورة ستة شهور.. ثم كانت هذه الاتفاقية فأجهزت على جميع المناورات الاستعمارية ، وأغلقت الباب نهائيا فى وجه الاستعمار ، واستخلصت للنيل طبيعته الأزلية فى توثيق الروابط الأزلية بين الشقيقين .

٢ - وعروض التمويل :

المعونة الإنجلو أمريكية .
وقرض البنك الدولى .

ولسنا نفهم أن تدور مفاوضات حـــول المعونات . لأن المعونة منحة ، والمنحة شىء يقبل أو يرفض ولا كلام ... فلا معنى لأن تدور حولها المفاوضات ، وإذا دارت فلن تستغرق سبعة أشهر على أى حال إلا أن تكون هناك مسائل قد اختلف عليها .

وقد كانت هناك مسائل . وكان هناك خلاف .

فنى الوقت الذى كانت تجرى فيه أبحاث المهندسين المصريين والخبراء العالميين حول المسائل الفنية ... كانت هناك أبحاث أخرى ، ومن نوع آخر تدور بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وانجلترا ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير .

ونشرت الصحف فى هـذه الأيام أن الحكومتين قد اتخذتا موقفاً موحداً من تمويل مشروع السد العـالى على أساس أنه يتكلف ١٢٠٠ مليون دولار تقوم مصر بها فيما عدا ٤٠٠ مليون من العملة الصعبة يقدم البنك الدولى منها ٢٠٠ مليون بصفة قرض ، والباقى وقدره مائتا مليون تشترك فى تقديمه الولايات المتحدة وبريطانيا بنسبة ٧٠ إلى ٣٠ ٪ .

قالوا : ووضعت الحكومتان خطة لتنجيم المبلغ على سنوات الإنشاء .

وفى منتصف ديسمبر عام ١٩٥٥ عرضت أمريكا وانجلترا على مصر (الإقليم المصرى) مساعدتهما فى تمويل المشروع .

والمفهوم أن العروض الغربية كانت :

ا — منحة من أمريكا وانجلترا تقدر بسبعين مليون دولار للبدء فى المشروع تدفع منها أمريكا ٥٦ مليونا ، وتدفع انجلترا ١٤ مليونا .

ب — قرضاً من البنك الدولى — ومصر عضو فيه — بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار .

وفى يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ استقبل الرئيس جمال عبد الناصر سفير أمريكا فى مصر — وكان يومئذ المستر هنرى بايرود — وصرح السفير عقب الاجتماع أنه تبادل مع الرئيس حديثا مجدياً حول مشروع السد العالى ... وأضاف السفير : أن الحكومة المصرية لاتزال تدرس العرض الأمريكى البريطانى ، وأن الأمر من الأهمية بحيث يتوقع إجابة عليه اليوم أو غدا .

وقيل للسفير يومئذ أن المبلغ الذى ستدفعه أمريكا (٧٠ — ١٤) قليل . فقال : إنها مرحلة أولى من عدة مراحل ستدفع بعد ذلك ، وعلل تجزئة العرض بأنه نتيجة لما يقتضيه روتين الحكومة فى المسائل المالية .

* * *

ومنذ أول يوم بدأت مصر تشم رائحة الأغراض الاستعمارية فى هذه العروض ، فى وقت تضاربت فيه الأنباء عن العرض السوفيتى ، فقد أعلنت روسيا فى هذه الأيام استعدادها للاشتراك فى تمويل

السد العالى ، وعندما زار شبيلوف مصر فى أوائل عام ١٩٥٦ عرض على الحكومة المصرية قروضا طويلة الأجل غير مشروطة بأى شرط لمساعدة مصر فى جميع الميادين .

ولما كان العرض الروسى قدجاء متأخرا عن العروض الغربية، وكانت المحادثات فعلا تدور حولها كان طبيعيا أن يتأجل النظر فى العرض الروسى حتى تنتهى هذه المحادثات عند قرار .. يضاف إلى ذلك أنه كان من المقرر أن يزور الرئيس جمال عبد الناصر روسيا فى أغسطس من هذا العام (١٩٥٦) فاستصوب أن يؤجل الكلام فى العرض الروسى إلى أن تتم هذه الزيارة ويكون الكلام فيها على مستوى عال فى موسكو أثناء اجتماعه بالزعماء الروس .

وعلى أى حال . فقد كان المفهوم أن العرض الروسى ما زال قائما وكان المفروض — أيضا — أن مصر خليقة أن تنظر فيه إذا تعثرت المباحثات وانقطعت المفاوضات الخاصة بمساعدة الغرب فى تمويل المشروع .

* * *

وبدأت أصابع الصهيونية تتحرك . وكانت انتخابات الرياسة فى أمريكا على الأبواب ، ووقف رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى يعارض اشتراك الولايات المتحدة فى تمويل المشروع بحجة أنه ليس من الحكمة مساعدة أحد الطرفين المتحاربين (مصر واسرائيل) فى منطقة نزاع لا يوجد فيها ضمان لإقرار السلام .

وقال : إنه لو تم بناء السد العالى فان مصر ستتمكن من زراعــة ملايين الأفدنة قطنا يكفى لإغراق الأسواق العـالمية .. ولقيت هـذه الدعوة آذانا صاغية من أعضاء الكونجرس الجنوبيين الذين بدا لهم أن هذا المشروع سيمكن مصر من زيادة إنتاجها للقطن المصرى المشهور وبالتالى يزيد من منـافسة القطن المصرى للقطن الأمريكى الذى تنتجـه الولايات الجنوبية .

ولـكن السيد دالاس ... دالاس بلحمه وعظمه وقف يدافع عن السد العـالى بمنطقه المعروف أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ ... قال : إن مصر ستتحمل الجزء الأكبر من نفقات المشروع بالتعاون مع البنك الدولى ... وقال : إن المساحات التى سيساعد السد العالى على ريها لا تصلح من الناحية المناخية لزراعة القطن ، وأنها ستستخدم — غالبا — فى زراعة الخضر والفاكهة . ! !

وهو دفاع تافه كما ترى ، ولـكنه موقف على أى حال . فما الذى جعل السيد دالاس يغير موقفه ؟

وننتقل إلى مجلس العموم فنجد النواب الصهيونيين يحملون على المشروع ، ويطالبون الحكومة البريطانية بعدم الاشتراك فى تمويله ، وسحب تأييدها له ، وأوعزوا بالحل الاستعمارى ولحوا إليه حين زعموا أنه من المنتظر أن تحدث منازعات عنيفة بين سكان وادى النيل على مياه النهر ، ولأنه من المتوقع أن يكون النيل فى نهاية هـذا القرن مسئولا عن تغذية ٧٠ مليونا من أبناء البلاد التى يمر بها .

وسقطت الأقنعة عن الوجوه ... وظهرت دعوة إلى إنشاء هيئة عليا للإشراف على توزيع مياه النيل فى البلاد التى يمر بها لحماية مصالح هذه الشعوب التى تقع على عاتق الحكومة البريطانية ، وفتحوا جميع النوافذ للرياح ، وقالوا : إنه يتعارض مع مصلحة الشعوب فى افريقيا الشرقية (البريطانية) وأنه يشرد خمسين ألفا من أبناء السودان (منطقة حلفا).

وفى النهاية قالوا : إن المشروع لا يحقق مصلحة ابريطانيا ، وإنما يحقق مصلحة لدولة — يقصدون مصر — يبدو أنها تقف موقفا عدائيا من انجلترا .

ومن الغريب أن ريتشارد ستوكس الوزير العمالى السابق وقف يؤيد الاتجاه الاستعمارى الصهيونى الذى يطالب بانشاء هيئة عليا للإشراف على توزيع مياه النيل على الرغم من ادعائه أنه يتكلم كصديق لمصر وكمؤيد للرئيس عبد الناصر فى الجهود التى يبذلها لرفع مستوى معيشة الشعب المصرى . !

وقيل فى مجلس العموم انه من الأفضل إنشاء جملة خزانات على النيل بدلا من خزان السد الذى سيصبح بعد استخدام الذرة من الطراز القديم .

ولم يقل أحـــد لهؤلاء السادة إن الخزانات الجلة التى يقترحونها ستصبح هى الأخرى — بعد استخدام الذرة — من الطراز القديم .؟!

أما جوليان إمرى ... فقد طالب الحكومة باستخدام نفوذها لدى أمريكا لتسحب هى الأخرى عروض التمويل

وكما وقف دالاس يلحمه وعظمه يدافع عن المشروع في لجنة الشئون الخارجية وقف ممثل الحكومة البريطانية يدافع عنه في مجلس العموم ... في هذه الجلسة نفسها وقف ممثل وزارة الخارجية البريطانية يشيد بمشروع السد العالى ، ويعترف بسلامته وقيمته الاقتصادية ، وأنه مفيد للبلاد بغض النظر عن الحكومة التي تتولاه .

وقال وكيل وزارة الخارجية الانجليزية إن الخبراء العالميين ، ومنهم خبراء البنك الدولى قد انتهوا إلى تقرير سلامة المشروع وصلاحيته ... وقال : إن افريقيا الشرقية لن تتأثر به ، وإن المشروع لا يضر بمصلحة السودان . بل إنه يؤكد مصلحة مصر والسودان على السواء .

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تعلن هذه التصريحات — كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعلن أنها لا تزال مستعدة للاسهام في تمويل المشروع ، وأن المبالغ التي كانت مخصصة للمعونة في ميزانية ١٩٥٦ وحولت إلى مشروعات أخرى بسبب انتهاء السنة المالية يمكن اعتمادها في ميزانية عام ١٩٥٧ ، وأنه ليس هناك أى اتجاه لتغيير سياسة أمريكا من هذا المشروع .

كانوا يقدمون لنا السم فى العسل . .

كانوا يريدون أن يضعوا أيديهم على سياستنا ويدخلونا فى مناطق النفوذ ، ومراكز القوة .

كانوا يريدون أن يضعوا أيديهم على اقتصادنا لتوجيهه فيما

لا يتعارض مع الاحتكارات .

ثم تبين لهم أنهم يعاملون طرازاً آخر من الرجال . وظهر لهم أن (مصر) مصرة على رفض كل ما يمس سيادتها . كمنعها من الحصول على قرض من غير الدول الغربية — مثلا — ، وكإلزامنا بعرض أى اتفاق لأى مشروع على البنك الدولى قبل عقده . . وكخضوع إدارة المشروع للاتفاق بين الحكومة المصرية وبين البنك الدولى ... إلى آخره . . ثم بعد هذا كله فالاتفاق بيننا وبين البنك خاضع لإعادة النظر إذا حدث ما يستدعى ذلك .. فتأمل . !

وتعقد الموقف . . فلا مصر تقبل هذه الشروط ، ولا الغرب يتزحزح عنها . . وانهارت محاولاته ودبلوماسيته أمام صلابة مصر . . وكان الاستعمار منطقيا مع نفسه حين سحب عروضه ، وابتلع تأييده للمشروع .

ولم نفاجأ نحن بسحب الغرب لعروضه ،ولكننا فوجئنا بالأسباب المختلقة التى حاول أن يبرر بها تراجعه عن تمويل المشروع .

فقد اكتشفت أمريكا فجأة أن الدول الأخرى التى تقع فى حوض النيل لا توافق على المشروع . ! ! واكتشفت أمريكا فجأة أن مصر — وقد اشترت صفقة الأسلحة التشيكية بالقطن المصرى — أصبحت مقدرتها على الوفاء بالتزامات المشروع أمرا مشكوكا فيه . . !

وليس بنا أن نناقش منطق الاستعمار . . ولكننا نكشف نواياه ، ونفضح أغراضه .

فالشعوب لا يمكن أن تتناقض مصالحها ، والشعوب ليست لها مطامع .. وبالتالى لا يمكن أن يقوم بينها خلاف ، والخلاف المفتعل الذى كان يحاول الاستعمار توسيع شقته بين مصر والسودان لا يمكن أن يكون ممثلا لإرادة الشعبين الشقيقين اللذين يشتركان معاً فى الإفادة من السد العالى .

والحقيقة أنها شبكة من المؤامرات كانت تمدها انجلترا من السودان إلى أوغنده ، وكانت تمدها أمريكا إلى إثيوبيا .. فالاستعمار يخلق العقبات ، ويختلق أسباب الخلاف بين الشعوب الشقيقة ليجعل من ذلك حجة يبرر بها تراجعه المسرحى المهين .

أما حكاية صفقة الاسلحة والقطن المصرى فهى دليل على غباء المنطق الاستعمارى ، لأن صفقة الأسلحة كانت قد تمت ، وانتهى أمرها ، وعرفتها أمريكا قبل أن تقدم عروض التمويل ، ولو كانت صفقة الأسلحة قد وقعت بعد تقديم عروض التمويل لأمكن القول بأنها ظروف جدت واقتضت هذا التراجع .

* * *

ولم تلبث المصادر الغربية نفسها أن كشفت عن السر الحقيقى .

وقال المسئولون الفرنسيون : إنها أسباب سياسية ، وليست أسبابا اقتصادية كما تدعى أمريكا .

وكشف الاستعمار نفسه مرة أخرى ، وعرف العالم أن هناك أسبابا أخرى حقيقية وفى مقدمة هذه الأسباب ضغط الصهيونيين ، واستغلالهم

ظروف انتخابات الرياسة فى أمريكا (التى كانت تجرى فى هذه الأيام) . مضافا إلى ذلك خط السياسة الاستعمارى الأساسى الذى يقف فى وجه تطور البلاد الصاعد لتبقى حقلا مباحاً لخاماته ، وسوقاً مغلقة لمنتجاته .

ولهذا كان من المتوقع أن يسحب الغرب عروض التمويل ... بل إن السيد دالاس قرر التراجع بعد أسابيع من تقديمها ، وكان الجديد فى الأمر هو الأسباب الملفقة ، وإعلان ذلك رسميا يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦ بعد سبعة أشهر من تقديم العروض .

وكانت قـــد ظهرت بوادر ذلك فى نقل السفير الأمريكى « مستر بايرود » من القاهـــرة ... وكان بايرود يخالف دالاس فى سياسته تجاه الشرق الأوسط ، ومصر بالذات ... وكانت وجهة نظر السفير التى أبداها لحكومته أن مصر تعارض الشيوعية كمذهب ، وأنه ليس من الحكمة أن تدير أمريكا ظهرها لمصر حتى لا ترتمى فى أحضان الشيوعية ... بينما كان خط السياسة الأمريكية يتجه إلى سحب عروض التمويل كوسيلة للضغط على مصر وإبعادها عن جبهة الحياد الايجابى ، والتعايش السلمى بعد أن فشلت جهود الاستعمار فى ضمها إلى أحلافه العدوانية ... فانسحاب أمريكا هو فى الواقع مظاهرة ضد سياسة الحياد التى يعتنقها ، ويدعو إليها جمال عبد الناصر .

ومن المسلم به أن أمريكا لو أيدت مصر فى بناء السد لكسبت صداقة مصر وصداقة العرب ، واحترامهم ... ولكن هل ترضى إسرائيل أن تقوم هذه الصداقة ؟ وهل من مصلحة إسرائيل ان تتقدم العلاقات الطيبة

بيننا وبين أمريكا . ؟ بل . هل من طبيعة السياسة الأمريكية التى تصرفها الاحتكارية أن تقوم بهذه المعونة خالصة لوجه الله؟!

ولقد كان المسئولون الأمريكيون يؤكدون طوال الأسابيع التى سبقت قرار سحب المعونة — أن أمريكا لن تسحب عرضها اعتماداً على تأكيدات وزارة الخارجية ، فلما سحبت أمريكا عرضها اعتبروا هذا القرار أحد أخطاء السيد دالاس ، ووصفوا هذا العمل بالبعد عن الحكمة لأن أمريكا هى التى تقدمت بالعرض ... ولم تعلن مصر رفضها المطلق للعرض فى أى وقت من الأوقات — الأمر الذى يسم أمريكا بسوء النية والخداع ، وأنها تنهج سياسة التهديد والاستفزاز ، وقالوا : إنها ستكون لها نتائج خطيرة فى الشرق الأوسط .

وانقسم الرأى فى أمريكا بين معارض ، ومؤيد ... واعتبره المؤيدون اراً حاسما برهنت به أمريكا على أنها لا تنوى شراء صداقة المحايدين الذين يتسمون لروسيا ، وأخذ المعارضون على قــرار دالاس انه لا عتبارات سياسية داخلية أذعن لمعارضة الجناح اليمنى المتطرف من نواب الحزب الجمهورى ، ولمعارضة الولايات الجنوبية ، ولم يشيروا إلى أصابع الصهيونية بطبيعة الحال .

وقررت المعارضة فى بريطانيا إثارة الموضوع فى مجلس العموم لمعرفة الأسباب الحقيقية التى جعلت انجلترا تعدل عن تقديم مساهمتها المتواضعة ، ولم تقنعهم الأسباب الاقتصادية الملفقة التى تدعها الحكومتان لأن تقرير البنك الدولى عن المشروع — وهــو الجهة

الفنية — يؤكد سلامته من الناحية الاقتصادية ، والمالية ، كما يبين أهميته العظمى للاقتصاد المصرى ، وأفضليته المطلقة على المشروعات الأخرى المقترحة لتنظيم الانتفاع بمياه النيل .

* * *

وهنا وقعت مفارقات ، ومتناقضات كانت أسانيد قاطعة فى تكذيب ادعاء أمريكا ، وأنه لا علاقة للاقتصاد المصرى بسحب تمويل المشروع .

ففى يوم ٩ يوليو ١٩٥٦ ورد إلى وزارة المالية كتاب من السيد ديوجين بلاك مدير البنك الدولى أشار فيه إلى المحادثات التى دارت بمصر أثناء زيارته لها فى يونيو ١٩٥٦ وهو تاريخ قريب كما ترى — وقد أكد السيد بلاك فى كتابه هذا عزم البنك الدولى الأكيد على تمويل المشروع واتخاذ الخطوات النهائية لتنفيذه .

أكد مدير البنك الدولى فى هذا الكتاب ما سبق أن قرره فى أكثر من مناسبة من سلامة الاقتصاد المصرى ، وقدرته على الوفاء بالتزاماته نحو القروض التى قد تحتاج إليها مصر للتمويل الخارجى لمشروع السد العالى ، وقدرتها على تدبير التمويل الداخلى اللازم للمشروع .

قرر ذلك فى محادثات ديسمبر ١٩٥٥ التى دارت فى وشنطن ... ثم عاد فأكده فى محادثات فبراير التى دارت بالقاهرة ... ثم عاد فعزز هذا التقرير أثناء زيارته للقاهرة فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ... ثم أكد ذلك

مرة أخرى فى هذا الكتاب الذى حرره لوزير مالية مصر فى ٩ يوليو ٥٦ . بينما اذيع القرار الأمريكى بسحب العرض فى الشهر ذاته من العام ذاته وبعد عشرة أيام فقط من تاريخ هذا الكتاب ... أى أن البنك الدولى أعلن موافقته يوم ٩ / ٧ / ٥٦ ثم كان التراجع يوم ١٩ / ٧ / ٥٦ .

والبنك الدولى حين يعترف بسلامة مركز مصر الاقتصادى ، ومقدرتها على تنفيذ هذا المشروع الضخم ، ووفائها بالتزاماتها — فهو يبنى حكمه على أساس الدراسات الفنية التى قام بها خبراؤه المختصون .

ولنا أن نتساءل : إذا كان ذلك هو رأى الهيئة الدولية التى تستطيع أن تحكم على مقدرة الاقتصاد المصرى ... فما معنى قرار وزارة الخارجية الأمريكية وهى هيئة سياسية صرفة . ؟ ولكنهم تجاهلوا كل هذه الحقائق ، وبدلا من اعترافهم بأن التراجع كان لأسباب سياسية لجئوا إلى التشكيك فى اقتصادنا .

وكان كتاب البنك الدولى فضيحة أمريكية كشفت ألاعيب السيد دالاس ، كما كشفت عن سيطرة وزارة الخارجية الأمريكية على البنك الدولى ، وانقلابه من مؤسسه دولية تعامل جميع الأعضاء على قدم المساواة وتقرض المشروعات النافعة بعد الدراسات الفنية — إلى مكتب سياسى ملحق بوزارة الخارجية الأمريكية يمنح القروض ويمنعها وفقاً لمشيئه هذه الوزارة .

وتحولت الأنظار إلى مصر فى انتظار ردها على سحب العروض ، والمظاهرات السياسية التى يدفعها الغرب ضد مصر ،

وفى يوم الثلاثاء ٢٤ يوليو ١٩٥٦ ألقى الرئيس خطابا فى حفلة افتتاح خط أنابيب البترول بين السويس والقاهرة : أعلن فيه أن مصر ماضية فى تحقيق أهدافها معتمدة على قوتها ، ومواردها وسواعد أبنائها لتحقيق استقلالها الاقتصادى الذى هو جوهر الاستقلال السياسى ... ووصف ضجة أمريكا المفتعلة ، وغمزها للاقتصاد المصرى بأنها ضجة تجردت من الحياء كما تجردت من المبادىء ، ورد على مفتريات أمريكا بالأرقام ... فقد ارتفع الدخل القومى فى مصر خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٢ — ١٩٥٤ بمقدار ١٦ ٪ ، وزاد الإنتاج عموما بمقدار ٢٠ ٪ .

وإذن فليست المسألة هى الاقتصاد المصرى الذى لا يتحمل التمويل الداخلى للمشروع ، والوفاء بالتزاماته — ولكنها أعصاب المستعمرين هى التى لم تتحمل سياسة السلام ... سياسة الحياد الايجابى ، والتعايش السلمى ، ونتائج قرارات باندونج ، ومن ورائها قرارات بريونى ، وفتح النوافذ فى مصر لدخول الأضواء ، والثقافات والمعرفة من كل مكان بعد أن كانت نوافذ البيت مغلقة علينا فيما عدا النوافذ التى تطل على الغرب .

وقال الرئيس فى هـــذا الخطاب — والكلام موجه إلى غلاة الاستعمار ، وعتاة الاحتكار : موتوا بغيظكم ... لن تتحكموا فينا

بعد اليوم ، ولن يسيطر علينا مستعبد لا سياسيا ، ولا عسكريا ، ولا اقتصاديا ، ولن نمكن للقوة منا ... ولا للدولار .

ثم تواعد مع المواطنين على يوم الخميس ٢٦ يوليو : « وسأشرح لكم فى يوم الخميس المقبل كيف وقفت مصر . وكيف صممت أن تكون مشروعاتها عزة وكرامة . لا ذلة ومهانة » .

وبات العالم كله يترقب يوم الخميس ٢٦ يوليو ١٩٥٦

وكانت عواصم العالم تتساءل عن الخطوة التالية . أو الضربة التالية — على حد تعبيرهم —

ماذا فى جعبة عبد الناصر ؟

وما هى الضربة التى سيوجهها ؟

هكذا كانوا يتساءلون .. وكثرت التكهنات ، وراجت الشائعات قيل : إن جمالا سيعلن الاتفاق مع روسيا على بناء السد .. وقيل : إنه سيرفض اعتماد أوراق السفير الأمريكى الجديد ... وقيل : إنه سيقطع العلاقات مع أمريكا .. وقيل : إنه سيلغى النقطة الرابعة ... وقيل : إنه سيؤمم شركات البترول ، وشركات الامتياز ... وقيل : إنه سيعقد معاهدة صداقة مع روسيا ... ونشرت صحف العالم كثيرا من التنبؤات والتكهنات ، ولكن واحدة منها لم تصب الحقيقة ، وظلت الحقيقة سراً مطويا ، ولم تشر إليه صحيفة مصرية واحدة ، وبقى الخبر سراً حتى استوفى جميع عناصر المبادأة ، وفاجأ به جمال عبد الناصر العالم فى مساء ذلك اليوم المشهود .

مدينة الاسكندرية ... العاصمة الثالثة ... ويوم ذكرى طرد الملك السابق.

وسافر الرئيس الى الاسكندرية. وسلطت الأضواء على المدينه، وتطلعت اليها الأنظار، وشخصت إليها السياسة، والصحافة، والإذاعات، ووكالات الأنباء.. وازدحمت العاصمة الثالثة بمئات الألوف من المواطنين الذين حضروا هذا المؤتمر من جميع أنحاء الجمهورية.. وفود الهيئات المهنية والعمالية، ووفود الدول العربية المشترك فى مؤتمر المعلمين العرب — الذى كان منعقداً فى هذه الآونة — وأعضاء مؤتمر الكشافة، ووفود اتحاد الرياضيين، وأعضاء وفد الصين الشعبية الذين كانوا يهتفون مع الجماهير باللغة العربية.. وآلاف السيدات :

ومساحةميدان المنشيه تبلغ ١٠٠٠ متر × ١٠٠ متر.. وقد ضاق الميدان على رحابته بمئات الألوف الذين ضاقت بهم فنادق المدينه ففتحت مراقبة الأوقاف بالإسكندرية المساجد للناس يبيتون فيها.

وفى تمام الساعة السابعة والثلث من مساء ذلك اليوم افتتح المؤتمر.. ووقف الرئيس وألقى خطابه التاريخى الذى استغرق القاؤه ثلاث ساعات كاملة.

استقبل الرئيس فى خطابه عيد ميلاد الثوره الرابع، وحيا نضال الشعوب.. ورحب بالاتحاد مع سورية. وأعلن أن المعركةالتى نخوضها ضد الاستعمار لم تنته.. وتكلم عن مؤتمر باندونج ومبادئه العشرة،

ومؤتمر بريونى ، وقراراته .. وشرح الحياد الإيجابى ، والتعايش السلمى ، وتكلم عن صداقات الشعوب ، ... وحكى الرئيس فى هذا الخطاب التاريخى قصة الأحلاف ، وروى قصة الأسلحة .. ثم قال : « وبدأت قصة السد العالى » .

* * *

وأرهف العالم سمعه ، واستمع المواطنون إلى تفاصيل القصة لأول مرة .

قال الرئيس :

« فى سنة ٥٣ قمنا بعمل خطة التنمية الانتاجية ، وزيادة الدخل القومى بسرعة مضاعفة .. وكان أمامنا عمليتان : أن نرفع مستوى المعيشة ، وان نحافظ على الدخل . فزيادة مستوى المعيشة تحتاج إلى زيادة الدخل .. لذلك اتجهنا إلى مياه النيل .

وكان قد قدم لنا مشروع السد العالى ، ووضعناه موضع الدراسة وتبين أن المشروع سليم ، وأنه ينتهى بعد عشر سنوات ، وواجهتنا عقبة التمويل ، واتصلنا بالبنك الدولى ، وطلبنا منه — ونحن من المشتركين فيه — المساهمة فى تمويل المشروع .

ولكنهم قالوا : ان هناك عقبات : الانجليز ، واسرائيل ، فعندما تهون خلافاتكم معهما نستطيع أن نمول المشروع .. وقالوا : ليس عندكم نظام برلمانى فنطلب منكم عمل استفتاء على المشروع .

وفهمنا من هذا الكلام أننا لن ننال مساعدة من البنك .. فقررنا الاعتماد على أنفسنا ، وعلى شركات الصناعات ... واتصلنا بالشركات

الألمانية فقالوا : أنهم على استعداد لإعطائنا خمسة ملايين ، وقالت الشركات الألمـــانية ، والإنجليزية والفرنسية أن كل شركة مستعدة لاعطائنا خمسة ملايين على أساس قرض قصير الأجل .

وسافر وزير المالية إلى لندن ، وقابل وزير مالية انجلترا . . وقيل له : أن الشركات الثلاث مستعدة لرفـــع القرض إلى ٤٤ مليون جنيه ونكمله نحن من العملة المصرية .

وعلى هذا الأساس سافر وزير المالية إلى وشنطن فقال الأميركان إنهم قرروا لمصر ٤٠ مليون دولار .. معونة .

ولـكنه كان كلاما على ورق . فقد رجع الإنجليز في كلامهم وقالوا خذوا من البنك الدولي ، ونحن نعطيـكم مليون جنيه ، والأمريكان يعطونـكم ٢٠ مليونا .. وقال البنك الدولي أنه مستعد لإقراضنا ٢٠٠ مليون على خمس سنوات ، ونحن نصرف خلالها ٣٠٠ مليون دولار وعلى هذا الأساس بدأوا يشترطون الشروط .

ودارت المحادثات في سبتمبر (١٩٥٥) ووضعوا الشروط التي يجب أن تتبعها مصر لـكي تنال هذا القرض . . على أن نتفاوض في شروط القرض من وقت لآخر كلما جد ما يستدعي ذلك . وقال البنك الدولي إن هذا القرض يتوقف على الشروط الآتية :

١ ـــ أن يطمئن البنك إلى أن العملات الأجنبية المطلوبة التي ستنالها مصر من المنح الأمريكية الإنجليزية لا تنقطع .

٢ ـــ أن يتفاهم البنك مع الحـكومة المصرية ويتفق معهـــا من

وقت إلى آخر حول برنامج الاستثمار ..

٣ ـــ التفاهم حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة .

٤ ـــ لا تتحمل الحكومة المصرية أي دين خارجي ، ولا توقع اتفاقات دفع إلا بعد التفاهم مع البنك الدولي أولا وقبل الاتفاق على أي مشروع .

وطلب البنك أن تكون إدارة المشروع خاضعة للاتفاق معه ..

وأخيراً .. وبعد هذا كله فاتفاقات البنك خاضعة لإعادة النظر فيها إذا حدث ما يستدعي ذلك .

وأصبحت العملية معقدة ، وظهر أن هناك فخا ينصب للسيطرة على استقلالنا الإقتصادي ،

وقد رفضنا هذا الكلام رفضا باتا .. وقلت : لا يمكن أن نبيع أنفسنا بسبعين مليون دولار ، وتكلمنا مع الأمريكان . . وسألناهم هل مثل هذه القيود تشترط في الإعانات التي تمنح لإسرائيل ؟

وقارنا بين موقف العرب ، وموقف إسرائيل .. والمساعدات التي تمنحها أمريكا للطرفين ....

وتكلمنا مع ممثلي أمريكا .. وقلنـــا لهم : إنه في فترة سنوات سيصرف على السد ٣٧٠ مليون دولار تدفع منها مصر ٣٠٠ مليون ويدفعون ٧٠ ، والمشروع يتكلف نحو ألف مليون دولار سندفع منها ٧٣٠ مليوناً أولا .. فكيف يمكن لي أن أنفذ الشروط التي يمليها على البنك الدولي ؟! .. وقلنا لهم : إن لنا تجربة في ذلك ، وسبق أن وقعنا

فى هذا الاستغلال ، وحضر « كرومر » وبقى فى مصر .

وفى هذه الأيام جاء السفير الروسى ، وقال : ان روسيا مستعدة للاشتراك فى تمويل السد العالى ، وكان ذلك بعد شهر ديسمبر (١٩٥٥) فقلت له : اننا نتكلم مع البنك للدولى .. وتأجل الكلام فى التفاصيل.

وعرف الأمريكان أن هناك عرضا روسياً ، فأرسل مدير البنك الدولى كتابا يطلب فيه دعوته للحضور الى مصر .

ووصل مدير البنك ، وبدأت المفاوضات معه فى شهر فبراير (١٩٥٦) وحينما قابلته قلت له : بصراحة نحن عندنا عقدة من ناحية القروض ، والفوائد ، لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض . فلن نقبل أى مال يمس سيادتنا .. وقلت له : إن إشرافكم على ميزانيتنا لن يصلحها ، وأمامنا دولة فى شمالنا . . أقوى مثل ، فأنتم تشرفون على اقتصادها ومع ذلك فاقتصادها منهار .

وكان مفروضاً أن نبدأ المشروع فى يونيو الماضى (١٩٥٦) . . وعلى ذلك أبلغت مدير البنك أننا لن نبدأ فى المشروع إلا بعد أن نصل إلى اتفاق مع البنك . . وقال مدير البنك : إنه يجب علينا أن نحل مشكلة الماء بيننا وبين السودان ثم يوقع البنك الاتفاق معنا . . ولكنه لم يضمن أن تدفع أمريكا وانجلترا أكثر من ٧٠ مليون دولار .

وظهر الفخ : نأخذ ٧٠ مليون دولار ، ونبدأ فى المشروع ، ونصرف المال . فنطلب من البنك مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار فيعرض

البنك علينا شروطه . ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع ويضيع ما أنفقناه هباء .

ومعنى هذا أن يرسل البنك من يجلس مكان وزير المالية ، وآخر يجلس مكان وزير التجارة ، وآخر يجلس مكانى أنا .

هذا هو الفخ الذى انكشف...

كانت هناك خدعة لنقع فى براثنهم ... يتحكمون فينا عند ما تستنزف أموالنا دون أن نصل إلى أية نتيجة ... فقررنا أن لا نبدأ السد إلا بعد أن نعرف كيف يمول السد... ونعرف كيف ينتهى . ولذلك وقفنا كل العمل فى فبراير (١٩٥٦) . وأرسل إلينا مدير البنك كتابا يعلق فيه دفع المائتى مليون دولار على حل مشكلة الماء .

ولم يكن فى هذا الخطاب ما يمس سيادتنا فقبلناه . . ولكن كانت هناك مذكرة الحكومة الأمريكية والبريطانية وفيها ما يمس سيادتنا فأبلغنا السفيرين : الأمريكى والبريطانى عدم موافقتنا على هذه المذكرة وراحت بهذا مذكرتان إلى الحكومتين : الأمريكية والبريطانية ... وطبعا . لم يجىء أى رد ...!

وفى ٢٩ فبراير ... كان الموقف أن بريطانيا تريد التوسط بيننا وبين السودان .. وجاء سلوين لويد (وزير الخارجية البريطانى) وقابلنى فى منزلى ، وعرض معاونته لحل مشاكل المياه بيننا وبين السودان فقلت له : إن تصرفاتكم تدل على أنكم تعقدون المسائل : جرائدكم ، وإذاعاتكم تثير السودان ضد السد العالى... ومحطة الإذاعة البريطانية ،

وإذاعة الشرق الأدنى تذيع تعليقات الوقيعة بيننا وبين السودان...
ثم تقوم سفارتكم فى الخرطوم بجمع ذلك فى كتاب، وطبعه وتوزيعه على السودانيين، ومعنى هذا محاولة خلق العداء بيننا وبين السودان .. فكيف يستقيم هذا مع عرضك أن تكون وسيطا بين مصر والسودان

وكان من الواضح أن الانجليز يحاولون بث روح الكراهية فى إخواننا السودانيين، وكان يهمهم أن ينفذوا بدعوى حماية أحدنا ضد الآخر... وفى نفس الوقت كان اللورد كيلرن يهاجم مصر، ويستنكر معاونتها وهى تنادى بالتحرر.

وفى ١٤ مارس قابلت السفير البريطانى فى منزلى وقلت له: إننا شعب عاطفى ... ولن نقبل الشتم بخمسة عشر مليون دولار ... ولن نقبل كلام كيلرن ... ولسنا أمة غنية، ولكننا نستطيع أن نوفر خمسة ملايين من الجنيهات، ولو دققنا الزلط، أو كسرنا الطوب .. ونحن قبلنا المعونة حتى لا يقال إن مصر ترفض علاقة حسنة معكم، ولكن إذا تكرر هذا الكلام فسنرفض المعونة.

وطرد جلوب من الأردن. وضرب سلوين لويد بالطوب فى البحرين...وقيل إن هذا نتيجة لسياسة مصر، وبدأت حملة شنيعة من أول مارس ضد مصر فى الصحف البريطانية لدرجة أن رجلا اسمه «فريزر» قال: لا بد من بناء سد فى كينيا يمنع الماء عن مصر... وهذا يدل على جنونية هؤلاء الناس.

وقالوا: إننا نهددهم فى البترول ... ولكننى قلت: إنه ليس لنا

أى دخل فى المصالح المشروعة لأحد ، ولكننا نقـاوم ما يسمونه بالنفوذ ... لا يمكن أن نكون منطقة نفوذ لأحـد ، أما مصالحهم الاقتصادية المشروعة فليس لنا عليها اعتراض .

وفى شهر يونيه تقررت زيارة وزير خارجية روسيا لمصر ... وفى نفس الوقت بعث مدير البنك الدولى يطلب المجىء ... فقلنا له : تفضل ... ودارت محـادثات بيننا وبين شبيلوف (وزير خارجية روسيا يومئذ) الذى عرض مساعدة روسيا لمصر فى جميع الميادين لدرجة إعطاء قروض طويلة الأجل ، وقال : إن ذلك سيكون دون قيد أو شرط ... وقال : إنهم لا يريدون مواد خاماً ، ولا يريدون أن يوقعوا بيننا وبين الدول الغربية ، وأن روسيا يهمها أن يسود السلام بيننا وبين هذه الدول ، فالروس يعملون على كسر حدة التوتر فى العالم ، ويهمهم أن تكون السياسة بين مصر والغرب طيبة ... فشكرت له ، وأجلت الكلام فى التفاصيل إلى حين زيارتى روسيا فى أغسطس (١٩٥٦)

وفى اليوم التالى حضر مدير البنك الدولى ، وأكد أن البنك عند وعده الذى ارتبط به فى شهر فبراير ، وأنه مصمم على تمويل المشروع ، وان الحكومتين البريطانية والأمريكية عند هذا الوعد ، وقلت له : ونحن أيضا عند كلمتنا .

هذا ما حدث حتى حوالى ٢٠ يونيو الماضى (١٩٥٦)

وقابل سفيرنا فى أمريكا دالاس فقال له (دالاس) ان الأمريكان

يعتقدون أننا لا نريد أن يمولوا المشروع ... فقلت له : إننا نريد أن نتكلم ونتفاوض لتمويل المشروع ... وعاد أحمد حسين (السفير المصرى فى الولايات المتحدة يومئذ) على أن يقابل دالاس ، ويطلب إرسال الرد على المذكرة التى كنا قد بعثنا بها ... وبعد يومين اثنين أعلنت الحكومة بيانها ، وقد قلت رأيى فيه أول أمس (١)

وفى بيان أمريكا حاولوا إثارة أثيوبيا ، وأوغنده لأنه يهمهم أن تختلف دول المنطقة فتلجأ إلى مساعدة أمريكا فيحدث التحكم فى المنطقة ... ولقد أبلغتهم أننا لا نريد وساطتهم لأننا متفاهمون مع إخواننا السودانيين .

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية تقول مصالح السودان ، ومصالح مصر ، ولا أدرى ما دخل أمريكا فى مصالح البلدين .. فمصر والسودان مرتبطان بعضهما ببعض منذ بدء الخليقة ، ولا يمكن أن تعزى دولة منهما لأمريكا ولكن حب الوصاية ، والتحكم ، والسيطرة ، وخلق المنازعات هى التى فرضت عليهم ذلك . »

وناقش الرئيس البيان الذى تراجع فيه الغرب عن عروضه تمويل المشروع :

« .. ويقولون : إن التطورات التى شهدتها الشهور السبعة (التى مضت منذ تقديم عروض التمويل فى ديسمبر ١٩٥٥ إلى سحبها فى يولية

---

(١) قال الرئيس فى وصف هـــذا البيان : إنه ضجة تجردت من الحياء كما تجردت من المبادىء.

١٩٥٦) غير ملائمة لتنفيذ المشروع .. فما هى هذه التطورات ؟ ... هل هى اقتصادية أو سياسية . ؟ ! ...

إنهم يشككون فى الاقتصاد المصرى فى وقت زاد فيه وتدعم الانتاج .

ويقول كتاب الاحصاء السنوى للأمم المتحدة أن مجموع الدخل القوى المصرى قد زاد من ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧٨٠ مليونا عام ١٩٥٣ ثم قفز إلى ٨٦٨ مليونا عام ١٩٥٤ . أى أننا نعمل وننتج ، وثروتنا تزيد ، ووضعنا الاقتصادى فى تحسن مستمر .

وزاد مجموع الدخل الزراعى فى عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بمقدار ٣٨ مليون جنيه أى بنسبة ١٥ ٪ فقد وصل إلى ٤٢٠ مليونا بعد ان كان ٣٨٢ .. وهذه الأرقام من نفس الكتاب الاحصائى الذى أصدرته الأمم المتحدة .

وفى عام ١٩٥٥ سجل الانتاج الصناعى تقدما كبيرا اذ تراوحت الزيادة فى فروعه المختلفة بين ١٥٪ و ٢٥٪ ، وانتعشت حركة المبادلات الخارجية فبلغت الصادرات المصرية فى المدة من أول يناير إلى آخر يونيو عام ١٩٥٦ — ٩١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣١ مليونا .

إذن . فما هى التطورات التى حدثت فى الشهور السبعة الماضية . ؟

التطورات التى حدثت فى الشهور السبعةالماضية أننا بنينا سدا من العزة والكرامة .

سدا للحرية والاستقلال ضد الأطماع .

التطورات التى حدثت أننا صممنا أن نقوى جيشنا ونسلحه .

ما الغرض من هذا الإجراء الذى اعلن يوم ٢٠ يوليو (سحب عروض التمويل) . ؟ ...

إنهم يعاقبون مصر لأنها رفضت أن تقف بجـــوار التكتلات العسكرية .

مصر نادت بالسلام ، وحقوق الانسان .

مصر نادت بالمبادىء التى كتبوها فى ميثاق الأمم المتحـــدة بعد الحرب العالمية الثانية ونسوها ، وهى المبادىء التى تنادى بها اليوم : الحرية ، وحق تقرير المصير ، والقضاء على الاستعمار ، وعدم الانحياز والتعايش السلمى الإيجابى ، والتعاون مع جميع الدول .. هذه هى المبادىء التى تنادى بها مصر .

ومنذ شهر ونصف وقف أحد أعضاء الكونجرس ليقول : كيف تقبع مصر هذه المبادىء ، ولا تقطعوا عنها المعونة التى تؤخذ منا .. وهذا هو الغرور والتحكم فى الشعوب .

ونحن قد رفضنا قبول هذا التحكم ، وهذه السيطرة ، وهم يعاقبوننا على هذا بالسبعين مليون دولار التى كانوا سيعطونها لنا على خمس سنوات .

وحينما وصل مدير البنك الدولى ، وتكلم معى فى تمويل السد العالى ، وقال إننا بنك دولى ولسنا بنـكا سياسيا . وليس لى شأن

وكان رد مصر قاطعاً وحاسماً .. واستعادت مصر قناتها .

بأمريكا مطلقا، فأنا مستقل أقول الرأى الذى أؤمن به — قلت له : كيف يكون مجلس إدارة البنك ممثلا لدول أغلبها من الدول الغربية الدائرة فى فلك أمريكا — ثم لا يكون بنكا سياسيا ؟ ! …

وابتدأت أنظر إلى مستر بلاك وهو جالس أمامى . وتخيلت أننى أجلس أمام فرديناند ديلسبس » .

واستطرد الرئيس إلى وصول ديلسبس عام ١٨٥٤ ، وحصوله من الخديو محمد سعيد على امتياز حفر القناة ، وصدور فرمان تكوين الشركة ، وشراء مصر ٤٤٪ من الأسهم ، وتعهدها بتوريد العمال سخرة ، وموت ١٢٠ ألف عامل منهم .. والديون ، وبيع نصيب مصر من الأسهم لانجلترا بأربعة ملايين جنيه .

وقال : « إن دخل القناة بلغ فى عام ١٩٥٥ — ٣٥ مليون جنيه ، أى مائة مليون دولار نأخذ منها — نحن الذين حفرناها ، ومات منا ١٢٠ ألفا أثناء حفرها — مليون جنيه فقط أى ثلاثة ملايين دولار .

« .. لقد كانت قناة السويس دولة داخل الدولة .. شركة مساهمة مصرية ولكنها تعتمد على المؤامرات الأجنبية ، وتعتمد على الاستعمار وأعوانه .

واليوم حينما نستعيد حقنا أقول باسم الشعب : إننا سنحافظ على حقوقنا ، وسنعض عليها بالنواجذ ، لأننا نعوض مافات ، ولن نبنى صرح العزة ، والحرية ، والكرامة إلا اذا قضينا على صروح الاستعباد وقد كانت قناة السويس صرحا من صروح الاستعباد ، والاغتصاب .. والذل .

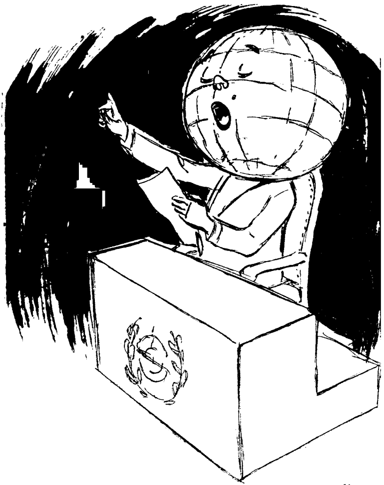

وانتقلت القضية إلى هيئة الأمم . وانتهت إلى المفاوضة فى جنيف

يوم ٢٩ أكتوبر ٥٦ على أساس المبادئ الستة .

واليوم أيها المواطنون ـ أممت قناة السويس .. ونشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وأصبح هذا القرار أمراً واقعا . »

• • •

وفى الساعة العاشرة والربع من مساء ذلك اليوم أذاع وزير التجارة قرار رئيس الجمهورية بتأميم شركة القناة ، وقرار تكوين هيئة إدارتها المصرية .

وهز قرار التأميم الغرب هزا عنيفا ، وأصيبت العواصم الغربية بما يشبه الذهول ، وقطعت محطات الإذاعة والتليفزيون اذاعاتها لإعلان النبأ ، ونشر فى الميادين العامة فى العواصم بحروف ضخمة مضيئة تقول إن الرئيس العربى أمم القناة ليبنى السد العالى .

وركب الاستعمار رأسه ، وتوالت الأحداث بسرعة مذهلة : الضغط الاقتصادى ... تجميد الأرصدة ... المؤتمر الثلاثى ... مؤتمر لندن... لجنة منزيس ... هيئة المنتفعين ، ومؤامرة سحب المرشدين ، ثم انتقال القضية إلى هيئة الأمم المتحدة ، وقرار المفاوضة على أساس المبادىء الستة المعروفة ... وهجوم اسرائيل على سيناء ، وتحرك الجيش المصرى لتأديب اسرائيل ، والانتقام لعـــام ١٩٤٨ ... وفجأة تقدم انجلترا وفرنسا إنذارهما المشترك ، وترفضه مصر ، وتعتدى الطائرات على المطارات والمدن المصرية ... وينطح الاستعمار رأسه فى بورسعيد ...

ويتململ الضمير العالمى ، فتنفجر الشعوب العربية ، وينطلق الإنذار الروسى ، ويثور الرأى العام العالمى ، ويصرخ العالم فى كل مكان :

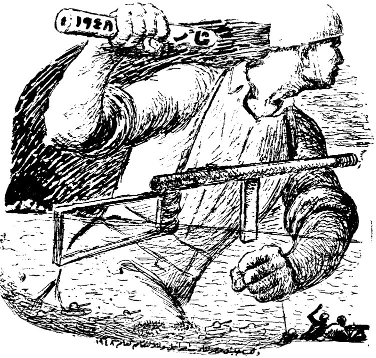
١٩٤٨

« إرفعوا أيديكم عن مصر » .

ورفع الاستعمار يده ، ووضع ذيله بين فخذيه وانسحب ذليلا وقد تدلت أذناه ، وكسر أنفه وتمرغت كبرياؤه فى تراب بورسعيد .

وخرجنا من المعركة كما يخرج الحديد من النار ... ووجدنا أنفسنا ، وازدادت الأرض صلابة تحت أقدامنا .

وأنت ترى فى تسلسل هذه الحوادث العلاقة الواضحة بين مشروع السد العالى وبين تلك الأحداث : مشروع السد ... عروض التمويل ... سحب العروض ... التأميم ... الخ .

وكانت الأعمال التحضيرية للسد العالى قد توقفت فى فبراير عام ١٩٥٦ منذ شمت مصر رائحة المطامع والأغراض فى عروض التمويل ... فلما أسدل الستار على حـــرب السويس بدأت البلاد تنطلق بكل قوتها إلى معركتها الأصيلة ... معركة البناء ... فاستؤنفت الأبحاث فى بنـــاء السد ، وبدأت الأعمال التحضيرية تتحرك من جـديد ، ، وقد جدت لنا موارد لم تكن ... من إيراد القناة .

* * *

وبدأنا مشروع السنوات الخمس للتصنيع ،

ففى يوم الجمعة أول نوفمبر ١٩٥٧ طار المشير عبد الحكيم عامر إلى روسيا بدعوة من الحكومة السوفيتية لحضور احتفالات الجيش والشعب السوفيتى بمناسبة مرور أربعين عاما على قيام الثورة الاشتراكية .

وعاد عبد الحكيم عامر بعد عشرين يوما وهو يحمل فى جيبه أتفاقية أكبر قرض تعقده روسيا مع دولة خارج نطاق الدول الاشتراكية .

وفجأة .. وجهت انجلترا وفرنسا انذارهما المشترك . ورفض الشعب الإنذار .

٧٠٠ مليون روبل أى ٢٠٠ مليون دولار أو مايعادل ٦٢ مليونا من الجنيهات .

ودون قيد أو شرط ، وبفائدة لا تزيد عن ٢,٥ ٪ ولآجال طويلة ... ثم نحن لانبدأ السداد إلا بعد خمس سنوات ... أى بعد أن تمر فترة البناء والإنشاء ، وتدور المصانع ، ويظهر إنتاجها ... ومن هذا الانتاج نقوم بتسديد الأقساط فى غير عنت أو إرهاق .

فنحن لا نسدد القرض نقداً . ويجب أن نضع خطا عريضا تحت هذا الكلام ... لأن ذلك معناه إعطاء فرصة لتسويق منتجاتنا . بل إننا بهذا القرض نجد سوقا مضمونة مأمونة فى صفقة تجارية بحجم ٦٢ مليونا من الجنيهات تصل إلى جيوبنا مقدماً فى هيئة مصانع وآلات . فليس القرض مساعدة فى إنشاء المصانع وحسب ، وانما هو — مع هذا — تأمين لرواج مشروعات السنوات الخمس للتصنيع .

ومن المعروف أن هذا المشروع يرفع الدخل القومى بمقدار ١٣٠ مليونا من الجنيهات فى كل عام ... إلى أنه يوفر لنا العملة الصعبة التى كنا نشترى بها ما سوف تنتجه هذه المشروعات .

وبدأنا نسير فى مشروعنا القومى الكبير « السد العالى » وقد اعتدل فى يدنا ميزان التمويل . فنحن اليوم أقدر على مواجهة المشاكل المالية التى تتعلق بالسد العالى .. وقد أصبح لنا دخل جديد ثابت من إيراد القناة ، ومن انتاج مشروعات التصنيع التى تناولها بعض التعديل

وانفجر الشعب العربي في مصر

لتنسجم مع مشروع السد العالى ، وتخدم بإنتاجها الإصلاح والعمران الذى سيترتب على الانتهاء من المرحلة الأولى من مراحل بنائه .

* * *

وفى يوم ٩ اكتوبر ١٩٥٨ طار المشير عبد الحكيم عامر إلى براغ لزيارة الجمهورية التشيكية بدعوة رسمية من حكومتها ، ولإجراء مباحثات ودية حول المشاكل العالمية ، وبخاصة ما يتعلق بالأوضاع فى الشرقين : الأقصى والأدنى . ولتوطيد علاقات الود والاحترام المتبادل بين الجمهوريتين .

وفى يوم ١٩ اكتوبر ١٩٥٨ وصل عبد الحكيم عامر إلى موسكو ... وكان خروشوف يقضى أجازة طويلة فى جنوب روسيا فقطع أجازته وطار إلى موسكو للاجتماع بالقائد العربى .

وفى يوم الخميس ٢٣ اكتوبر أذاع خروشوف فى الاحتفال الذى أقيم بالكرملين تكريماً للمشير عبد الحكيم عامر — أن الاتحاد السوفيتى قرر تقديم ٤٠٠ مليون روبل قرضاً للمساهمة فى تمويل مشروع السد العالى .

وبرز السد العالى إلى الصفحات الأولى من صحف العالم كله .. وكان تنفيذ المشروع بهذه الطريقة الحاسمة ، مفاجأة سببت هستريا فى عواصم الغرب .. وبخاصة أن مفاوضات القرض الروسى لم تستغرق غير بضعة أيام بينما امتدت مفاوضات التمويل الغربية سبعة أشهر . . كانت نتيجتها تراجع الغرب ، وما ترتب على ذلك من أحداث عام ١٩٥٦ .

وفى هذه الآونة أصدر الرئيس قراراً جمهورياً بإنشاء اللجنة العليا

! وبسالة المقاومة الشعبية ..

للسد العالى برئاسة عبد الحكيم عامر ، وعضوية زكريا محيي الدين ، وحسن جباره (المرحوم) وأحمد عبده الشرباصي، وعبد المنعم القيسوني، وعزيز صدقي ، وسيد مرعي ، وحسن عباس زكي ، وحسين ذو الفقار صبري ، وحسن زكي وحلمي محمد السعيد — على أن تحدد اختصاصات هذه اللجنة بقرار من رئيس الجمهورية .

ثم تقرر تشكيل لجان فرعية . تتناول كل واحدة منها جانباً من جوانب المشروع : فلجنة تختص بعمليات البناء ، ولجنة لشئون الري والصرف . . ولجنة لاستصلاح الأراضي البور والتعمير ، ولجنة للأشراف على النواحي المالية للمشروع .. وقامت هذه اللجان بفحص الجوانب المختلفة وتقدم كل وزير بتقرير عن أعمال اللجنة التي تدخل في اختصاصاته .

وأعلن جمال عبد الناصر البدء في مشروع السد العالى .

وصدر قرار جمهوري بالترخيص لهيئة السد بصرف مليوني جنيه للأعمال التحضيرية ، وتشمل إنشاء السكك الحديدية ، واستكمال الطرق، وإنشاء مكاتب الموظفين ، والمستعمرة السكنية للموظفين والعمال في منطقة السد ... واجتمعت اللجنة العليا للسد العالى وصدقت على صرف ٧٠٠ ألف جنيه للأعمال التحضيرية الخاصة بالمرحلة الأولى .

وأذيع أن بعثة روسية خاصة ستحضر إلى مصر برئاسة « نيكتين » الخبير الروسي الاقتصادي المعروف ونائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفيتي لتوقيع العقد النهائي للقرض السوفيتي .

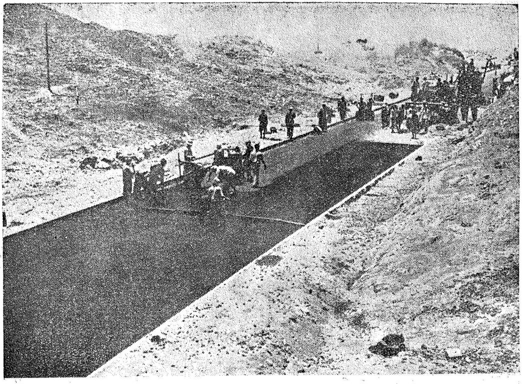

(الاعمال التحضيرية) ـــ انشاء الطرق

وبدأ كل فرد يتساءل عن دور كل فرد فى بناء السد .

وأحس هذا الجيل بمسئوليته — كما لم يحس بها — أمام الأجيال القادمة .

معركة حاسمة .

معركة كل فرد ... ضد الفقر ، والجهل ، والمرض ، والاستعمار أيضاً ... وإلى التطور الصناعى ... ونحو العدالة والرخاء ... فليست آثار السد العالى احتكاراً لطبقة من الناس ... إنه مشروع الفلاح ، والعامل ، والتاجر ، والموظف ... وستمتد آثاره إلى كل قرية ، وتدخل كل بيت .

وانعكس هذا كله على الأجهزة الحكومية ... الأشغال ، والزراعة ، والإصلاح الزراعى ، ووزارة التربية والتعليم ، والشئون الاجتماعية ، والمواصلات ، والشئون البلدية والقروية .

إن مجتمعاً جديداً مكونا من حوالى خمسة ملايين فرد سوف ينشأ نتيجة لإنشاء السد العالى ...

إن السد العالى سيمنحنا مساحة تعادل ثلث المساحة المنزرعة حاليا ، وهذه الأراضى الجديدة الشاسعة سيغزوها العمران مع مياه السد العالى ... ستنشأ المدن والقرى الجديدة ... ولا بد أن تتصل هذه المدن وتلك القرى .. الطرق البرية ، والمائية ، والسكك الحديدية ، والتليفون ، والبرق ، والمواصلات اللاسلكية ... ولا بد أن تتوافر لتلك المدن وهذه القرى أسباب الحياة من مرافق عمرانية ، ومؤسسات

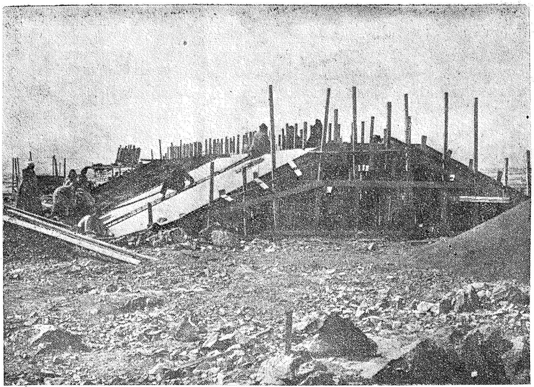

(الاعمال التحضيرية) إنشاء خزان المياه لتموين المستعمرة السكنية

اجتماعية ... كالمستشفيات ، والمدارس ، والمصانع ، والمتاجر ... والملاهى الخ ...

وليست إقامة مجتمع جديد من البسائط الهينة ... فهنا تخطط المدن تخطيطاً يلائم روح العصر ، ويختار أحسن الأماكن ، وأنسبها لاقامة المدن ... ثم يتبع ذلك سلسلة طويلة من الأعمال تدخل فيها كل وزارة ، وكل مصلحة ... ثم يجب أن يطرد سير العمل فيها مع خطوات المرحلة الأولى من مراحل السد العالى حتى ينتقل إليها السكان الجدد وقد أعدت فيها جميع وسائل الحياة العمرانية ، والاجتماعية ، والزراعية والصناعية ...

إن الدولة تعبىء جميع الإمكانيات التى تتطلبها حاجة المجتمع الجديد ... حصر الأجهزة والمعامل ، والمعدات الحكومية ، والأهلية ، حصر الطاقة البشرية ، وإعدادها من الآن عن طريق التدريب ، والبعثات ، والتعليم ، وتغيير المناهج أيضا .

إن الدولة تجند العلماء فى بناء المجتمع الجديد .

ان مؤتمر التعبئة العلمية الذى انعقد فى نوفمبر ١٩٥٨ وضع جميع هذه المشاكل أمامه ...

مائة وخمسون عالما وخبيراً عربيا فى مختلف فروع العلوم، والفنون: — الزراعة، والحياة، والهندسة ، والطبيعة ، والجيولوجيا ، والتعدين، والكيميا — يبحثون هذه المشاكل فى لجان تتخصص كل واحدة منها فى فرع من الفروع العلمية ، أو العملية .

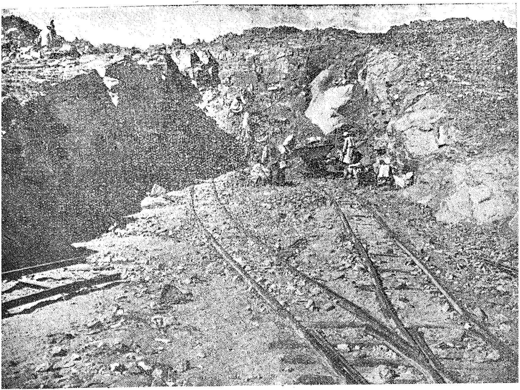

(الاعمال التحضيرية)

وفى الوقت الذى كانت البلاد تستعد فيه لمواجهة نتائج انشاء السد العالى.. كانت تعبىء كل شىء لمواجهة حاجة السد العالى نفسه من الدراسات والأبحاث ، إلى الآلات ، والمعدات ، إلى القوة ، البشرية الضخمة التى سيقوم على زنودها هذا البناء العالى : بناء السد ، وبناء الآثار التى ستترتب على بنائه .

وفى إدارة التعبئة سهرت آلات الإحصاء الألكترونية الحديثة ومئات من الفنيين والموظفين دون انقطاع يغوصون وراء أعمق المشاكل ليتوقوها قبل وقوعها : أبحاث عن الأسرة والعمال ، والقوة الشرائية لكل من سيعمل فى المشروع ، والكفايات اللازمة ، والقوى البشرية التى يحتاج إليها ، والمواد الخام التى ستستعمل .. ومصادرها ، ووسائل الحياة فى المنطقة ولوازم الأفراد .. المياه النقية ، واللحوم ، والخضروات ، والخبز ، والملبس ، والمسكن .. وقد حصرت جميع هذه اللوازم ، وعمل لكل شىء حسابه . حتى الثلج ومواد الترفيه .

* * *

وفى يوم الجمعة ١٤ نوفمبر وصل إلى القاهرة بيترنيكتين مستشار لجنة الشئون الاقتصادية للاتحاد السوفيتى على رأس وفد من عشرة خبراء من السوفييت المتخصصين فى شئون السدود ، والاقتصاد ، واثنين من المترجمين ... ثم أضيف إلى الوفد الروسى اثنان من خبراء الاقتصاد بالسفارة الروسية بالقاهرة — لمناقشة الخبراء المصريين ، ودراسة جميع التفصيلات المتعلقة بالسد على الطبيعة ...

وبدأت المباحثات مع الخبراء الروس ، وتعددت الاجتماعات ، واستعرضت الآراء ، ودرست الملاحظات ... ثم طاروا إلى أسوان وشاهدوا الأعمال التحضيرية ، ومواقع الأنفاق التي ستحفر على الجانبين لتصريف المياه ، ولتوليد الكهربا ، كما درسوا موقع السد الجزئي الأمامي ، والسد الجزئي الخلفي ، واستمعوا إلى شرح أبحاث التربة ، وزاروا معمل أبحاث التربة المقام هناك ، وشاهدوا شق الطرق ، والأعمال التحضيرية الأخرى ...

وفي يوم الخميس ٢٠ نوفمبر عقد نيكيتن مؤتمرا صحفيا بأسوان وفي هذا المؤتمر أعلن اطمئنان الخبراء السوفييت إلى جميع الأبحاث والأعمال التي تمت ... ونوه بكفاية المهندسين العرب ، وأبدى إعجابه بمشروع كهربة خزان أسوان ، ومصنع السماد الكيماوي ...

ورجع الخبراء إلى القاهرة ، ودارت المباحثات من جديد ، لاستيضاح بعض ما شاهدوه ، وتبادلوا وجهات النظر في تنفيذ المرحلة الأولى ، وما تحتاج إليه من آلات ومواد تمهيداً لوضع مشروع الاتفاق التفصيلي للقرض الروسي بعد بحث المشروع على الورق وعلى الطبيعة .

وقيل يومئذ إن الخبراء الروس كانت لهم وجهة نظر خاصة في الأنفاق الجانبية السبعة التي ستحفر تحت الصخر في الضفة الشرقية لتحويل مجرى النهر ، فقد كان من رأيهم الاستغناء عنها وحفر قناة مفتوحة بدلا من هذه الأنفاق ... وبهذا يمكن اختصار مدة المرحلة الأولى ... مع ما في هذا من الفوائد الأخرى كخفض تكاليف انشاء هذه المرحلة

كما أشاروا برفع معدل الإنتاج وزيادة ساعات العمل، والأيدى العاملة وانقطع الخبراء من الجانبين إلى الدراسة ، وعكفوا على فحص الآراء , وامتحان المقترحات .

وفى يوم الأربعاء ١٨ ديسمبر عقد الجانبان اجتماعهما الختامى .. وتم الاتفاق على جميع المسائل الفنيه ، والاقتصادية ، والمالية ... واستعرضوا مشروع الاتفاقية ، وناقشوا بنودها وعـــرض المشير عبد الحكيم عامر النتائج النهائية على رئيس الجمهورية .

وفى يوم السبت ٢٧ ديسمبر تم توقيع الاتفاق فى احتفال رسمى بقاعة الاجتماعات بالقصر الجمهورى بالقبه : وقعه عن الجمهورية العربية المتـــحدة عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس اللجنة العليا للسد العالى ووقعه بالنيابة عن حكومة الاتحاد السوفيتى ... كيسيليف ، السفير الروسى فى القـاهرة ، ونيكيتين نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية بالاتحاد السوفيتى .

وصدر بلاغ رسمى مشترك جاء فيه أنه :

« طبقا للاتفاق الذى تم بين حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة حضرت الى القاهرة خـلال شهرى نوفمبر وديسمبر من العام الحالى بعثة الخـبراء السوفييت برئاسة السيد نيكتين نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الخـارجية الاقتصادية لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى

وضمت البعثة كبار الخبراء السوفييت المتخصصين فى اقامة المشروعات الكهربائية المائية ومشروعات الرى .

وقد قابل الخبراء السوفييت أثناء وجودهم بالجمهورية العربية المتحدة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية

كما قاموا باجراء المباحثات مع اللجنة العليا للسد العالى برئاسة السيد المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية .

وقد اشترك فى المباحثات من الناحية الاقتصادية السادة : حسن جبارة (المرحوم) وزير الخزانة المركزى والدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد المركزى وحسن عباس زكى وزير الاقتصاد التنفيذى .

ومن الناحية الفنية كل من الساده المهندسين . أحمدعبده الشرباصى وزير الأشغال المركزى وموسى عرفه وزير الاشغال التنفيذى وبعض خبراء الجمهورية العربية المتحدة .

وقد جرت المباحثات فى جو من الصداقة الخالصة والود والتفاهم والتعاون التام . واطلع الخبراء السوفييت على كافة المستندات والتصميمات المتعلقة ببناء السد كما زاروا المكان المقترح لإقامته فى اسوان . وتم تبادل وجهات النظر بين مندوبى الجانبين فى المسائل الاقتصادية والفنية والتنظيمية الخاصة بتنفيذ المرحلة الأولى للسد العالى

وقد انتهت المباحثات بنجاح وتم توقيع الاتفاق الذى بموجبه يقوم الاتحاد السوفيتى بتقديم المساعدة الاقتصادية والفنية الى الجمهورية العربية المتحدة فى تنفيذ المرحلة الأولى لبناء السد العالى .

وينص الاتفاق على أن حكومة الاتحاد السوفيتى — تلبية منها لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى تنمية اقتصادها — فانها تعاون معها فى تنفيذ المرحلة الأولى لبناء السد العالى .

وتحقيقا للتعاون المشار اليه ، تقوم حكومة الاتحاد السوفييتى بتوريد ما يلزم لهذا المشروع من آلات ومعدات وماكينات ، وكذلك المواد التى لا تتوافر بالجمهورية العربية المتحدة . كما أنها ستوفد العدد اللازم من الاخصائيين والفنيين اللازمين للقيام بالإدارة الفنية لتنفيذ بناء السد .

ولتغطية النفقات التى تتكبدها الهيئات السوفييتية فيما يتعلق بتنفيذ التعهدات المشار اليها فان حكومة الاتحاد السوفيتى تقدم إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضا طويل الأجل فى حدود ٤٠٠ مليون روبل بتسهيلات كبيرة ، على أن تؤدى قيمة هذا القرض عن طريق توريد السلع المحلية الى الاتحاد السوفييتى .

كما ينص الاتفاق على أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تقوم بتكوين هيئة خاصة تتولى الشئون الادارية والفنية والمالية للمشروع .

وأن تحقيق المرحلة الأولى لبناء السد العالى سيكون له أهمية اقتصادية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة .

وان عقد هذا الاتفاق هو خطوة ناجحة جديدة فى سبيل تدعيم أواصر الصداقة والتعاون بين شعبى اتحاد الجمهوريات السوفييتية والجمهورية العربية المتحدة .

ولقد وقع الاتفاق فى يوم ١٩٥٨/١٢/٢٧ بالنيابة عن حكومة

اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السيد كيسيليف السفير الروسى والسيد نيكتين نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى ، وبالنيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة العليا للسد العالى »

وأذيعت نصوص الاتفاقيه فى ١٢ مادة تتناول (١):

- القيام بالأبحاث والدراسات وإدخال أية تعديلات ضرورية على التصميم .
- تقديم الآلات والبوابات والمعدات وقطع الغيار .
- عمليات البناء
- تنفيذ مشروعات تحويل الحياض .
- تنفيذ مشروعات الرى واستصلاح الأراضى البور لاستغلال المياه الاضافية .
- تقديم المعونة الفنية اللازمة .
- مقدار القرض ٤٠٠ مليون روبل (نحو ٣٧ مليون جنيه)
- لا تتجاوز الفائدة ٢,٥ ٪ .
- يسدد القرض على ١٢ قسطا سنويا .
- لا يبدأ التسديد إلا بعد عام من إتمام المرحلة الأولى من بناء السد.

(١) أنظر نص الاتفاقية فى ملاحق هذا الكتاب .

○ ويستخدم الاتحاد السوفيتي جميع المبالغ التي ستدفع أقساطا في شراء سلع من الجمهورية العربية المتحدة .

* * *

وتبادل الرئيس جمال عبد الناصر ، والسيد نيكيتا خروشوف رسالتين بمناسبة توقيع اتفاقية السد العالي :

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

« بمناسبة التوقيع في القاهرة على اتفاقية المساعدة الاقتصادية الفنية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي للجمهورية العربية المتحدة في بناء المرحلة الأولى للسد العالي بأسوان ، اسمحوا لي أن أعرب لكم ، ولشعب الجمهورية العربية المتحدة ، عن تمنيات الحكومة السوفيتية القلبية ، متمنيا لكم التوفيق في تحقيق هذا المشروع العظيم في أقرب وقت . وإننا لعلى ثقة من أن بناء الخزان في أسوان سوف يكون ذا أهمية كبرى في دعم الاقتصاد القومي للجمهورية العربية المتحدة ، كما يكون أساسا متينا لزيادة تنمية الصناعة والزراعة في بلادكم ، ولرفع مستوى المعيشة للشعب .

ان قيام الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة بالمشاركة في هذا البناء العظيم ، ليشكل مثلا رائعا في تنفيذ مبادىء التعايش السلمي ، وتعاون الدول ذات السيادة تعاونا يتسم بالمساواة ونكران الذات .

ولقد تلقت شعوب الاتحاد السوفيتي نبأ توقيع الاتفاقية بفيض

من الرضا ، اذ أنهم يعدونها ضماناً لزيادة توثيق الصلاقات الودية بين بلدينا .

ونحن نأمل أن يكون خزان أسوان رمزاً للصداقة الوطيدة بين الاتحاد السوفييتى والجمهورية العربية المتحدة، التى يتمنى الشعب السوفييتى لشعبها الخير والرفاهية .»

نيكيتا خروشوف

رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى

* * *

السيد نيكيتا خروشوف

رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى

« تلقيت بمزيد التقدير وخالص الامتنان ، برقيتكم التى حملت إلى ، باسمكم وباسم الحكومة السوفييتية أصدق التهانى، وأنبل المشاعر بمناسبة توقيع اتفاقية السد العالى بين وفدى الاتحاد السوفييتى والجمهورية العربية المتحدة . وأن ما قدمه الاتحاد السوفييتى لنا من معونة صادقة وجهد مشكور فى هذا السبيل ، ليقابل منا بكل تقدير وإعزاز .

وأن العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتى كانت دائماً مبنية على تنفيذ مبـــادىء التعايش السلمى والتعاون الذى يتسم بالمساواة والأمانة وكان لتوقيع اتفاقية المساعدة الاقتصادية الفنية ، التى يقدمها الاتحاد السوفييتى للجمهورية العربية المتحدة ، لبناء المرحلة الأولى للسد العالى بأسوان ، أبلغ الأثر فى دعم الصداقة الوطيدة بين بلدينا .

«ويسرني أن أعرب لكم ، باسم الجمهورية العربية المتحدة حكومة وشعبا، وباسمي أنا شخصيا ، عن صادق الشكر،راجيا أن تزداد علاقات الصداقة القائمة بين شعبينا توثقا وازدهارا على مدى الأيام ، كما أنى أبعث إلى شعوب الاتحاد السوفييتي الصديقة بأجمل تمنيات العــزة والسؤدد » .

جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

* * *

وانتهت مهمة بعثة الخبراء السوفييت فى الاقليم المصرى . وطار نيكيتين إلى الاقليم السورى حيث دارت مباحثات بين الخبراء العرب والخبراء السوفيت حول مشروع التنمية الاقتصادية بالإقليم السورى .

وعادت البعثةالسوفيتية إلى موسكو مزودة بكل ماطلبته من بيانات ومصورات ، ورسوم لإكمال مراجعتها فى روسيا طبقا لنصوص اتفاقية المعونة الفنية والاقتصادية لبناء المرحلة الأولى من السد .

وكان الخبراء الروس قد أشاروا إلى بعض التعقيدات الفنية، واقترحوا للتغلب عليها بعض الحلول، وقد عهد بهذه المقترحات إلى معهد التصميمات التابع لوزارة « إنشاء محطات القوى » وبعد زهاء ثلاثة أشهر انتهى معهد التصميمات السوفيتي من وضع التصميم المعدل . وأقره الخــبراء السوفييت وأكدوا سلامته من جميع الوجوه .

وتلقى الجانب العربى إفادة من موسكو بأن جميع الدراسات قد تمت .

وفى يوم ٦ مايو طارت بعثة من الخــبراء العرب إلى موسكو على رأسها موسى عرفه وزير الأشغال التنفيذى لمناقشة التعديلات التى اشترك فيها أكثر من خمسين خبيرا من كبار العلماء السوفييت. وفحص الخبراء العرب التصميمات المعدلة، وزاروا معهد التصميمات، وشاهدوا التجارب العملية على النماذج ، وزاروا محطات توليد القوى المائية المشهورة فى روسيا.

وفى يوم السبت ٢٣ مايو عادت بعثة خبراء الجمهورية العربية المتحدة من روسيا وقدم موسى عرفه تقريراً مبدئيا لعبد الحكيم عامر — إلى أن تصل التصميمات التى وضعها الخبراء السوفييت.

وبعد يومين اثنين تلقت السفارة الروسية بالقاهرة التصميمات، والرسومات مشتملة على التعديلات التى أدخلت على التصميم المعدل، وسلمتها السفارة فوراً إلى وزارة الأشغال التنفيذية، واستدعى الخبراء الدوليون، كما حضرت بعثة روسية برياسة البروفسور، كومزين ... والتقى الخــبراء العرب، والسوفييت، والأمريكيون، والانجليز، والفرنسيون والألمان لمناقشة التعديلات التى أدخلها الخبراء الروس، والتى تتركز حول:

- استبدال قناة واحدة مفتوحة بالأنفاق السبعة التى كانت بالتصميم قبل تعديله لتحويل مجرى النهر.
- تغيير وضع البوابات لخفض الضغط عليها، وضمان صيانتها.
- تبسيط تصميم المرحلة الأولى، وسدالفجوات فى الجدار الصخرى

بالرمال . وتقصير قطاع السد .

والذى استرعى اهتمام الرأى العام فى هذه التعديلات الاستغناء عن أنفاق تحويل المياه السبعة بهذه القناة المفتوحة ... ذلك أن عملية السد كلها تتوقف أساساً على تحويل مجرى النهر . إذ قبل أن نضع فى وجهه السدود والحواجز يتعين أن نفتح للمياه طريقا آخر . وإلا اكتسحت كل ما وضعناه أمامها ، ودمرته تدميراً .

وكان التصميم المعدل يضع لتحويل مجرى النهر سبعة أنفاق فى البر الشرقى تبدأ من خور كوندى جنوب السد وتنتهى عند خور أجورما ، وكان هذا يقتضى إقامة سد مؤقت عند خور كوندى ثم تفرغ مياه الخور ، فنحصل على مدخل جاف لحفر الأنفاق التى ستقوم بتحويل المياه من مجرى النيل جنوب السد إلى خور أجورماشماله ... وهى سبعة أنفاق تحفر داخل الجرانيت الأصم فى جوف الجبل ، وارتفاع الواحد من هذه الأنفاق ستة عشر متراً ونصف متر ، وعرضه خمسة عشر متراً ونصف متر ، أما مجموع أطوالها فيبلغ أربعة عشر كيلو مترا ، ويبلغ متوسط ارتفاع الصخر فوقها ستين متراً ، كما تبلغ مكعبات الأنفاق السبعة ثمانية ملايين متر مكعب تحفر بالمتفجرات داخل صخور الجرانيت .

وكان التصميم على أن يكون لهذه الأنفاق مخارج وبوابات تسمح بمرور الايراد الطبيعى للنهر أثناء الفيضانات المرتفعة ، كما تسمح بمرور احتياجات الرى على مدار السنة عبر الأنفاق من جنوب السد إلى شماله .

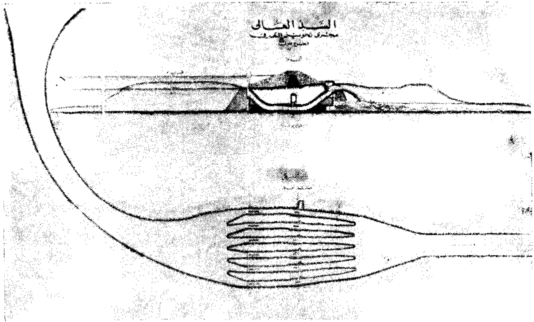

القناة المفتوحة . وتلاحظ الأنفاق الستة القصيرة فى وسطها

فهى تأخذ المياه من أمام السد فى خور كوندى وتصبها وراءه فى خور أجورما .

وبعد أن تتم هذه العمليات وتصبح الأنفاق مهيأة للقيام بوظيفتها — يزال السد المؤقت المقام عند خور كوندى — وعندئذ تبدأ عملية بناء السد الجزئى الأمامى .

وقد رأى الخبراء السوفييت أن تستبدل بهذه الأنفاق السبعة قناة واحدة مفتوحة ، طولها نحو ١٢٠٠ متر وعرضها عند القاع ستون متراً . بينما كان طول النفق الواحد من هذه الأنفاق نحو ٢٠٠٠ متر ، وهذه قناة واحدة وتلك سبعة أنفاق ، والقناة مكشوفة والأنفاق تحت ستين مترا فى جوف الصخر .

على أنه سيكون فى وسط القناة المفتوحة ، وبطول ٢٤٠ مترا ستة أنفاق قطاع كل منها ١٤ × ١٣,٥ متر لتقام عليها بوابات التحكم فى تصرفات المياه .

وقد انتهى الخبراء إلى أن هذه القناة المفتوحة المقترحة لا تؤدى الغرض الذى كانت تؤديه الأنفـــاق السبعة وحسب ، ولـكنها تحقق مزايا أخرى فنية كحل مشكلة تصميم البوابات ، وتخفيف ضغط المـاء الثابت عليها ، وضمان صيانتها إلى غير ذلك من القضايا الفنية المعقدة التى لا يتحمل تفاصيل دقائقها هذا السرد التاريخى ... فضلا عما فى ذلك من تبسيط العملية ، وتوفير الجهد . والمال والوقت . ويقول ما ليشيف (أحـد خبراء السوفييت المشتركون فى المشروع) : إن نسبة التخفيض الذى

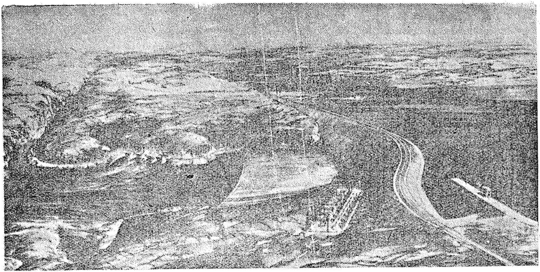

المشروع قبل التعديلات الاخيرة

تحققه هذه التعديلات يقدر بنحو ١٥ ٪ من تكاليف المرحلة الأولى أى نحو ستة ملايين من الجنيهات ، كما أنه يجعل من الممكن الانتهاء من المرحلة الأولى قبل موعدها بسنة كاملة .

وكانت وجهة نظر الخبراء العرب فى حفر أنفاق تحويل الميـــاه السبعة حمايتها من الأضرار التى تنشأ فى حالات الطوارىء ، والتعرض للغارات الجوية . ولكن وجد أن التصميم المعدل يفى بهذا الغرض ، إلى مزاياه الأخرى ... ولهذا أقر الخبراء العرب وجهـــة النظر السوفيتية .

وفى يوم الاثنين ٢٩ يونيه عـــرض التصميم النهائى على رئيس الجمهورية ، فاعتمده ، وبهذا أصبح الاتفاق نهائيا ، ودخل المشروع فى مرحلة التنفيذ ، ورصدت المبالغ اللازمة لنفقات أعمال السد فى السنة المالية التى بدأت من يوليو الماضى ، ووضعت لائحة جديدة لتحديد الاختصاصات ، وتنظيم الأعمال . وتم التعاقد على توريد المعـــدات والآلات ، وتم تحديد عدد الخبراء والفنيين السوفييت... ثلاثة وثمانون خبيرا يصلون على دفعات حسب حاجة العمل ، وسارت الأعمـــال التحضيرية فى طريقها سيراً حثيثا ...وصدرقرار وزارى بإنشاء الجهاز التنفيذى للسد العالى من المهندسين والخبـــراء العرب والسوفييت ، وسافرت إلى أسوان قوات من الخبراء ، والفنـــيين ، والموظفين ، والمهندسين ، ورجال الرى ، والميكانيكا ، والرسامين ، والإداريين . والكتابيين ، وبدأت عمليات استقبال الآلات والمعدات . وتصنيفها

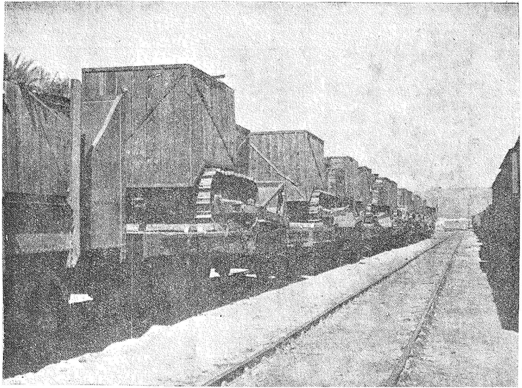

وصول المهمات الروسية

وتشوينها فى مناطق العمل .

ووقف التاريخ ويده على الزناد فى انتظار اللحظة التى يطلق فيها الرئيس شارة الابتداء .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاتفاقية المعقودة بيننا ، وبين الاتحاد السوفييتى بشأن المعونة الفنية والاقتصادية لبناء المرحلة الأولى من السد تقع فى حجم ٤٠٠ مليون روبل أى نحو ٣٧ مليون جنيه وذلك يمثل ١٧ ٪ من تكاليف هذه المرحلة ...

فنحن إذن نبنيه بأموالنا . وعرق جباهنا ...

ولا بد لنا أن نلقى نظرة على ميزانية المشروع ... التكاليف ، والتمويل .

ويتكلف بناء المرحلة الأولى ، وما يترتب عليها نحو ٢٢٠ مليون جنيه موزعة على قطاعات العمل ومراحله كما يلى :

العمليــــات	التكاليف بالمليون
البناء والأعمال المدنية	٣١
الأعمال التحضيرية	٥
تعويضات حلفا	١٥
تحويل الحياض إلى الرى المستديم	٢٥
التوسع الزراعى	٣٣
أعمال الاستصلاح اللازمة للمساحات الجديدة فى مليون فدان .	٧٠
مرافق وطرق للأراضى الجديدة	١٠
المساكن الجديدة	٢٥

أما تكاليف المرحلة الثانية والأعمال المتعلقة بها فتبلغ نحو ١٩٨ مليونا من الجنيهات موزعة على مراحل العمل كما يلى :

العمليـــات	التكاليف بالمليون
السد والأعمال المدنية	٦٢
الأعمال التحضيرية	٢
التربينات « للمرحلة الأولى »	١٦
الخط الكهربى الموصل للقاهرة	٢٤,٥
الخطوط الكهربية الفرعية	١٧
التوسع الزراعى فى ٣٠٠ ألف فدان جديدة	٢٧
استصلاح المساحات الجديدة	٢٧
الطرق والمرافق اللازمة لها	٩
انشاء مساكن للمساحة الجديدة	٧,٥

وبهذا تكون التكاليف الكلية للمرحلتين نحو ٤٠٠ مليون جنيه.

وأربعمائة مليون جنيه ليست مبلغا هينا ، والقرض الروسى فى حدود ٣٧ مليونا ويبقى بعد ذلك نحو ٣٦٠ مليونا .

ولا بد لنا من الالمام بدراسة تمويل المشروع حتى نقطع الطريق على الدعايات المسمومة التى يطلقها الاستعمار وأبواقه حول القروض التى نعقدها للتصنيع ، والمشروعات التى تتصل بتنمية الإنتاج .

فليس صحيحا أن القروض الروسية تغرق الجمهورية العربية المتحدة

فى المديونية لفرض النفوذ والسيطرة . لأن جميع القروض التى نعقدها هى صفقات تجارية اقتصادية بحتة ليست لها آثار سياسية إلا ما يترتب عليها من دعم استقلالنا ، وحماية سياستنا الحيادية .

وجميع القروض التى نعقدها ليست للاستهلاك ... فنحن لم نقترض نقودا لنستهلكها ، وانما فتحنا عقوداً نستورد بهـا مصانع وآلات . فهى — فى واقع الأمر — ليست قروضا بمعناها الحرفى ، وانما هى — على حد تعبير الدكتور عبد المنعم القيسونى — تسهيلات ائتمانية فى دفع قيمة الآلات والمصانع التى نشتريها من الخارج فى حدود اتفاقيات مفتوحة . ثم نرتبط بعد ذلك فى حدود المبالغ التى وردت فى الاتفاقيات . المبالغ كلها ، أو بعضها ، أو لا نرتبط أصلا فهى اتفاقيات مفتوحة كما نقول .

وفى التزاماتنا مع الدول الغربية فإن مصانعنا الجديدة ستنتج لنا ما كنا نشتريه بالعملة الأجنبية فتتوفر لنا هذه العملة ومنها نستطيع أن نسد التزاماتنا تجاه الغرب .

أما التزاماتنا مع الاتحاد السوفيتى — ودول الكتلة الشرقية وهى الجانب الأكبر — فنحن لا نقوم بتسديد هذه الالتزامات نقداً وانما نسددها من منتجات هذه المشروعات ... ولهذا ربطنا كل قرض اقتصاديا بالمشروع الذى عقد من أجله بحيث نسدد القرض من إنتاج المشروع نفسه ... فنحن لا نبدأ فى التسديد إلا بعـد أن تقوم المصانع وتتم المشروعات .

ومن هذا ترى أن هذا القرض لا يمثل عبئا على اقتصادنا القومى بل هو صفقة رابحة للمشروعات ، وبخاصة فى فترات إنتاجها الأولى حيث تكون فى حاجة إلى التشجيع .

ونحن اليوم أقدر منا بالأمس على تمويل مشروعاتنا ، وقد جدت لنا موارد جديدة تتمثل فى :

١ — دخلنا من القناة : وقد كان ملحوظا فى تأميمها توفير الجزء الأكبر من إيرادها لمواجهة تمويل السد العالى. وقد بلغ إيراد القناة عام ١٩٥٨ م ٤٠ مليون جنيه ... وتقول نشرة البنك الأهلى : أن إيراد القناة فى الفترة الممتدة من يناير إلى يونية من هذا العام (١٩٥٩) بلغ ٢٢,٢ مليون جنيه. أى أن جملة إيراد القناة ستصل هذا العام ٤٥ مليونا . أى ٤٥٠ مليونا فى السنوات العشر القادمة التى قدرت فترة لبناء السد العالى بمرحلتيه الأولى والثانية .

ولا تنس أن دخلنا من القناة سيرتفع فى خلال هذه السنوات بسبب نمو حركة النقل ، وبسبب مشروعات توسيع القناة التى تقوم بها الإدارة العربية — الأمر الذى سيترتب عليه رفع الايراد إلى أكثر من ٥٠ مليونا .

٢ — مشروعات السنوات الخمس للتصنيع ... وقد تم الكثير منها الآن ، وبدأ إنتاجه بالفعل ، وقد وضع مشروع السنوات الخمس الثانى وسينتهى وستغل مشروعاته وتعطينا مقدرة أخرى على التمويل أثناء تنفيذ مراحل السد .

وأنت تعرف أن مشروع السنوات الخمس الأول يرفع الدخل القومي بمقدار ١٣٠ مليون جنيه... ولكنه من ناحية أخرى سيخفف من حاجتنا إلى العملة الصعبة. ويوفر لنا المبالغ التي كنا ننفقها في شراء ما سوف تنتجه مصانع المشروع.

٣ — الوفر الذي سيتحقق لنا من الزيادة المطردة في إنتاج البترول... ويقول الفنيون. إننا سنتمكن في خلال عامين من الاكتفاء الذاتي في البترول ... بل وتصديره أيضا.

٤ — وهناك مشروعات التعدين التي تجرى الآن على نطاق واسع لاستخراج الفوسفات والمنجنيز .... و ...

٥ — وهناك وفورات منظورة سوف تحققها مشروعات الري، والصرف ... والسياحة.

* * *

ولم نذكر أربعة وسبعين مليونا من أموالنا التي جمدتها بريطانيا في أعقاب تأميم القناة ... أرصدتنا الاسترلينية التي وقع بشأنها الاتفاق المالي بين الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا في يناير ١٩٥٩، وبمقتضى هذه الاتفاقية رفعت الجمهورية العربية المتحدة الحراسة عن المؤسسات والممتلكات البريطانية التي وضعت تحت الحراسة، وأفرجت بريطانيا عن صافي أرصدتنا، ويبلغ — بعد خصم تعويضات الشركات والمؤسسات المعربة، وبعد خصم الدفعة الأولى من تعويضات حملة الأسهم — ٤٣ مليونا و ٢٠٠ ألف جنيه.

ولم نذكر القروض الخارجية أو الأهلية ... ولقد حاول السيد دلاس عام ١٩٥٦ أن يجعل من التشكيك فى سلامة اقتصادنا مبرراً يغطى به تراجع الغرب عن تمويل المشروع . وها نحن أولاء ، قبل أن نبدأ المرحلة الأولى تطرق أبوابنا عروض لتمويل المرحلة الثانية ... عروض رسمية من ألمانيا الشرقية والغربية وإيطاليا واليابان ... ولاشك أن الأمر إذا احتاج إلى قرض أهلى فان جميع المواطنين سيقطعون من لحمهم ويبنون السد العالى .

وبعد . فإذا كان الخبراء العالميون ، وخبراء البنك الدولى قد قرروا سلامة المشروع اقتصاديا ، ومقدرة الاقتصاد العربى على الوفاء بالتزاماته ، ولم يكن لنا — يومئذ — مواردنا الجديدة التى بنيناها بسياستنا وكفاحنا فى هذه السنوات — فكيف بنا وقد استعدنا القناة وبنينا المصانع ، وأطلقنا جميع القوى لتنمية الإنتاج .

هذه هى المعركة التى نخوضها اليوم .

وهذا هو هرم العصر الذى نبنيه .

أمل الآباء ، وحلم الأجداد .

بنك الماء ...

السد العالي

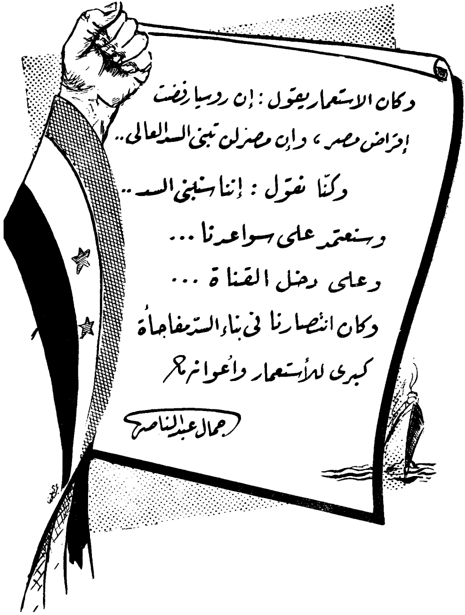
وكان الاستعمار يقول : إن روسيا رفضت
إقراض مصر ، وإن مصر لن تبني السد العالي ..
وكنّا نقول : إننا سنبني السد ..
وسنعتمد على سواعدنا ...
وعلى دخل القناة ...
وكان انتصارنا في بناء السد مفاجأة
كبرى للأستعمار وأعوانه؟
جمال عبد الناصر

بنك الماء

والسد العالى — فى كلمة واحدة — هو بنك الماء الذى تحول إليه جميع أرصدتنا المائية ، ونختزنها فى بحيرته العظمى لنحصل منها على فيضان صناعى ثابت مضمون الإيراد يستجيب لمطالب الزراعة فى جميع المواسم ... مع الاستفادة من مساقط المياه فى توليد أكبر قوة رخيصة من أكبر محطة كهربية فى العالم تنشأ تحت الأرض .

فى هذه البحيرة محتجز مياه الفيضانات لتتصرف فيها إرادة الإنسان بعد أن ظل آلاف السنين وهو يتطلع إلى هذه الثروة الضائعة ويعتبر ذلك قدراً لا سبيل إلى دفعه .

إن السد العالى ينهى مشكلتى النيل الخالدتين : الغريق، والحريق ... ويسدل الستار على مآسيهما التاريخية إلى الأبد .

وقد يكون للسد العالى مشابه فى أمريكا ، أو روسيا ، أو فرنسا ، أو اليابان ، ولكنها جميعا تتخلف عنه من حيث ضخامة الخزان ، وعبقرية الهندسة ، وجدة التصميم .

وإذا كان السد العالى من أضخم الأعمال الانشائية فى العالم ، فنحن — مع هذا — لا نعتبر ضخامة البناء ميزة فى السدود ، لأنها عقـــد

تستنفد الجهود، وتستنزف الأموال، ولكننا نعتبر ضخامة السد بما يحجزه من الماء وما يعطيه من الكهرباء.

ويقول الدكتور حسن زكي: إن في العالم — الآن — خمسة وعشرين ألف سد. ولكن أعظمها شأنا هو السد العالي، ولو جمعنا محتويات خزانات السدود العالمية الأربعة الكبرى (جراند ديكسنس بسويسرا. وجراند كولي بأمريكا، وستالينجراد، وكويبيشيف بروسيا) لبلغت محتوياتها مجتمعة ٦٠ ٪ من محتويات خزان السد العالي ...

ومن حيث توليد القوة الكهربية فان قوة محطة السد العالي تبلغ ضعف قوة أكبر محطة كهربية من المحطات التي تنشأ تحت الأرض في العالم، بل إن قوتها تزيد عن قوة محطة كويبيشيف المقامة فوق سطح الأرض، والتي تعتبر — إلى الآن أكبر محطة لتوليد الكهربا.

* * *

والسدود — في أبسط صورها — تبنى على الأرض الجافة ... فإذا كان هناك منحنى من الأرض يلتوي عنده المجرى فتلك هي الفرصة النادرة لبناء السدود. وفي هذه الحالة يبني السد على استقامة المجرى في الأرض الجفاف بين طرفي المنحنى، وبعد أن يتم البناء يوصل إليه النهر من طرفي المنحنى، ويردم المجرى القديم الذي كان يلتوي فيه النهر، ويصبح السد معترضاً للمجرى الجديد.

ولكن مجرى النيل في موقع السد لم يعطنا هذه الفرصة. فضلا عن

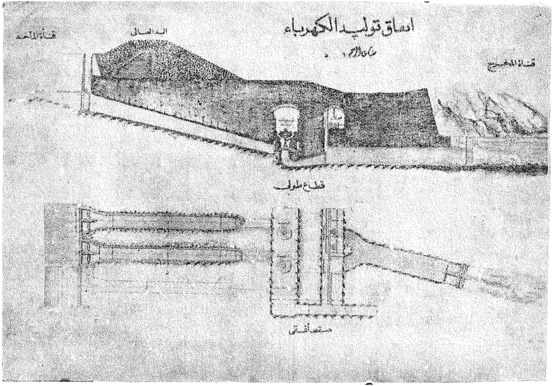
انفاق توليد الكهرباء
السد العالي
قطاع طولي
مسقط أفقي

أن هذه الطريقة تستعمل — عادة — فى الترع والقناطر الصغيرة .

وهناك طريقة أخرى وهى البناء على فصول . وقد اتبعت هـــذه الطريقة فى بنـاء سد أسوان . وذلك بأن يبنى سد جزئى مؤقت يقطع جزءا من عرض المجرى قرب أحد الشاطئين ، ويكون على شكل قوس طرفاه يرتكزان على الشاطىء ، ويترك الجزء الآخر من عرض المجرى تمر منه المياه أثناء وجود هذا الحاجز الجانبي . ثم يجفف الجزء الذى أنشىء حوله هذا السد المؤقت ويبنى فيه جزء من السد الرئيسى . ثم تتكرر العملية على الشاطىء الآخر بعد إزالة الحاجز المؤقت لتمر المياه من عيون الجزء الذى بنى من السد الرئيسى .. وهكذا يتم بناء السد على فصلين أو أكثر . وهو — كما ترى — بنـاء على النـاشف أيضا . ولكن هذه الطرق لا يمكن اتباعها فى إقامة السد العالى .

فليس هناك منحن حتى يبنى السد أمامه على الأرض .

ولا يمكن بناؤه على طريقة الفصول مثل سد أسوان ، لأن ذلك يقتضى أن يكون قاع المجرى صخرياً بينما هو — فى الموقع المختـــار — من المواد الرسوبية .

ولا يمكن إنشاؤه من الرمال مثل سدود نهر الفولجا ، ونهر الميزورى نظراً لسرعة مياه النيل ... فلم يبق — إذن — إلا البناء فى الماء ! ... بطريقة الركام الصخرى الملبس بالرمال .

وحتى هذه الطريقة اعترضتنا فيها عقبات . ذلك أن السدود تبنى على قيعان صخرية ، أو تقام على قيعان رسوبية لا ترتفع عن الصخور

كثيراً ... بينما يتكون قاع النهر في موقع السد من مواد رسوبية يبلغ ارتفاعها في وسط المجرى مائتي متر فوق الجرانيت .

وأسقط في يد المفكرين ...

فمن ناحية لا يمكن استبدال أي مكان على النيل بهذا الموقع ... لأنه الوحيد الذي يتيح لنا التحكم الكامل في مياه النهر ... ومن ناحية أخرى لا يمكن كشف هذه الرواسب . بل لا يمكن التفكير في ذلك ... كما أنه لا يمكن إقامة السد فوق هذه المواد الرسوبية .

وانتصر العلم على الطبيعة مرة أخرى ، وتقرر تحويل القاع بما فيه إلى حالة تناسب البناء ، وذلك بحقن التربة : حقنها بالأسمنت، والطين ، وبعض المواد الكيماوية حتى تتحول إلى طبقة قليلة المسامية يستطيع أن يقف عليها السد العالى .

* * *

وتبدأ عملية البناء بإنشاء القناة المفتوحة على الضفة الشرقية لتحويل مياه النهر وقد مر بك حديث هذه القناة .

ثم تبدأ عملية بناء السد الجزئى الأمامى وطوله ٥٠٠ متر وارتفاعه ٥٠ متراً . وسينشأ من ركام الصخر الناتج من حفر القناة ، والرمل الغراديد ، والطمى .

والسد الجزئى الأمامى جزء من السد الرئيسى . ولكنه يعتبر سداً مائياً قائماً بذاته على نظام التخزين السنوى إلى أن يتم السد الكلى —

فهو يعترض مياه النهر فتندفع إلى خور كوندى لتمر من القناة إلى شمال السد ، وبهذا يمكن الانتفاع بهذا السد الجزئى فى فترة الإنشاء إلى أن يتم السد الكلى إذ أنه يرفع منسوب التخزين إلى ١٣٣ مترا ، وبهذا نستطيع أن نتحكم فى ثمانية مليارات جديدة يستفاد بها فى التوسع الزراعى إلى مساحة مليون فدان جديدة ، وفى تحويل حياض الوجه القبلى إلى الرى المستديم...وفى أثناء هذه المرحلة يبنى السد الجزئى الخلفى من الركام الصخرى بارتفاع ٣٥ مترا .

وبهذا نحصل على سدين . فاذا ردمنا مابينهما حصلنا على السد العالى فى صورته النهائية ... وتتم هذه العملية فى المرحلة الثانية وفيها أيضا تحفر أنفاق الكهربا الأربعة فى البر الغربى ... ويبدو أننا سنفيد من فكرة قناة تحويل المجرى ذات الأنفاق القصيرة — فى أنفاق الكهربا بالبر الغربى التى يبلغ متوسط طول الواحد منها ١٥٠٠ متر بحيث تدخل المياه إلى المحطة عن طريق قناة مكشوفة من الأمام والخلف .

وتغذى هذه المياه محطة توليد الكهربا فى بطن الجبل الغربى ، وتشتمل المحطة على ١٦ وحدة . وتتكون الوحدة من تربينة ومولد ، وتقوم التربينة بتحويل طاقة المياه الناتجة من سقوطها من المستوى العالى أمام السد إلى المستوى المنخفض وراءه — إلى طاقة ميكانيكية تدير المولد الذى يعطينا الطاقة الكهربية .

ومن المقرر أن تتم هذه الوحدات على مراحل تبعاً لحاجة البلاد ، وطاقة واستهلاكها ، ونمو صناعاتها على أن تعطينا فى النهاية ١٠ مليارات

كيلوات ساعة بسعر نصف مليم للكيلووات ساعة في منطقة الانتاج ، فإذا صدرنا الكهربا إلى العاصمة وصل ثمن الكيلووات ساعة إلى مليمين وهذا هو الفرق بين المولدات المائية والمولدات الحرارية فبينما يتكلف الكيلو وات ساعة في الأولى نصف مليم نراه يرتفع إلى نحو عشرة أضعاف ذلك في الثانية ، ولهذا كانت الكهربة المائية عصب الصناعة ، وسبيلها إلى النمو والازدهار .

فأنت ترى أن بناء السد العالي يتم على مرحلتين ... تشمل المرحلة الأولى منهما .

١ ــ إنشاء القناة المفتوحة بالبر الشرقي لتحويل مجرى المياه .

٢ ــ السد الجزئي الأمامي .

٣ ــ السد الجزئي الخلفي .

٤ ــ تعويضات حلفا وبلاد النوبة .

وقد قسمت كل عملية من العمليات الثلاث الأولى إلى خطوات محدودة ، في مراحل موقوته بما يسبقها من عمليات التحضير ، وما يصاحبها ، ويترتب عليها من العمليات الأخرى في القطاع الزراعي والاجتماعي . إذ بمجرد الانتهاء من إقامة السد الجزئي الأمامي ــ وهذا يتوقف على إنشاء القناة ــ يمكن جني بواكير ثمرات المشروع في القطاع الزراعي في مليون وسبعمائة ألف فدان .

وسيترتب على هذا عملية بناء أخرى في القطاع الاجتماعي ، لأن مدناً جديدة ، وقرى كثيرة ، ستنشأ فوق الأراضي البكر ، وسيصحب

هذا عملية هجرة أو تهجير إلى المناطق الزراعية الجديدة ، ولا بد أن ترتبط هذه البلاد الجديدة ببقية الأقاليم بطرق المواصلات المختلفة ، ولا بد أن تنال حظها من الارتفاق بجميع مرافق الدولة وأجهزتها فى التعليم ، والثقافة ، والصحة ، والأمن ، وشئون الاقتصاد والعمران ..

أما عن التعويضات. ففيما يختص بتعويضات حلفا فقد انتهى الأمر فى اتفاقية ٨ نوفمبر عام ١٩٥٩ إلى خمسة عشر مليونا من الجنيهات .

وأما فى محافظة أسوان (بلاد النوبة) فقد أثبتت التعويضات المالية التى صرفت لأهل النوبة تعويضا لهم عن أراضيهم التى غرقت بعد التعليتين الأولى والثانية لخزان أسوان — عدم سلامتها من وجوه كثيرة ، وقد أفدنا من دروس الماضى ، وتعلمنا الاتجاه إلى التعويضات العينية، وقد انتهت هيئة التعويضات التابعة لإدارة السد العالى بأسوان من فحص حالات المواطنين فى بلاد النوبة الذين سينطبق عليهم قانون التعويضات بحيث توزع عليهم أراض أخرى جديدة فى المناطق الزراعية المستصلحة.

هذا عن المرحلة الأولى . أما المرحلة الثانية فتشمل :

١ — إنشاء باقى قطاع السد .

٢ — محطة الكهربا . وتركيب ثمانى وحدات كهربية من مجموع الوحدات الست عشرة كمرحلة أولى من مرحلتى استغلال قوة السد المائية الكاملة ...

وبانتهاء هذه الأعمال تنتهى أضخم عملية فى بناء هذا الجيل .

وقد كان مقرراً أن تتم المرحلة الأولى فى خمس سنوات ، والثانية فى ست سنوات ... أى أن السد العالى يستغرق بناؤه إحدى عشرة سنة ... ولكن فكرة القناة المفتوحة لتحويل المجرى بدلا من أنفاق المياه السبعة ستوفر لنا نحو ٢٠٪ من توقيتات المرحلة الأولى . وإذا تداخلت المرحلتان بمعنى أن يبدأ العمل فى المرحلة الثانية أثناء ومع العمل فى المرحلة الأولى — وهو اقتراح منظور — فإن السد العالى ينتهى فى تسع سنوات أو ثمانى سنوات . تبعاً لتوقيتات المبادرة بالمرحلة الثانية .

وأنت تلاحظ أن طبيعة آثار المرحلة الأولى زراعية . بينما طبيعة آثار المرحلة الثانية صناعية تقدمية لارتباط وحدات الكهربا بالمرحلة الثانية .

* * *

هذا هو السد العالى فى أبسط صوره .

وقد يكون من الممكن تبسيطه على الورق ، وعلى هذا النحو لتكوين فكرة جميلة عن ماهية السد العالى . أما على خريطة الواقع فدون ذلك المشاكل الهندسية ، والعقد الفنية ، والمعركة العنيفة القاسية التى خضناها ونخوضها ضد الاستعمار ، ورواسب الماضى ، وضد الطبيعة أيضا ... وبحسبك أن تقف على هذه الحقائق .

- يبلغ حجم المواد التى ستستعمل فى إنشاء السد العالى ٤٠ مليون متر مكعب
- ويبلغ حجم الهرم الأكبر ٢,٥ مليون متر مكعب . أى أن السد العالى يبلغ ١٦ حجما من حجوم الهرم الأكبر .

- ويبلغ ارتفاع السد العالى ١١٠ أمتار .
- وعرض قاعدته عند القاع ١٠٠٠ متر
- وعرض الطريق فوقه ٣٢ مترا .
- ويبلغ طوله عند القمة ٣٥٠٠ متر
- ومنسوب سطح الطريق (ارتفاعه عن سطح البحر) ١٩٦ مترا .
- ومنسوب المياه التى يحجزها ١٨٢ مترا .
- فإذا عرف أن منسوب قاع النهر فى موقع السد٨٥ مترا فإن ارتفاع المياه المحجوزة خلف السد يكون ٩٧ مترا (١٨٢ — ٨٥)
- ويحجز السد العالى ١٣٠ مليارمتر مكعب من الماء أى قدر خزان أسوان ٢٦ مرة .
- ويبلغ التخزين الحى (اللازم لاحتياجات الرى) ٧٠ ملياراً .
- والتخزين المفقود (لاستيعاب رواسب الطمى فى حوض الخزان) ٣٠ ملياراً .
- وتقدر رواسب الطمى بـ ٦٠ مليون متر مكعب فى العام ، وهذا يعنى أن السعة الميتة تكفى لاستيعاب رواسب النهر فى مدى ٥٠٠ عام قبل أن يتأثر التخزين الحى .
- وباقى سعة الخزان وقدرها ٣٠ ملياراً هى التخزين الاحتياطى للوقاية من الفيضانات .
- ويخلق السد العالى أكبر بحيرة عذبة صناعية فى العالم .

- تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ ك م م وتمتد إلى مسافة ٥٠٠ ك م ، ومتوسط عرضها ٨ ك ٠ م .
- ويبلغ طول قناة تحويل المياه ١٢٠٠ متر ، وعرضها عند القاع نحو ٦٠ مترا
- وفى وسط القناة بطول ٢٤٠ مترا فقط ستة أنفاق .
- وقطاع كل نفق منها ١٤ × ١٣,٥ متر .
- وعلى كل واحد منها بوابة للتحكم فى تصرفات المياه .
- ويحمل السد العالى عبء تخزين المياه عن خزان أسوان ، ويقصر وظيفته على توليد الكهرباء .
- وتبلغ كميات الحديد اللازمة للسد نحو ٩٠ ألف طن .
- وتقع فى بطن الجبل بالضفة الغربية محطة توليد الكهربا .
- وعدد أنفاق توليد الكهربا أربعة .
- ومتوسط ارتفاع الصخور فوقها ٥٠ مترا .
- ويبلغ سعر الإنشاء للكيلو وات ساعة الواحد ٢٥ جنيها .
- ويبلغ سعر الكيلو وات فى منطقة الانتاج نصف مليم .
- ويبلغ ثمن المتر المكعب من الماء ٠,١٧ من المليم .
- ولما كان الفدان يحتاج فى المتوسط إلى ٨٠٠٠ متر مكعب فان ثمن المياه التى يحتاجها الفدان يبلغ ١٣٦ قرشا (٨٠٠٠ × ٠,١٧) .
- ويصل عمق الأساس إلى ٢١٠ أمتار تحت قاع النهر .
- والسد العالى يحمل جميع الأوليات بالنسبة للسدود العالمية . ومقياس الأولية فى السدود هى سعة التخزين وكمية القوى الكهربية .

هذا عن بناء السد ، ومراحل تنفيذه ، وتكاليف كل مرحلة ... فماذا عن آثاره ؟

قيل إن السد العالى يغطى نفقاته فى عام واحد ... وهى قولة لم تعد الحقيقة كثيراً ... ويقول الخبراء العرب : إن نسبة عائد المشروع إلى جملة تكاليفه تبلغ نحو ٦٠ ٪

وتقول الأرقام إن السد العالى سيرفع الدخل القومى بمقدار ٢٥٥ مليون جنيه فى العام موزعة على قطاعات الانتفاع كما يلى :

٨٤ مليون جنيه	: من التوسع الزراعى فى المساحات الجديدة وتحويل الحياض إلى الرى الدائم .
٥٦ « «	: من توفير احتياجات الرى فى جميع الأحوال وضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزاً سنويا .
١٠ « «	: مقابل وقاية البلاد والمزروعات من الفيضانات العالية ، ومنع الرشح ، وتلافى غرق السواحل والجسور . والانهيار الموسمى للمبانى أثناء الفيضان .
٥ « «	: نتيجة لتحسين الملاحة خلف النهر بسبب التحكم فى التصرفات خلف السد .
١٠٠ « «	: من كهربة المشروع ، ومن تحسين اقتصاديات مشروع كهربة خزان اسوان وتوفير الطاقة الحرارية بعد استخدام الطاقة المائية .
٢٥٥ « «	: جملة العائد فى القطاع القومى .

وليست هذه الأرقام حسبة تقريبية . إنما هى موارد موصولة الأسباب بمصادرها فى هذا القطاع ... فمثلا . نحن نستورد أربعة ملايين أردب من القمح فى كل عام ، وسيزيد إنتاجنا منه أكثر من ثلاثة ملايين . أى ما يقرب من حاجتنا بعد رفع انتاج الزراعة الحالية .

وكنا نستورد نصف مليون أردب من الذرة وسننتجها بعد انشاء السد ، وسنستغنى عن مليونين ونصف مليون طن من المازوت سنويا .

إننا نتقدم نحو الاكتفاء الذاتى — الأمر الذى يحقق لنا وفراً هائلا فى ميزان المدفوعات . بل يحقق لنا زيادة فى الانتاج يمكن أن نصدر منها ما تبلغ قيمته ٦٥ مليونا من الجنيهات .

هذا إلى أنه يخلق فرصا جديدة للعمالة لنحو مليونى مواطن كانوا عبئاً على الرقعة الزراعية الحالية . كما يخلق فرصا جديدة للعمل أمام مئات الألوف من العمال الصناعيين .

وإذا كان السد العالى يرفع الدخل فى القطاع الأهلى ٢٥٥ مليونا . فأنه يزيد الدخل الحكومى بمقدار ٢٣ مليون جنيه موزعة على أبواب الإيراد التالية :

١٠ ملايين جنيه : من متحصلات الأموال والضرائب على الأراضى الجديدة ، وزيادة إنتاج الأراضى الحالية .
٢,٥ مليون « : من تحسين الملاحة وتوفير مصاريف تحفظات النيل .
١٠,٥ « « : زيادة دخل الحكومة من كهربة المشروع .
٢٣ « « : جملة الزيادة فى الدخل الحكومى .

وبعملية حسابية بسيطة نجد أن السد العالى يرفع الدخل العام إلى ٢٧٨ مليون جنية (٢٥٥ + ٢٣) واذا قلنا إن المشروع يتكلف ٤٠٠ مليون جنيه . كان معنى ذلك أنه يغل ٦٠ ٪ من مصاريفه : أى أنه يغطى نفقاته فى أقل من عامين .

* * *

ومشروع السد العالى يربط جميع خطط الاصلاح ، ومشروعات التصنيع والزراعة والتوزيع ، والثقافة ، والتعليم ، والاجتماع . ويحسن تصنيف آثار السد العالى . وتوزيعها على ميادينها فى الزراعة ، والصناعة ، والاجتماع .

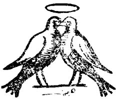

فى الميدان الزراعى :

- ستمتد الرقعة الخضراء إلى نحو مليونى فدان أى أن المساحة المزروعة سترتفع من ١٠٠٪ إلى ١٣٠ .
- سنضمن مياه الرى بالكميات المناسبة فى الأوقات المناسبة حتى فى أشح السنين .
- صرف أراضى الوجه القبلى بالراحة مما يؤدى إلى الاستغناء عن محطات الصرف القائمة أو التى كان مقرراً إنشاؤها .
- وسينخفض مستوى المياه الجوفية فى الأراضى المصرية — الأمر الذى يترتب عليه زيادة انتاج الوحدة من الأرض .
- سينتهى من قاموس حياتنا حكاية خطر الفيضانات العالية ، وتتوفر مئات الألوف التى كانت تنفق على تعلية الجسور ، وتقويتها
- كما سيرتفع اسم النيل من قائمة أسباب انهيار المنازل الموسمى الذى كان يعزى إلى الفيضان
- سنضمن زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزاً سنوياً . وكانت المساحة التى تزرع أرزاً تخضع لحالة الإيراد الصيفى للنهر ... فلم نكن نستطيع إبرام الصفقات التجارية لآجال طويلة لأننا لم نكن نعرف إن كانت حالة الإيراد المائى ستسمح أو لا تسمح .
- واخيراً لم نذكر ثمن الأراضى الجديدة وارتفاع قيمة كثير من الاراضى الحالية ولا يقل هذا وذاك عن ٣٠٠ مليون جنيه .

وفى الميدان الصناعى:

- تأثرت مشروعات التصنيع للسنوات الخمس بالسد العالى ... حتى قبل أن تتم مرحلته التى تنتج الكهربا .
- فعند إتمام المرحلة الأولى من السد سنحتاج إلى جرارات وآلات وماكينات لتسوية التربة وشق الترع ، وفتح المصارف . ولأجل أن تكون هذه المعدات متوافرة حتى عام ٦٤ فقد أعيد النظر فى توقيتات وترتيب مشروعات السنوات الخمس ، وأعطيت الأولوية لمصانع إنتاج الجرارات ، وآلات إصلاح التربة ... وهكذا يحتاج الأمر إلى تنسيق المشروعات حتى تتكامل وتعطى أحسن النتائج .
- وسنحصل من المشروع فى المرحلة النهائية على قوة كهربية تبلغ ١٠ مليارات كيلووات ساعة ، ويتكلف الكيلووات ساعة نصف مليم.
- ومن المقرر تصدير هذه القوة الكهربية إلى القاهرة بواسطة ٦ خطوط رئيسية ، ثم توزيعها بواسطة الخطوط الفرعية إلى محافظات الوجه البحرى ، وبهذا يكون الإقليم المصرى كله متصلا بشبكة كهربية واحدة تغذى البلاد ، والقرى ... حيث تغزو الكهربا الريف المصرى ، وتدخل بيوت الفلاحين ، وتدير المصانع الريفية ، وتخدم أغراض الزراعة .

○ سيتحسن إنتاج الكهربا من سد أسوان ، ويضمن لنا قوة ثابتة لا تتأثر بفيضان النهر أو تحاريقه بما يتيحه لنا السد العالى من التحكم فى موزنات المياه بينه وبين سد أسوان .

* * *

والطاقة الكهربية هى عصب الصناعة ، ويعتبر نصيب الفرد منها مقياساً لتقدم الأمم أو تأخرها : فكلما قل نصيب الفرد من الطاقة الكهربية دل ذلك على فقر البلد فى الانتاج ، وبالتالى هبوط مستوى المعيشة ، وما يتبع ذلك من الفقر ، والجهل ، والمرض ... وكل مظاهر التخلف .

ومجرد وجود الكهرباء فى بلد دليل على مقدار تقدمه بنسبة تطرد مع كمية انتاجه لهذه الطاقة ..

والطاقة الكهربية — فى هذا — تختلف عن البترول والفحم . فليس وجود مناجم الفحم . أو منابع البترول فى بلد دليلا على تقدم هذا البلد . لأنهما قد يستخرجان للتصدير لا لتحريك عجلات الإنتاج فى البلاد التى تحتويهما ، ويغلب — فى هذه الحالة أن تكون هذه الثروة نهباً للمطامع الاحتكارية التى يسندها الاستعمار كما هى الحال فى معظم بترولنا العربى .

الطاقة الكهربية هى القوة التى لا يستطيع الاستعمار أن يسرقها . . لأنها لا تصدر .. ووجودها فى بلد يعنى شيئا واحدا وهو الاستهلاك . وذلك يعنى التصنيع ، وخدمة أغراض الحياة ، وتطورها بقدرمتوسط نصيب الفرد من هذه الطاقة .

وفى أوائل سنوات هذا العقد كان نصيب الفرد فى انجلترا من الطاقة الكهربية ١٢٢٤ كيلو وات ساعة . وفى فرنسا ٨٢٤ وفى هولاندا ٦٨٧ وفى تركيا ٣٨ وفى الهند ١٧ وفى باكستان ٣

أما فى الإقليم المصرى فقد كانت جملة الطاقة المولدة عام ٥٤ هى ١٣٠٩ مليون كيلووات ساعة ، أى أن نصيب الفرد فى الإقليم المصرى من الطاقة الكهربية كان فى هذا العام نحو ٥٥ كيلووات . وقد ارتفع انتاج الكهرباء بعد إنشاء المحطات الجديدة الى نحو مليارين ،

وبالتالى ارتفع نصيب الفرد إلى نحو ٨٠ كيلووات وسيقفز هذا المتوسط فى هذا العام (١٩٦٠) إلى ١٥٠ كيلووات بعد أن يعطينا مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ١٨٨٠ مليون كيلوات ساعة . أما بعد انشاء السد العالى (المرحلة الثانية) فسيرتفع نصيب الفرد إلى نحو ٥٠٠ كيلووات ساعة . وهو رقم يضعنا فى مكان معقول بين الدول المكهربة .

ويقول الخبراء : إنه كلما زاد متوسط استهلاك الفرد فى الكهرباء إلى أربعة أمثاله تضاعف الدخل العام ، فانظر الى المستوى الذى ستصل إليه عندما يرتفع نصيبك من الكهرباء من ٥٥ كيلووات ساعة إلى خمسمائة . ؟ !

د ـ فى الميدان الاجتماعى :

تتشعب آثار السد العالى ، وتتفرع فتشمل كل نواحى الحياة . . تدخل المدارس والمصانع والحقول ، والمتاجر ، والبيوت . فضلا عن أجهزة الدولة ومرافقها .

فارتفاع الدخل يرفع المقدرة الشرائية مما يزيد الاستهلاك ، ويزيد الرواج ، ويرفع مستوى المعيشة بصورة عامة ، ويرفع — بالتالى — مطالب الحياة .

ستظهر آثار البيئة الصناعية فى أسلوب حياتنا ، وطريقة تفكيرنا .

وإذا عرفت الكهرباء سبيلها إلى القرية . وتكهرب الريف المصرى فسوف تكون آثار ذلك شيئا لا تتسع لوصفه صفحات هذا الكتاب .

ستكون هناك محافظات ومراكز ، وقرى جديدة تقع فى زمامها أراضى الاستصلاح الجديدة .

ستنشأ بحيرة عذبة .. بحيرة صناعية هى أكبر بحيرة من نوعها فى العالم إذ تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ كيلومترمربع أى ما يقرب من ضعف مساحة البحيرات المصرية الخمس مجتمعه وتناهز محتوياتها محتويات بحيرة فيكتوريا ثالثة البحيرات الطبيعية فى العـــالم فهى أكبر بحيرة يصنعها الانسان . ورابعة البحيرات على سبيل الإطلاق . ولسوف نستغل هذه

البحيرة فى تنمية محصولنا من الثروة السمكية حتى نرفع نصيب الفرد الذى لا يتجاوز الآن ٤ كيلوجرامات — بينما يبلغ نصيب الفرد فى اليابان ٥٠ كيلوجراما ، وفى انجلترا ٢٤ .

ونحن نستورد فى كل عام بنحو مليونى جنيه أسماكا محفوظة - معلبة ، أو مجففة . أو مدخنة . ولا يزيد محصولنا السنوى عن ٨٠ ألف طن فى العام ينتج أكثرها من البحيرات الخمس ، والقليل من البحرين ، والأقل من النيل وفروعه إذ تقدر الأسماك النيلية بحوالى ١٢ ٪ من محصول الأسماك .

ويقوم قسم بحوث البحيرات بالدراسات المستفيضه فى هذا الشأن فمثل هذه البحيره بضخامتها ، واتساعها تكون مزرعة جيدة ، ومربى طبيعيا لأسماك النيل . وتربية الصدفيات أيضا فتنشأ صناعات . وتنمو صناعات ، ويتضاعف محصولنا من السمك ، وتنكسر أزمة اللحوم .

* * *

هذه هى آثار السد العالى ، وتلك فوائده ومزاياه ... فماذا عن أضراره ؟! ...

وتسأل : هل للسد العالى أضرار ؟! ...

ويقولون : إن للورد شوكا وإن لكل شيء ثمنا ... وما أزهد هذا الثمن الذى نشترى به حياتنا الحرة ، ونطور به مستقبلنا نحو الصناعة ، وانبساط الرقعة الخضراء . ولكننا استيفاء لعناصر البحث نضع بين يدى القارىء هذه النقاط :

١ — الأرض التى ستغمرها مياه السد وأنت تعرف أن مساحة

الخزان تبلغ ٤٠٠٠ كم.م. وأنها تمتد ٥٠٠ كم منها ٣٥٠ كم فى أراضى الإقليم المصرى والباقى فى السودان وليست هذه المساحة كلها متأثرة بمياه السدالعالى. ففيها مجرى النيل نفسه وهى مساحة تغمرها المياه دائما. قبل السد وبعده، وفيها الأراضى التى لم تكن تزرع وهى أكثرها، وفيها الأراضى التى كانت تزرع إلى حد ما، ويبقى بعد ذلك بضعة ألوف من الأفدنة سيمنحنا السد بدلا منها نحو مليونى فدان ... كما سيمنح إخواننا فى السودان نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة وفوقها خمسة عشر مليونا من الجنيهات.

٢ — الآثار المصرية القديمة التى ستغطيها مياه السد إلى الأبد.

فمنذ نحو خمسة وثلاثين قرنا من الزمان حدث انقلاب خطير فى النوبة ... فقد توحدت مع الإقليم المصرى، وانتشرت فيها الثقافات والديانات، والآلهة المصرية، وأقيمت فيها المعابد والآثار.

وقد بقى من هذه الآثار ١٩ معبداً على امتداد ٣٨٠ كم من الشاطىء النوبى.

ومن هذا التراث الحضارى معابد فيلا، والكلابشة، وبيت الوالى والدكه، والسبوع، ولكن أهمها معبد «أبى سنبل» ويعتبر من أهم الأعمال الفنية فى التاريخ البشرى ... وعلى جدرانه الأثر الوحيد لمعركة قادش.

وقد أصدرت مصلحة «الآثار المصرية» نداء استغاثة إلى علماء العالم، وجامعاته، وجمعياته الأثرية لمعاونتها فى انقاذ هذه المستندات التاريخية من الغرق، وفى عام ١٩٥٦ أنشأت الحكومة مركزاً لتسجيل

آثار بلاد النوبة — كما أصدر وزير الارشاد القومي نداء إلى العالم لمد يد المعونة لانقاذ هذه الآثار. واستجاب لاستغاثته علماء المصرولوجيا من كل مكان. وأرسلت منظمة اليونسكو خبراءها فى ترميم المعابد ونقلها، وانتهى الأمر إلى وضع مشروع لانقاذ آثار بلاد النو ، وأصبحت آثار النوبة مسألة تعالج على الصعيد الدولى باعتبارها تراثاً إنسانيا، وجدارا فى بناء الحضارة البشرية.

٣ — العناصر الغذائية التى ستخسرها التربة فى الإقليم المصرى.

ويقول خبراء وزارة الزراعة إن العناصر الغذائية التى تصل إلى الاقليم المصرى كل عام مع مياه الفيضان تبلغ ١٣٤ مليون طن يقدر ثمنها بنحو مليون جنيه. ولما كان السد العالى سيحتجز مياه الفيضان، لذلك. فإن أكثر الموارد الطمييه سيرسب فى حوض الخزان فلا يصل إلى أرض الإقليم المصرى غير ثلاثة ملايين من الأطنان، تحتوى على ما قيمته ٢٣٠ ألف جنيه من العناصر الغذائية أى أننا سنخسر ما قيمته ٧٧٠ ألف جنيه. ولكن هذا سيعوض من الكهربا والسماد

٤ — ويتصل برسوب الطمى فى حوض خزان السد تغيير فى صناعة مواد البناء... وبخاصة صناعة الطوب. لأن هذه الصناعة تعتمد على الطمى أساساً فى صناعة نحو ملياري طوبة فى كل عام، وقد كانت هذه المسألة موضوع الدراسة فى مركز البحوث الذى أشار الى حل هذه المشكلة بالاعتماد على الخامات الإقليمية تبعا لطبيعة كل إقليم.

وليس بنا أن نضع هذه النقاط فى كفة أمام قوات السد العالى

ومزاياه ، فالأمر لا يعدو استعراض المشروع من جميع جوانبة وشتى زواياه .

* * *

وبعد . فنحن ننتهى من كتابة هذه السطور فى الوقت الذى يطلق فيه جمال عبد الناصر شارة البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى ...

إن العالم كله يترقب صوت الانفجار ... ليس انفجار الديناميت الذى يفتت صخور المنطقة . ويشقها انفاقا وقنوات ... ولكن صوت انفجار الارادة الحرة فى بلادنا العربية

إنه نفير التعبئة .

إننا ندخل اليوم معركة حاسمة مع النهر .

اننا نقهر الطبيعة ، ونسخر عناصرها ، ونستخدم قواها .

إننا اليوم — فقط — نضع النهاية لأكبر معركة فى التاريخ . معركة الانسان مع الطبيعة على شاطىء النيل ، تلك التى استمرت أكثر من خمسة آلاف عام !

وقبل أن نضع القلم ، نعود فنؤكد أن السد العالى ليس مجرد المعجزة التى تنشق عنها عبقرية الحياة فى بلادنا . ولكنه الآثار المترتبة على بنائه ، إنه ذلك المجتمع المتطور الجديد الذى نبنيه بعقولنا ، وأموالنا ، وسواعدنا .

ومن هنا كبر السد عن أن يكون مشروعاً حكومياً تضطلع به أجهزة الدولة وحدها . إنه مشروع ثورى يمليه تاريخنا العريض ، ويبنيه هذا الشعب بقوته الخلاقة المبدعة .

وإذا كان عبء البناء يقع على عاتق هذا الجيل فلأنه — كما يقول جمال عبد الناصر — على موعد مع القدر .

سلام

اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩

وقد تمت هذه الاتفاقية فى صورة مذكرتين متبـــادلتين فى يوم واحد (٧ مايو سنة ١٩٢٩) بين محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، واللورد جورج لويد مندوب بريطانيا السامى فى مصر يومئذ .

* * *

من رئيس مجلس الوزراء إلى المندوب السامى .

يا صاحب الفخامة .

تأييداً لمحادثاتنا الأخيرة أتشرف بأن أبلغ فخامتكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الرى .

إن الحكومة المصرية توافق على أن البت فى هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان ، غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التـــامة فيما يتعلق بالمفاوضات التى تسبق عقد مثل هذا الاتفاق .

ومن الواضح أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من ميـاه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله السودان الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائماً — كما تعلم فخامتكم — شديدة الاهتمام بعمران السودان ، وستواصل هذه الخطة ، وهى لذلك مستعدة للاتفاق على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية ، والتاريخية فى مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر فى توسعها

الزراعى ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد فى هذه المذكرة .

وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت اليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ م المرفق تقريرها بهذه المذكرة ، والذى يعتبر جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق ، على أنه نظراً للتأخير فى إنشاء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر بناء على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلا لمشروعات رى الجزيرة . ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجياً من النيل للسودان فى أشهر الفيضان كما هومبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترا مكعباً فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦ . وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور فى المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ مترا مكعبا فى الثانية ، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل . فهى إذن قابلة للتعديل كما نص ذلك فى التقرير

ومن المفهوم — أيضا — أن الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بأعمال الرى على النيل .

١ — إن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أومعاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم بخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه ، وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه .

وتسرى الاجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ ، والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشار حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة .

٢ — ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد ، ولا تتخذ أى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها . سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر .

٣ — تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدروليجيا) لنهر النيل فى السودان دراسة ورصداً وافيين .

٤ — إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر ، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من إجراءات للمحافظة على المصالح المحلية . ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية ، وتحت رقابتها رأساً .

٥ — تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات ، والأعمال من قبيل ماهو

حبين فى الفقرتين السابقتين .

٦ — لا يخلو الحال من أنه فى سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادىء أو بصدد بعض التفصيلات الفنية ، أو الادارية فستعالج كل مسالة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل . فإذا نشأ خلاف فى الرأى فيما يختص بأى حكم من الأحكام السابقة ، أو تنفيذه ، أو مخالفته . ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما ، رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقله .

٧ — لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماساً بمراقبة ، وضبط النهر خان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان .

وانى انتهز هذه الفرصة لأجدد لفخامتكم فائق احترامى .

القاهرة فى ٧ مايو ١٩٢٩ رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

* * *

من مندوب بريطانيا السامى فى مصر إلى رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

أتشرف بأن أخبر دولتكم بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم دولتكم بإرسالها إلى اليوم .

ومع تأييدى للقواعد التى تم الاتفاق عليها كما هى وارده فى مذكرة دولتكم فانى أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لابد أنه سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما

وإن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأى فى أن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل ، وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان .

وفى الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل . وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادىء السياسة البريطانية كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ ، وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد.

وإنى انتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى .

القاهرة فى ٧ مايو عام ١٩٢٩ لويد : المندوب السامى

— ٢ —

اتفاق بشأن التعاون الاقتصادى الفنى بين الجمهورية العربية المتحدة . والاتحاد السوفيتى لبناء المرحلة الأولى من السد العالى

أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بدافع من العلاقات الودية بين البلدين ورغبة فى زيادة وتوطيد التعاون الاقتصادى والفنى بينهما على أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والاحترام الكامل للكرامة والسيادة القومية فى كل من البلدين ، ونظرا لما لانشاء السد العالى باسوان من عظيم الاهمية الاقتصادية القومية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة قد اتفقنا على ما يأتى : —

مادة (١)

تلبية لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى تنمية اقتصادها القومى فان حكومة اتحـــاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تبدى موافقتها على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى إنشاء المرحلة الاولى من السد العالى باسوان .

وتتضمن هذه المرحلة انشاء الجزء الامامى من قطاع السد الرئيسى نفسه بارتفاع ٥٠ مترا وبطول ٦٠٠ متر والسد الخلفى بارتفاع ٢٧ مترا وطول ٦٠٠ متر وانشاء اعمال تحويل المياه والبوابات والمعدات والآلات اللازمة لهذه الاعمال مع ملاحظة أن هـــذه الابعاد تقريبية وسيتفق الطرفان عليها أثنـاء عمل مباحث تفاصيل التصميم أو عندما تدعو الحاجة اثناء التنفيذ .

وتتضمن المرحلة الاولى أيضا مشروعات تحويل الحياض ومشروعات الرى واصلاح الاراضى وذلك لاستغلال المياه الاضافية الناتجه من هـــذه المرحلة وسيحدد مقدار المعونة التى سيقدمها الجانب السوفيتى بالاتفاق بين الطرفين لتنفيذ هذه المشروعات بعد اتمام الجمهورية العربية المتحدة أعمال المباحث اللازمة لهذه المشروعات .

ومن المفهوم بين الطرفين أن جميع المصروفات التى يتكبـــدها الجانب السوفيتى سواء كانت لبناء السد نفسه أو لتنفيذ أعمـال الرى وتحويل الحياض والتى تتم على حساب القرض ستغطى فى حدود مبلغ القرض المقدم وفقا لأحكام المادة (٥) من هذا الاتفاق .

مادة (٢)

تحقيقا للتعاون المنصوص فى المادة الأولى من هذا الاتفاق تقوم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بما يلى :

ا) تقوم بواسطة الهيئات السوفيتية باعداد برامج تنفيذ الأعمال وكذلك الأبحاث والدراسات اللازمة التى يتفق عليها بين الجانبين بقصد

إدخال أية تعديلات على تفاصيل التصميم قد تظهر ضرورتها وفقا لما يتفق عليه مع الجهات المختصة بالجمهورية العربية المتحدة على أن يتم ذلك جميعه فى أقصر وقت ممكن وطبقا للشروط والأوضاع الهيدروليكية والبيانات الأساسية الموضوعة بمعرفة الجمهورية العربية المتحدة على أن تتمشى هذه التعديلات مع تصميم السد فى مرحلته النهائية .

ب) تقوم وفقا لما يتفق عليه الطرفان بتوريد البوابات والآلات والمعدات — مع مجموعة من قطع الغيار اللازمة لها — وكذلك المواد اللازمة لانشاء وتشغيل أعمال المرحلة الأولى وما يتصل بها من مشروعات على أتم وجه والتى لا يتيسر وجودها بالجمهورية العربية المتحدة

ج) تقديم المعونة الفنية اللازمة للانشاء ولهذا الغرض ستوفد العدد اللازم من الاخصائيين السوفييت وفقا لما يتفق عليه الطرفان .

مادة (٣)

تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتكوين هيئة خاصة لإدارة المشروع يعهد اليها بالشئون الإدارية والفنية والمالية .

ويعهد بتنفيذ الأعمال التى تطلبها حكومة الجمهورية العربية المتحدة للمرحلة الأولى من السد العالى إلى مقاولين يتم اختيارهم بموافقة الطرفين وذلك على أساس استخدام المعدات السوفيتية والاستعانة بالاخصائيين والفنيين السوفييت .

ويتضمن العقد الذى يبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمقاولين علاوة على تصميم ومواصفات الأعمال كل التزامات المقاولين

وكذلك الخدمات والتسهيلات التى تقدمها حكومـــة الجمهورية العربية المتحدة .

وتشرف الهيئة المشار اليها على المقاولين للتأكد من قيامهم بتنفيذ الالتزامات المطلوبة منهم وفقاً لنصوص العقد على أن تقوم من جانبها بالتسهيلات والخدمات المنصوص عليها فى العقد .

مادة (٤)

تـكون الهيئات السوفيتية مسئولة عن الإدارة الفنية لانشاء الأعمال للمرحلة الأولى من السد العالى بأسوان وإنجاز كل هذه الأعمال على أتم وجه وسلامتها وتركيب الآلات والمعدات وإعدادها للتشغيل وذلك فى المواعيد التى يتفق عليها الطرفان وبشرط أن تفى الهيئـــة الخاصة والمقاولين المشار اليهم فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق بالتزاماتهم فى أعمال المباحث والإنشاء والتركيب طبقا لبرنامج التنفيذ لمثل هـذه الأعمال والذى يتفق عليه الطرفان .

ولهذا الغرض توفد الهيئات السوفيتية إلى الجمهورية العربية المتحدة خبيرا فنيا ذا مؤهلات عاليه مع العدد اللازم من المهندسين والفنيـين والعمال المهرة وفقا لاتفاق الطرفين .

ويقوم الخبير السوفيتى بمعاونة رئيس الهيئة المشار إليها فى المادة (٣) ويتم بالاتفاق بينهما تنسيق العمل بين الاخصائيين السوفيت واخصائى الجمهورية العربية المتحدة فى الاشراف الفنى على الأعمال المشار اليها .

مادة (٥)

تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضا مقداره ٤٠٠ مليون روبل (أربعمائة مليون روبل) (يعادل الروبل ٢٢٢١٦٧, ٠ جرام من الذهب الخالص) وذلك لتغطية نفقات ما تقوم به الهيئات السوفيتية فيما يختص بوضع برامج تنفيذ المشروع وأعمـــال البحث والدراسات وتسليم الآلات والمعدات والمواد على أساس الاسعار تسليم الموانى السوفيتية (فوب) وايضا نفقات سفر الاخصائيين السوفيت عند سفرهم من الاتحاد السوفيتي إلى الجمهورية العربية المتحدة وعودتهم منها وذلك وفقا للمادة (٢) من هذا الاتفاق .

وفى حالة زيادة الثمن الاجمالى للماكينات والمعدات والبوابات والمواد السابق ذكرها مقدراً على أساس سعر التسليم بالموانى السوفيتية (فوب) ومصاريف انتقال الاخصائيين السوفيت كذلك مصـاريف الهيئات السوفيتية شاملة ما يحتاج اليه من مساعدات فنية مما يدخل تحت هذا الاتفاق — عن مبلغ القرض وقدره ٤٠٠ مليون روبل ، فان حكومة الجمهورية العربية المتحدة تؤدى هذه الزيادة الى حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عن طريق تسليم بضائع من الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاتفاق التجاره والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) والاتحاد السوفيتى ،

مادة (٦)

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة المبالغ المستخدمة من القرض المقدم لها طبقا للمادة (٥) من هذا الاتفاق على اثنى عشر قسطا سنويا متساويا تبدأ بعد عام من تاريخ اتمام أعمال المرحله الاولى للسد العالى بأسوان وملء الخزان بحيث لا يتأخر ذلك عن أول يناير سنة ١٩٦٤ . ويعتبر تاريخ استخدام القرض بالنسبة الى الآلات والمعدات والمواد تاريخ بوليصة الشحن أما بالنسبة الى أداء نفقات اعمال التصميم والابحاث والدراسات وكذلك نفقات ايفادالاخصائيين السوفييت الى الجمهورية العربية المتحدة فيعتبر تاريخ استخدام القرض هو تاريخ الفواتير الخاصة بذلك .

وسعر فائدة القرض ٢ر٥ فى المائة سنويا وتسرى الفوائد من تاريخ استخدام كل جزء من القروض على أن تؤدى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام التالى للعام الذى استحقت فيه .

مادة (٧)

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة القرض وفوائده وذلك بأن تدفع بالجنيه المصرى (سعر الجنيه المصرى يساوى ٢ر٥٥١٨٧ جرام من الذهب الخالص) (المبالغ المستحقة فى حساب خاص يفتح فى البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) لصالح بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

ويحسب سعر الروبل بالنسبة الى الجنية المصرى على أساس سعر

التعادل الذهبي بين العملتين فى يوم الدفع .

وتستخدم الهيئات السوفيتية جميع المبالغ المدفوعه فى هذا الحساب فى شراء سلع من الجمهورية العربية المتحده (الاقليم المصرى) وفقا لاتفاق التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) والاتحاد السوفيتى .

كما يجوز تحويل أية مبالغ مدفوعة فى هذا الحساب الى جنيهات استرلينيه أو إلى أية عمله أخرى قابله للتحويل المتفق عليها الطرفان .

واذا تغير سعر التعادل للجنيه المصرى فيعاد من تاريخ حدوث هذا التغيير تقويم رصيد حساب بنك الدوله لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكيه لدى البنك المركزى بالاقليم المصرى بالجمهورية العربية المتحدة طبقا للتغيير الذى يطرأ على ما يحتويه الجنيه المصرى من الذهب .

مادة (٨)

يقوم كل من البنك المركزى بالاقليم المصرى بالجمهورية العربية المتحدة وبنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتيه الاشتراكية بفتح حسابات خاصة لتسجيل العمليات المتعلقة باستخدام القرض الممنوح وفقا لهذا الاتفاق وأدائه وكذلك الفوائد المستحقة وفقا له كما يتفقان على الترتيبات المالية الفنية اللازمة لتنفيذه .

مادة (٩)

تؤدى حكومة الجمهوريه العربية المتحدة الى الجانب السوفيتى جميع

النفقات التى تتكبدها الهيئات السوفيتية فيما يتعلق بنفقات المسكن والمأكل وكذلك مصاريف سفر الاخصائيين السوفييت داخل حدود الجمهوريه العربية المتحدة الموفدين لتقديم المعونة الفنية طبقا لهذا الاتفاق ووفقا للشروط الواردة بالعقود الخاصة ويتم أداء النفقات المشار اليها عن طريق اضافة هذه المبالغ بالجنيه المصرى الى « حساب المتحصلات » المفتوح لدى البنك المركزى للجمهورية العربية المتحده (الاقليم المصرى) لصالح بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتيه الاشتراكية وفقا لاتفاق الدفع المعمول به بين حكومة الجمهوريه العربية المتحده (الاقليم المصرى) واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

مادة (١٠)

يكون توريد المعدات والآلات والمواد وكذلك (القيام باعداد المشروع والدراسات وأعمال البحث وإيفاد الاخصائيين السوفييت الى الجمهورية العربية المتحدة وفقا لشروط العقود التى تبرم بين الهيئة الخاصة بالجمهورية العربية المتحده والهيئات السوفيتية المختصة وفقا لما ورد بالبند الثالث من هذا الاتفاق .

وتحدد العقود بصفة خاصة المقادير والتواريخ والاثمان والضمانات الخاصة بنوع المعدات والآلات ومطابقتها الطاقات المحددة ومسئولية كل من الجانبين فى الظروف الخارجة عن إرادة أى منهما ومخالفة أحكام براءات الاختراع وكذلك أحكام وشروط تنفيذ الالتزامات

الجانب السوفيتى وفقا لهذا الاتفاق .

وتحدد أسعار المعدات والآلات والمواد التى تسلم إلى الجمهورية العربية المتحدة من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفقا لهذا الاتفاق على أساس الأسعار فى الأسواق العالمية .

مادة (١١)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة الخامسة باستخدام القرض لتغطية أثمان الآلات والمعدات والمواد لتسليم الموانى السوفيتية على أساس السعر (فوب) ، يتم توريد الآلات والمعدات والمواد التى يقدمها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مؤمنا عليها فى موانى الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى — سيف)

وتؤدى مصاريف الشحن والتأمين على حدة على أساس السعر الفعلى وذلك وفقا لاتفاق التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) والاتحاد السوفيتى .

ويكون النقل البحرى للمهمات والآلات والمواد السابق ذكرها بعاليه وفقا لاتفاقية النقل البحرى المبرمة بين البلدين بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٨ .

مادة (١٢)

فى حالة حدوث أى نزاع أو خلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والهيئات السوفيتية حول أى موضوع يتصل بهذا الاتفاق أو بتنفيذه يتشاور فى شأنه ممثلو حكومتى الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات

السوفيتية الاشتراكية للوصول إلى اتفاق بشأن النزاع أو الخلاف المشار اليه .

يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه على أن يتم ذلك فى أقصر وقت ممكن ويصبح الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ تبـادل وثائق التصديق عليه فى موسكو .

حرر هذا الاتفاق بمدينة القاهرة فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ من نسختين احداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الروسية ولكل منهما نفس القوة القانونية .

— ٣ —

اتفاقية مياه النيل

لسنة ١٩٥٩ وملحقاتها

نظراً لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا لزيادة ايراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن .

ونظرا لأن هـــذه الأعمال تحتاج فى انشائها وادارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الأفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة .

ونظراً الى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل . ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتى : —

أولا : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١ — يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الأتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده المنوه

عنها فى هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ ملياراً من الأمتار المكعبة مقدرة عند اسوان سنوياً .

٢ — يكون ما تستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار اليها . ومقدار هـــذا الحق اربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أســـوان .

ثانيا : مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين .

١ — لضبط مياه النهر والتحكم فى منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشىء الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالى عند اسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .

٢ — ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشىء جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى اعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

٣ — يحسب صافى الفائدة من السد العالى على أساس متوسط ايراد النهر الطبيعى عنداسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ مليارا سنويا من الأمتار المكعبة ، ويستبعد من هذه الكميه الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهى المشار اليها فى البند (أولا) مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر فى السد العالى فينتج من ذلك

صافى الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين :

٤ — يوزع صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى البند السابق بين الجمهوريتين بنسبه ١٤½ للسودان إلى ٧½ للجمهورية العربية المتحدة فى ظل متوسط الايراد فى المستقبل فى حدود متوسط الايراد المنوه عنه فى البند السابق . وهذا يعنى أن متوسط الأيراد إذا ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ ٨٤ مليارا وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات ، فأن صافى فائدة السد العالى يصبح فى هذه الحالة ٢٢ مليارا ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤½ مليارا ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧½ مليار . وبضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فأن نصيبهما من صافى ايراد النيل بعد تشغيل السد العالى الكامل يصبح ١٨½ مليار لجمهورية السودان و ٥٥½ مليارا للجمهورية العربية المتحدة .

فأذا زاد المتوسط فأن الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الايراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

٥ — لما كان صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى الفقرة (٣) يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى مستبعداً من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر فى السد العالى فانه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالى الكامل .

٦ — توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية تعويضا شاملا عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

٧ — تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ اجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيا قبل يوليو سنة ١٩٦٣ .

٨ — من المسلم به أن تشغيل السد العالى الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهوريه العربيه المتحدة عن التخزين فى جبل الأولياء .

ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب .

ثالثا : مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل .

نظراً لأن كميات من مياه حوض النيل تضيع الآن فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط فمن المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين فأن الجمهوريتين توافقان على ما يأتى : —

١ — تتولى جمهورية السودان — بالاتفاق مع الجمهوريه العربية المتحدة — إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من

مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة ويسهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا . وتتولى جمهورية السودان الأنفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهوريه العربيه المتحدة نصيبها فى التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات .

٢ — إذا دعت حاجة الجمهورية العربيه المتحدة بناء على تقدم برامج التوسع الزراعى الموضوعه ، الى البدء فى أحد مشروعات زيادة ايراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقه بعد اقرار من الحكومتين فى وقت لا تكون حاجة — جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك فأن الجمهورية العربيه المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الأخطار يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبه فى المياه التى يديرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزما للطرفين . وعند انتهاء السنتين فأن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها .

وعندما تتهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج المتفق علية فأنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبه من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على ألا تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكامله للمشروع .

رابعاً : التعاون الفنى بين الجمهوريتين .

١ — لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين . وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده وكذلك لاستمرار الأرصاد المائية على النهر فى أحباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة ، بعدد متساو من كل منهما يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها .

ا — رسم الخطوط الرئيسية للشروعات التى تهدف الى زيادة ايراد النيل والاشراف على البحوث اللازمة لهـا لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها الى حكومتى الجمهوريتين لاقرارها

ب — الاشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان

ج — تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات .

د — تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار اليهـا فى الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل . من موظفى الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالى وسد أسوان وطبقا لما يبرم من اتفاقات

مع البلاد الأخرى عن مشروعات اعالى النيل المقامة داخل حدودها.

هـ — لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحه الإيراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالى لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة فى أية سنه من السنين فانه يكون من عمل الهيئه أن تضع نظاما لما ينبغى أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة فى السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضرراً على أى منهما وتتقدم بتوصياتها فى هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢ — لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين فى البند السابق ، ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته فى كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الاشراف الفنى للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة ويوغندا .

٣ — تصدر الحكومتان قرارا مشتركا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين وللهيئة أن تجتمع فى القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل . وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والادارية والمالية .

خامسا : أحكام عامة .

١ — عند ماتدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فان

حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار اليها ، ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار اليها .

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فانه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع — بالاتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن — كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال . وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الاشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية

٢ — نظراً إلى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب من مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن تبحثا سوياً مطالب هذه البلاد وتتفقا على رأى موحد بشأنها وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منهما فان هذا القدر محسوبا عند أسوان يخصم مناصفة بينهما وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها فى هذا الاتفاق مع المختصين فى البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها .

سادسا : فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالى الكامل .

نظراً لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما فى صافى فائدة السد العالى لن يبدأ قبل بناء السد العالى الكامل والاستفادة منه فان

الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعى فى فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالى الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة .

سابعا : يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى .

ثامنا : يعتبر الملحق رقم ١ والملحق ٢

ا ـــ و ـــ (ب) المرفقان بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه

حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

زكريا محيى الدين   اللواء طلعت فريد

ملحق رقم ١

نص خاص بالسلفة المائية التى تطلبها الجمهورية العربية المتحدة ... توافق جمهورية السودان على مبدأ منح الجمهورية العربية المتحدة سلفة مائية من نصيب السودان من مياه السد العالى يمكن أن تواجه بها ضرورة المضى فى برامجها المقررة للتوسع الزراعى .

ويكون طلب الجمهورية العربية لهذه السلفة بعد أن تراجع برامجها خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق فإذا أسفرت مراجعة الجمهورية العربية عن استمرار احتياجها إلى السلفة فإن جمهورية السودان تمنحها سلفة لا تزيد عن مليار ونصف من نصيبها بحيث ينتهى استخدام هذه السلفة فى نوفمبر سنه ١٩٧٧ .

ملحق رقم ٢

وقد تبادل كل من رئيس الوفدين نص الملحق التـــالى الخاص بالتعويضات عن الأراضى التى سيغرقها السد العالى فى وادى حلفا .

بالإشارة إلى المادة « ثانيا » فقرة « ٦ » من الاتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشأن الانتفاع الكامل بمياه النيل سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥ مليون جنيه مصرى بالاسترلينى أو بعملة ثالثه يتفق عليها الطرفان محتسبة على أساس سعر ثابت قدره ٢,٠٨٧١٥٦ دولارا أمريكيا للجنيه المصرى الواحد وبناء على ما تم التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحده بدفع هـذا المبلغ مقسطا على الوجه الآتى :

٣ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنه ١٩٦٠

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنه ١٩٦١

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنه ١٩٦٢

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنه ١٩٦٣

مراجع الكتاب

الحقائق والأرقام التي انتظمتها قصة السد العالى وجعت اليها فى المصادر الآتية :

- الحضارة المصريه : جوستاف لوبون تعريب م. صادق رستم .
- تقويم النيل : أمين سامى .
- الآلات الزراعية فى مصر القديمه .
- الأثر الجليل لقدماء وادى النيل : احمد نجيب
- العقد الثمين فى محاسن وبدائع آثار الأقدمين : أحمد كمال .
- على هامش التاريخ المصرى القديم : عبد القادر حمزه .
- السودان من التاريخ القديم .عبد الله حسين .
- مصر فى عام : للمؤلف ج ١ و٢ و٣
- المجلس الدائم لتنمية الانتاج : ١٩٥٥
- السد العالى : المهندس احمد فرج .
- ضرورة المبادرة بتنفيذ السد العالى .
- فى أعقاب الثورة : عبد الرحمن الرافعى .

- أفريقيا حلم الاستعمار .
- رائد القومية العربية : توم ليتيل .
- السد العالى فى أسوان : ماليشيف « البرافدا » .
- السد العالى هندسته واقتصادياته : الدكتور حسن زكى
- ولابد أن ننوه بالأحاديث القيمة التى اختصنا بها المهندس : احمد الزرقانى . فقد كانت دروسا أفدت منها فى تصميم هذه السيرة .

محتويات الكتاب

ص	الموضوع
٣	إهداء
٩	مقدمة
١٥	قصة السد العالى
١٧	ماذا يقول التاريخ : النيل صانع الحياة وبانى الحضارة . . كيف التقى الانسان بالنيل . . حضارة الزراعة . . ربط أجزاء الوادى والدلتا . . أول وحدة سياسية فى العالم . . محاولات بشرية لمعالجة فكرة التخزين المستمر . بحيرة موريس . . مقياس النيل . . وقف سياسة ترويض النهر . . اختلاف العلاقات بين النيل والإنسان فى فى حوض النهر . . أوغنده . . منطقة السدود . . أثيوبيا . . الإقليم المصرى والسودان . . النيل مصدر غير ثابت الإيراد . . مخاطر الفيضانات العالية والمنخفضة . . الإله خانوم ورع . . فى عهد المستنصر . . ترويض النيل ضرورة .

الموضـــوع	ص
وماذا تقول الأرقام :	٣٧
متوسط إيراد النهر . احتياجات الرى الحالية . . اختلاف إيراد النهر مشكلة فى بلادنا وحدها . . تشخيص المشكلة فى الإقليم المصرى . . نظرية تخزين المياه فى مجرى النيل . . القناطر الخيرية . . سد أسوان خزان جبل الأولياء . . التخزين السنوى . . مشروع ضبط مياه النيل (برنامج ١٩٤٩) . . مشروع السد العالى . . خزان الروصيرص . . التشخيص الاجتماعى للواقع المصرى . . تركة العهد البائد . . النهر يرسم الحل الطبيعى .	
على الطريق :	٥٤
فكرة التخزين المستمر . . مؤتمر السدود والقناطر بلجيكا . . الثورة تتبنى السد العالى . . دراسات وأبحاث شركة هوختيف . . التصميم المبدئى والتصميم المعدل . . . الخبراء العالميون .	
معركة السد العـــالى :	٦٣
معركة ضد الطبيعة . . ومعركة الاستعمار . . فى الجنوب فائدة السد بالنسبة للسودان . . العلاقات بين الاقليم المصرى والسودان . . أزمة الحدود (حلايب) . .	

الموضـــوع	ص
أزمة المياه .. اتفاقية ١٩٢٩ . . مصرع السيرلى ستاك باشا .. الانذار البريطانى . . استقالة سعد زغلول ... وزارة إنقاذ ما يمكن إنقاذه .. لجنة مياه النيل ... حل مجلس النواب ... الوزارة الائتلافية ... أتصدع الائتلاف ... اليد الحديدية . توقيع اتفاقية ١٩٢٩ أصابع الاستعمار .. إلغاء الاتفاقية . الجفوة المفتعلة الثورة السودانية . . عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين . مفاوضات . اتفاقية ٨ نوفمبر لسنة ١٩٥٩	
وعروض التمويل :	٩٢
المعونة الانجلو أمريكية . . قرض البنك الدولى . . العرض الروسى .. أصابع الصهيونية ..فى مهب الرياح.. رفض الشروط ، والقيود ... سحب عروض التمويل ... محاولات التشكيك فى سلامة اقتصادنا ... يوم الاسكندرية ... الرئيس يروى قصة السد العالى ... تأميم القناة ... الضغط الاقتصادى ... تجميد الأرصدة .. مؤتمر لندن ... هيئة المنتفعين .. مؤامرة المرشدين ... فى هيئة الأمم ... المبادىء الستة ... هجوم إسرائيل ... الإنذار الانجلو فرنسى ... العدوان ... النصر ... استئناف أعمال السد العالى ...	

ص	الموضـــوع
	مشروع السنوات الخمس ... عبد الحكيم عامر فى روسيا ٤٠٠ مليون روبل ... تكوين اللجنة العليا للسد العالى ... اللجان الفرعية ... البدء فى تنفيذ المشروع ... وفد الخبراء السوفييت ... الاتفاقية العربية الروسية ... بلاغ مشترك ... نصوص الاتفاق مقترحات روسية ... انفاق المياه ... القناة المفتوحة. الرئيس يعتمد التصميم النهائى . . تكاليف المرحلتين تمويل المشروع .
١٥٨	بنك الماء :
	السد العالى هرم العصر الأكبر ... المياه ... الكهربا ... عقبات فنية ... أعماق الأساس ... طريقة البناء ... السدان الجزئيان : الأمامى والخلفى ... أنفاق الكهربا ... توقيتات ... حقائق
١٧٢	فى الميدان الزراعى :
١٧٣	وفى الميدان الصناعى :
١٧٦	وفى الميدان الاجتماعى :
	الأراضى التى ستغمرها المياه ... آثار النوبة ... العناصر الغذائية فى الطمى ... مواد البناء ... نهاية المعركة .

ص	الموضـــوع
١٨١	مـــلاحق :
١٨٣	١ — اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩
١٨٨	٢ — اتفاق بشأن التعاون الاقتصادى الفنى بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى لبناء المرحلة الأولى :
١٩٨	اتفاقية مياه النيل (٨ نوفمبر ١٩٥٨)
٢٠٧	ملحق رقم ١
٢٠٨	ملحق رقم ٢
٢٠٩	مراجع

تصويبــات

ندت عن النظر أثناء تصحيح تجارب هذا الكتاب أخطاء نصوب ما وقع لنا منها فى هذا الثبت :

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٥	١٨	بلاء الأحباش	بلاد الأحباش
٣٨	١١	فالأربعة والثمانون	فالثمانون .
٤	٧	اقوه	أقره .
،	١٦	هنا	هذا
٨	١٨	من مليارات	مليارات

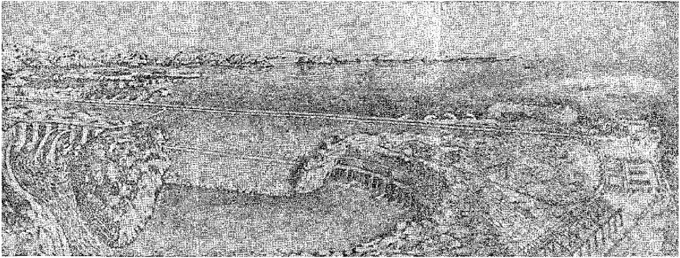

السد العـــالى فى التصميم النهـــائى

Bibliotheca Alexandrina
0601020